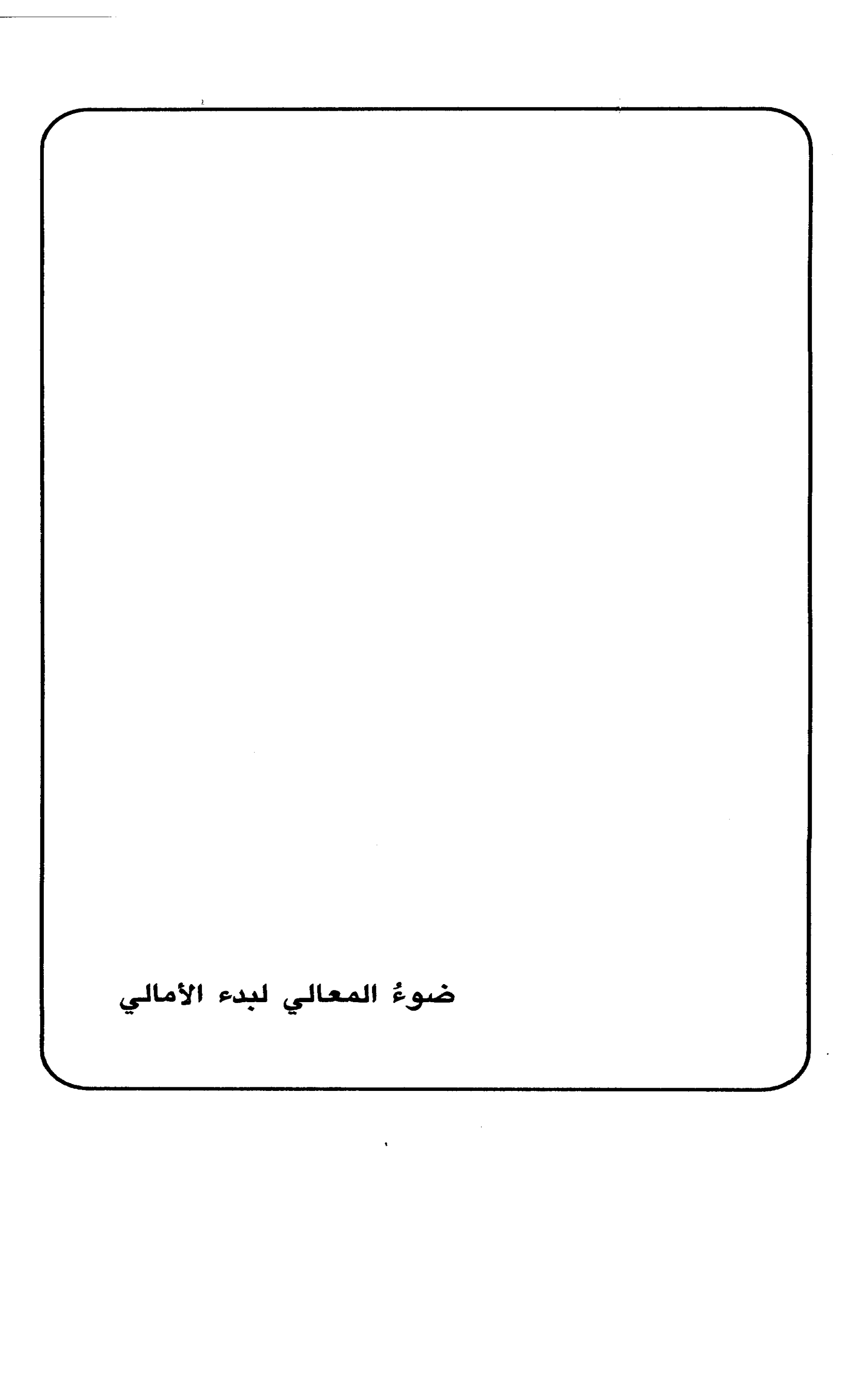


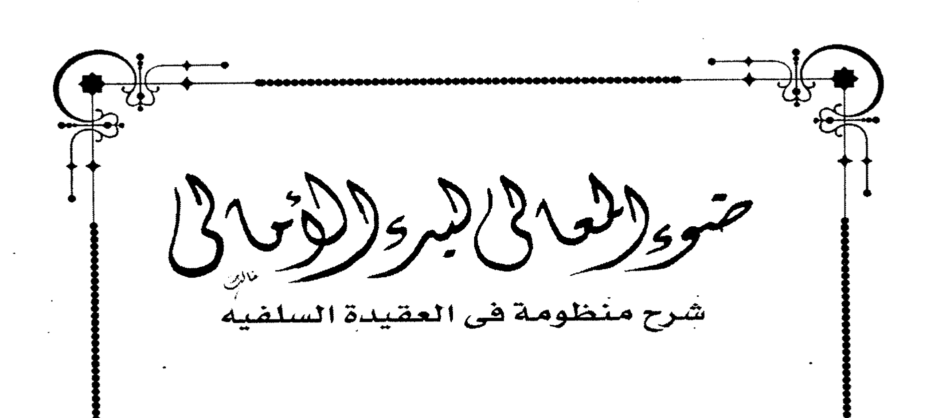
ضوءُ المعالي لبدء الأمالي

الطبعة الثانية

١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م

رقم الإيداع

١١٣٦١ /٢٠٠٦



ضوء المعالي لبدء الأمالي

شرح منظومة في العقيدة السلفيه

تأليف

علي بن سلطان محمد القاري

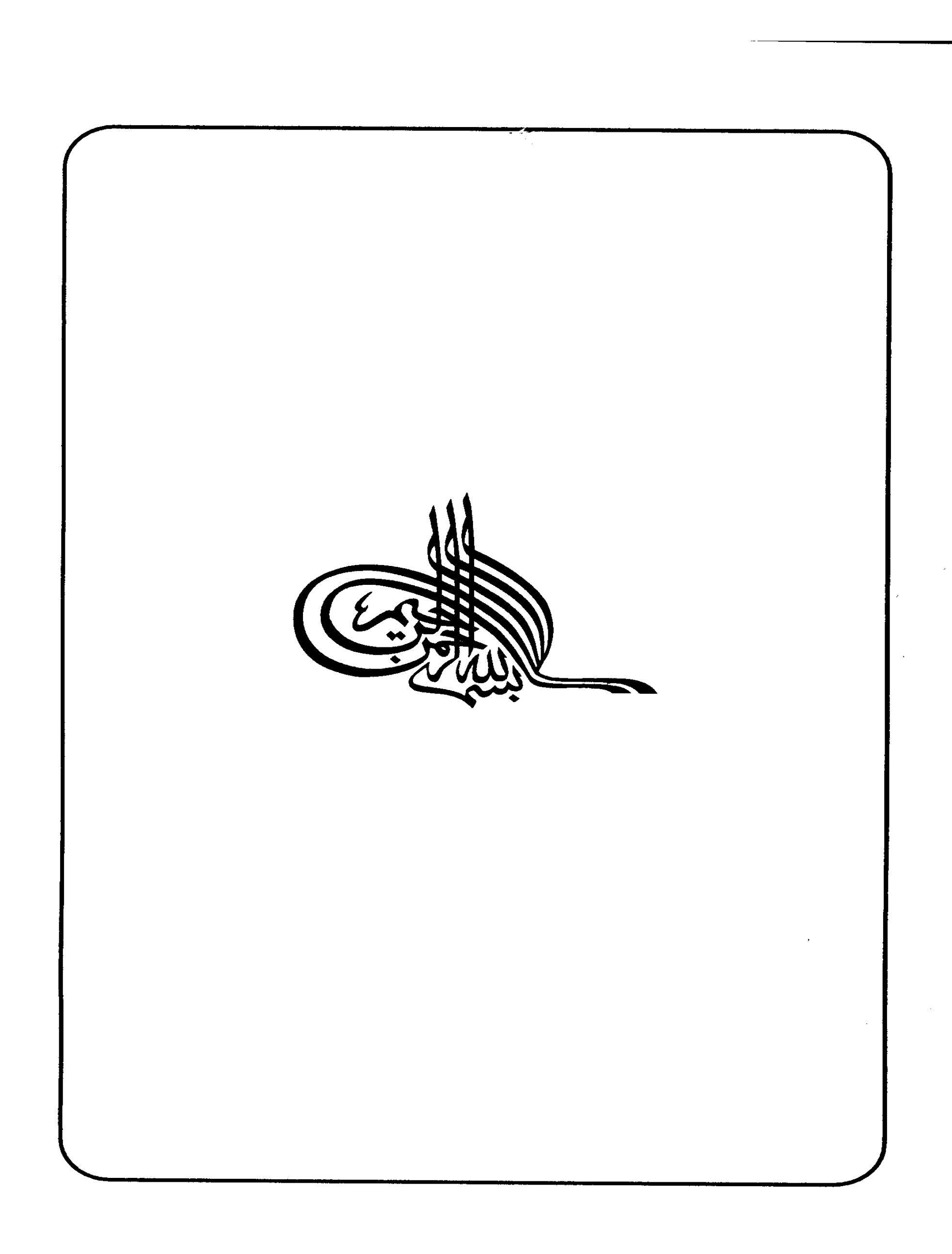
حققه وعلق عليه

أبو عمرو الهلالي

السعيد بن محمد بن عبد العليم

كان الله له وغفر له ولوالديه
آمين




بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمدهُ ونستعينُه ونستغفرهُ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا مَنْ يهدِهِ الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبدهُ ورسولهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

وبعد:

فلقد كان لأئمة أهل السنة والجماعة - رحمهم الله - جهود عظيمة ومضنية، في سبيل نشر العقيدة الصحيحة، وبذلوا في ذلك قصارى جهدهم، ولا غرو، فالعلماء ورثة الأنبياء، فقد قاموا بالذب عن حياض الدين، والرد على فرق الضلالة وأهل البدع، من المعتزلة والجهمية والروافض وغيرهم، فحمى الله بهم دينه، وكيف لا؟وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «**يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**» رواه البزار[1] (٨٦٠١) وغيره، وصححه الإمام أحمد، فإن فضلهم في خدمة الدين كبير، فعند الله جزاؤهم، فقد ردوا شبهات المرجفين، ودحضوا أقوالهم، وبينوا زيغهم للقاصي والداني، فلله درهم !!! أوذوا في الله فصبروا، أوذوا وضيق عليهم، فما وهنوا وما استكانوا، فهذا

(١) وانظر رسالة «تصحيح النقول بتصحيح حديث العدول» للشيخ سليم الهلالي.

الإمام أحمد، رحمه الله ورضي عنه! ابتُلي بفتنة خلق القرآن، فحُبس وعذِّب فلم يزده ذلك إلا ثباتًا على الحق، فيا لله الإمام أحمد يعذب وهو من هو؟!! فصبر على ما أوذي، فجعل الله له لسان صدق في حياته وبعد مماته وأطلق عليه المسلمون إمام أهل السنة . . . وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، مجدد عصره، فقد كان سيفًا مصلتًا على المبتدعة وأهل التأويل المذموم، وسائر فرق الضلال، فهدى الله به خلقًا جمًّا، وجموعًا غفيرة، من البدعة إلى السنة، ومن الضلالة إلى الهدى، قال تلميذه الحافظ عمر بن علي البزار[٢]: ولقد أكثر رَحِمَهُ اللَّهُ التصنيف في الأصول، فضلًا عن غيره من بقية العلوم، فسألته عن سبب ذلك، والتمست منه تأليف نص في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته؛ ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريب، ومن قلد - المسلم - فيها أحد العلماء المقلدين جاز له العمل بقوله، ما لم يتيقن خطأه، وأما الأصول، فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء، كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة والقائلين بوحدة الوجود، والدهرية والقدرية والنصيرية والجهمية والحلولية، والمعطلة والمجسمة والمشبهة، والراوندية والكلابية والسليمية وغيرهم من أهل البدع، قد تجاذبوا بأزمة الضلال، وبان لي أن كثيرًا منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية، والظاهرة العلية على كل دين، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم، ولهذا قل أن سمعت أو رأيت معرضًا عن الكتاب والسنة مقبلًا على مقالاتهم إلا وقد تزندق، أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده، فلما رأيت الأمر على ذلك بان لي أنه يجب على من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم، وقطع حجتهم وأضاليلهم أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم، ذبًا عن الملة الحنيفية والسنة الصحيحة الجلية أ.هـ قلت: فرحمك الله من إمام، وأعلى قدرك فما من منصف يسمع بك إلا

(٢) الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام بن تيمية للحافظ عمر بن علي البزار (ص٣٣) وما بعدها.

وقال: شيخ الإسلام . . . إي والله . . . شيخ الإسلام حقًّا وصدقًا، وكذلك العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ أوذي وحبس مع شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في القلعة، ولم يفرج عنه إلا بعد وفاة شيخه، بل واعتقل وأهين، وطيف به على جمل مضروبًا بالسياط، فقد كان آمرًا بالمعروف والسنة ناهيًا عن الضلالة والبدعة، فسبحانك ربي وما أبدع تدبيرك! وما أجل حكمتك! من كان يظن أن ابن القيم الذي قضى حياته كلها مضطهدًا، معذب القلب، مؤرق الجفن، لا لشيء غير النصيحة لله ولرسوله ولإئمة المسلمين وعامتهم، يصبح بعد أن تمضي على وفاته قرون عدة وهو من أول من يتنافس الناس في بعث مؤلفاته وتراثها، فقد كان الناس منذ عهود مضت يرمون من يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم بالبدعة والضلالة، بل وربما بأكثر من ذلك، وإنما يتعزى أصحاب ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ عما لقيه من الهضيمة والعنت في حياته، بأنه لم يعقه عن السير في طريقه، ولم يثنه عما رسمه لنفسه، لقد قيل عنه هو وشيخه ما قيل، فأين الذين أسرفوا القول في هذين الإمامين منهما الآن. . . . ؟ أحيلك أخي الكريم على القاعدة التي وضعها علماء الأصول لرد شبهات المعاصرين، وتبقى شهادة التاريخ مصداقًا لقول الله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ وكذا سائر علماء السنة الأبرار - رحمهم الله ورضي عنهم - وكل من سار على دربهم، فقد بذلوا مهجهم، ونذروا أوقاتهم لخدمة دينهم، فكثرت مؤلفاتهم، نظمًا ونثرًا، في ذلك، وتنوعت طرائقهم، وهي ترجع في الجملة إلى قسمين: قسم عنوا فيه ببيان العقيدة والفرق الناكبة عنها، مع بيان فساد أقوالهم نقض شبههم وآرائهم، وقد تكون كثير من كتبهم مشتملة على القسمين معًا: توضيح الحق وتقريره، ورد الباطل وتزييفه، ثم إن كتب أهل السنة المتقدمين التي ألفت في ذلك تفوق الحصر والعدد، لكثرتها بين مخطوط ومطبوع، وكلما خرج كتاب في هذا الشأن فرح به أهل السنة المعاصرون، وحرصوا على اقتنائه، وهكذا. . . فقد تتابع علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم، جيلًا بعد

جيل، وقرنًا بعد قرن في تقرير العقيدة، كالإمام أحمد وابن جرير الطبري والطحاوي واللالكائي والآجري وابن خزيمة، ثم جاء من بعدهم من صنف في أصول الاعتقاد، وتنوعت مناهجهم فألف البيهقي رحمه الله كتابيه «الأسماء والصفات» و«الاعتقاد»(٣) غير أنه رحمه الله تأثر ببعض أقوال الأشاعرة، وجاء من بعده أقوام ساروا على دربه من المتأخرين؛ فكثرت في مقالاتهم دعاوى التأويل، وتأثروا بأقوال المتكلمين، وخالفوا السلف رضي الله عنهم في كثير من مناهجهم، وتسموا بالخلف ومنهم صاحب جوهرة التوحيد التي درست في الأزهر ولذا كثرت في أقوالهم وكتبهم الانحرافات العقدية، ولا جرم كان مذهب السلف أقوم وأعلم وأحكم، ولا أقول: إن علماء المتأخرين كانوا كلهم كذلك، بل ظل منهم طائفة تدافع عن الحق، وتدعو إليه على هدي من الله وبصيرة، كما أخبر النبي ﷺ إذ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**» ونبغ منهم جهابذة أعلام منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية عليه سحائب الرحمة والعلامة ابن القيم والحافظ الإمام الذهبي وابن كثير وابن أبي العز الحنفي - رحمهم الله - ومن المتأخرين من تأثر ببعض أقوال الأشاعرة كالحافظ ابن حجر رحمه الله وكذا الإمام النووي رحمه الله في بعض كتبه(٤)، فمثل هذه الأقوال ينبغي التنبيه عليها وليس في ذلك قدح في هؤلاء الأئمة، ولا تنقص لهم، وإن كانوا قد أخطأوا، فأهل العلم والفضل إذا رأوا أخطاء لمن خدم الدين قالوا: هذه الأخطاء تغمر في فضائلة، ومن ذا الذي لا يخطئ:

من الذي ما ساء قط ... ومن له الحسنى فقط

(٣) طبعته دار الفضيلة بالمملكة العربية السعودية بتحقيق شيخنا العلامة/ أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين ـ حفظه الله وأعزه.

(٤) صنف الإمام النووي رحمه الله جزء «الحروف والأصوات» قبيل وفاته بشهرين، يظهر لمن قرأه أنه رحمه الله رجع عن أقواله التي وافق فيها الأشاعرة ط مكتبة الأنصار بالجيزة مصر ت الشيخ أحمد بن علي.

ومن العلماء المتأخرين الذين صنفوا في مجال العقيدة العلامة الملا على القاري رحمه الله فقد صنف فيها ورد على أهل البدع كالروافض في كتابه «شم العوارض بذم الروافض» ورد رحمه الله على الوجودية والحلولية طائفة ابن عربي في كتابه «رد الفصوص» وهو رد على «فصوص الحكم» لابن عربي، ومن كتبه أيضًا «الذخيرة الكثيرة في رجاء المغفرة للكبيرة» وكتابه «شرح الفقه الأكبر» المنسوب للإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله وكتابه «ضوء المعالي لبدء[٥] الأمالي» وهو كتابنا الذي نتعرض له، فقد شرح فيه قصيدة «بدء الأمالي» للشيخ العلامة سراج الدين علي بن عثمان الأوشي . رحمه الله . من علماء السادة الأحناف، وهذا النظم على منهج السلف في أصول المعتقد في جملته، وقد شرحه العلامة الملا علي القاري رحمه الله شرحًا وسطًا أجاد فيه، فكان موفقا في جل شرحه، غير أنه جانبه الصواب في مسائل وهي:

أ - تأول قول الناظم: «ورب العرش فوق العرش» . . . وفوَّض في معنى الاستواء والفوقية، لتوارد المعاني المختلفة في معنى الإستواء !!!

ب - عرف القرآن بأنه الكلام النفسي لا صوت ولا حرف، وفاقًا للأشاعرة!!!

ج - زعم أن النبي ﷺ أول الرسل وجودًا كما أنه آخرهم شهودًا بناء على أحاديث موضوعة بل ذكرها هو في كتابه «الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة» !!!

ء- **زعم أن النبي ﷺ أسري به مرات، والصحيح أن الإسراء كان مرة واحدة.**

هـ - **أخرج العمل من مسمى الإيمان تبعًا للناظم !!! والعمل وإن كان واجبًا عند الأحناف فليس من حقيقة الإيمان عندهم، بل هو ثمرته**، وقد اتفقوا

(٥) طبعته المطبعة العامرة عام ١٣٠٢هـ وطبع في دمشق تحت عنوان «شرح ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي» ت عبد اللطيف فرفور.

على أن تارك العمل بجوارحه عاص لله ورسوله مستحق للوعيد، وأن فاعل الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل ينتفى عنه كماله؛ ولذا جعله حماعة من العلماء كشيخ الإسلام بن تيمية والذهبي وغيرهما خلافًا لفظيًا. قلت: ومع ذلك فقول الجمهور أرجح دليلًا، وأقرب مأخذًا، وعليه تدل نصوص الكتاب والسنة، ولا يصدنك أخي الكريم هذا عن الكتاب؛ فإن فيه من الخير الكثير، وحسبه أن الصواب فيه هو الغالب، وجل من لا يسهو، وقد علقت على مسائله ومباحثه، مستعينًا بالله ثم بأقوال أهل العلم من علمائنا الثقات، كشيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن كثير وابن أبي العز وابن الهمام وغيرهم، ومن المعاصرين كالشيخ العلامة مجدد العصر الشيخ الإمام الألباني رحمه الله والشيخ فقيه الزمان ابن عثيمين، تغمده الله بوافر رحمته وقد بذلت في هذا الكتاب قصارى جهدي، وما ادخرت فيه وسعًا

وإن تجد عيبًا فسد الخللا فجل من لا عيب فيه وعلا

وقد أبى الله العصمة لغير كتابه، فإن أك أصبت ففضل من الله ونعمة، وإلا فمني، والله ورسوله منه براء.

وأخيرًا: فهذا جهدي المقل أقدمه لإخواني في الله. وفقهم الله لكل خير، ولطلبة العلم خاصة، وأسأل الله - جل وعلا - أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان أعمالي يوم القيامة، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه / أبو عمرو الهلالي

السعيد بن محمد بن عبد العليم بن محمد آل هلال

كفر الأطرش - شربين - دقهلية . مصر

حفظها الله وسائر بلاد المسلمين

كلمة شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ: «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**» وعليه فإني أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى شيخنا/ أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين حفظه الله وأعزه؛ فإن له عليَّ يدًا يجزيه الله بها، وما علمته إلا رفيقًا حفيًّا، وهذا دأبه مع طلبة العلم؛ فجزاه الله خير الجزاء.

وكذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي شيخي الحبيب/ أبي معاذ عادل السادات حفظه الله؛ فإن له عليَّ فضلًا كبيرًا في طلب العلم الشرعي؛ فكان لي شيخًا وأخًا أكبر، بيد أن له عليَّ في هذا الكتاب فضلًا آخر؛ إذ أمدني بمخطوط نفيس له، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أخي وشقيقي / رزق بن محمد بن عبد العليم، وفقه الله وسدده، فقد كانت له ملحوظات طيبة استفدت منها فجزاه الله خيرًا.

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير إلى أخي الأستاذ/ إبراهيم بن نبيل الأنصاري، حفظه الله، فقد قام بالمقابلة ولم يدخر وسعًا، فجزاه الله خيرًا.

❋ ❋ ❋

ترجمة الناظم
علي بن عثمان الأوشي رحمه الله

قال محيي الدين أبو محمد بن عبد القادر بن محمد بن نصر الله بن أبي الوفاء القرشي الحنفي في «الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية» «ج٢/ ٥٨٣»: علي بن عثمان الأوشي، الإمام، العلامة، المحقق، سراج الدين، له القصيدة المشهورة في أصول الدين.

أولها:

يقول العبدُ في بدءِ الأمالي لتوحيدٍ بنظم كالآلي

وآخرها:

وإني الدهرَ أدعو كنه وسعي لمن بالخير يومًا قد دعا لي

اهـ.

وقال الزركلي في الأعلام (٤/ ٣١٠):

الأوشي (... بعد ٥٦٩هـ = بعد ١١٧٣/) علي بن عثمان بن محمد بن سليمان أبو محمد سراج الدين التيمي الأوشي الفراغاني الحنفي ناظم قصيدة «بدء الأمالي» في العقائد، ومصنف «نصاب الأخبار لتذكرة الأخيار» اختصر به كتابه «غرر الأخبار ودرر الأشعار في ألفاظ الحديث النبوي» في التينورية والقادرية و«الفتاوى السراجية» في البصرة ٥٢٦ صفحة. فرغ من تأليفه سنة ٥٦٩ . اهـ.

قلت: وقد عزا إليه صاحب «معجم المؤلفين» (١٤٨/٧) شرح منظومة عمر النسفي وسماه **«مختلف الرواية»**.

❁ ❁ ❁

ترجمة الملا علي القاري رحمه الله

هو العلامة نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي، ثم المكي الحنفي، المشهور بـ«ملا علي القاري».

ومُلا: بضم الأول وتشديد الثاني: الظاهر أنها منحدرة من «مولى» ومعناها: السيد، وفي الفارسية: فقيه، ومتعلم، وفاضل.

القاري: بتسهيل الهمزة، من القارئ، نسبةً إلى القراءة؛ فقد كان علامة عصره في القراآت متضلعًا فيها.

الهروي: نسبة إلى «هراه» وهي مسقط رأسه

والمكي: نسبة إلى مكة المكرمة، التي هاجر إليها واتخذها وطنًا إلى أن مات.

نشأته:

نشأ في القرن العاشر الهجري في «هراه»، وطلب العلم فقرأ القرآن وحفظه، ثم هاجر منها لمَّا استولى الصفويون الشيعة عليها؛ إذ أمروا بسب الخلفاء الراشدين، وقتلوا أهل السنة ظلمًا وعدوانًا، وقاموا بنشر عقائد الشيعة الباطلة؛ فهاجر العلماء منها، وكان منهم «العلامة علي القاري» وذلك بعد سنة «٩٥٢هـ» حيث هاجر إلى مكة وتابع طلب العلم.

صفاته:

كان رحمه الله دينًا ورعًا تقيًا زاهدًا عفيفًا شديد الإقبال على عالم السر والنجوى، لا يرى التقرب إلى السلاطين، ولا قبول عطاياهم، وكان آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، راضيًا بالكفاف من الرزق مثل السلف الصالح.

شيوخه:

تتلمذ الملا علي القاري على جمعٍ من علماء عصره وجهابذته؛ نذكر

منهم:

١- ابن حجر الهيثمي «ت ٩٧٣هـ»: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي، من كبار فقهاء الشافعية وله: «الفتاوى الفقهية» و«الفتاوى الحديثية» و«تحفة المحتاج في شرح المنهاج».

٢- علي المتقي الهندي «ت ٩٧٥هـ»: وهو علاء الدين بن حسام الدين عبد الملك قاضيخان، الهندي ثم المكي.

هاجر إلى المدينة فاستوطنها إلى آخر حياته، له العديد من المصنفات منها: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» و«مختصر النهاية لابن الأثير» و«مجمع بحار الأنوار في شرح مشكل الآثار».

٣- ميركلان «ت ٩٨١هـ»: وهو الشيخ محمد سعيد بن مولانا خواجة الحنفي الخراساني، كان عالمًا محدثًا محققًا لما يسمعه.

٤- قطب الدين المكي «ت٩٨٢هـ»: أبو عيسى قطب الدين محمد بن علاء الدين النهروالي الهندي ثم المكي؛ له تصانيف منها: «البرق اليماني في الفتح العثماني».

تلامذته:

تتلمذ عليه جمع من أهل العلم نذكر منهم:

١- عبد القادر بن محمد بن يحيى الحسيني الطبري الشافعي «ت١٠٣٣هـ» له من الكتب «حسن السريرة».

٢- عبد الرحمن المرشدي العمري المكي «ت ١٠٣٧هـ» كان فقيه مكة، وله «براعة الاستهلال فيما يتعلق بالشهر والهلال».

٣- الشيخ عبد العظيم محمد بن مُلا فروخ الموروي الملقب بـ«عبد العظيم المكي» «ت ١٠٦١هـ»، ومن مصنفاته: «القول السديد في مسائل الاجتهاد والتقليد» و«إعلام القاصي والداني بمشروعية تقبيل الركن اليماني».

أقوال العلماء فيه:

قال المحبِّي في «خلاصة الأثر (٣/ ١٨٥)»: أحد صدور العلم، فرد عصره، الباهر السمت في التحقيق وتنقيح العبارات، وشهرته كافية عن الإطراء بوصفه.

وقال: اشتهر ذكره وطار صيته، وألَّف التآليف الكثيرة اللطيفة التأدية، المحتوية على الفوائد الجليلة.

وقال العصامي في «سمط النجوم العوالي» (٤/ ٤٩٤): الجامع للعلوم العقلية والنقلية، والمتضلع من السنة النبوية، أحد جماهير الأعلام، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام.

- وقال « محمد عبد الحليم النعماني» في «البضاعة المزجاة» (ص٣٠): فاق أقرانه، وصار إمامًا شهيرًا، وعلامة كبيرًا نظارًا متضلعًا في كثير من العلوم، متمكنًا بفن الحديث والتفسير والقرآن والأصول والكلام والعربية وسائر علوم اللسان والبلاغة مع الإتقان في كل ذلك، والإحاطة بأسرارها ومعرفة محاسنها وغوامضها، وتحرير عويصاتها، وحل مشكلاتها، وارتقى إلى رتبة الكملاء الراسخين في العلم، واجتمع فيه من الكمال ما تضرب به الأمثال.

مؤلفاته:

أثرى الملا علي القاري رحمه الله المكتبة الإسلامية بالكثير من المصنفات النفيسة في بابها في شتى مجالات العلوم، مما يدل دلالة واضحة على تضلعه وتمكنه منها، وقد صنَّف رحمه الله في التفسير واللغة والنحو والحديث والسيرة والتراجم والتوحيد.

مصنفاته في التفسير والقراآت والتجويد منها:

١- أنوار القرآن وأسرار الفرقان «في جزأين».

٢- الجَمَالين على الجلالَيْن.
٣- صنعة الله في صيغة صبغة الله.
٤- المسألة في البسملة.
٥- شرح الشَاطبية.
٦- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية.

مصنفاته في الحديث منها:

١- شرح «نخبة الفكر» لابن حجر.
٢- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع.
٣- الموضوعات الكبرى.
٤- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة.
٥- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للتبريزي.
٦- شرح «مسند» أبي حنيفة.
٧- شرح «موطأ» مالك برواية محمد بن الحسن.
٨- الأحاديث القدسة الأربعينية.

مصنفاته في التوحيد منها:

١- أدلة معتقد أبي حنيفة في أبوي الرسول.
٢- تتميم المقاصد وتكميل العقائد.
٣- الذخيرة الكثيرة في رجاء المغفرة للكبيرة.
٤- ردُّ الفصوص، وهو ردٌ على فصوص الحكم لابن عربي بتحقيق شيخنا أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين حفظه الله وأعزه.
٥- شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة.
٦- شم العوارض في ذم الروافض.

٧- ضوء المعالي لبدء الأمالي، وهو كتابنا هذا.
٨- فرُّ العون ممن يدعي إيمان فرعون.
٩- القول السديد في خلف الوعيد.
١٠- كشف الخدر في حال الخضر.

مصنفاته في الفقه منها:

١- الاستدعاء في الاستسقاء.
٢- الاعتناء بالغناء في الفناء.
٣- حاشية على فتح القدير.
٤- رسالة في بيان إفراد الصلاة عن السلام، هل يكره أم لا.
٥- فتح الأسماع في شرح السماع.
٦- فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية.
٧- فصول مهمة في حصول المُتمة.
٨- الفضل المعوَّل في الصف الأول.
٩- لسان الاهتداء في الاقتداء.
١٠- الحظ الأوفر في الحج الأكبر.
١١- فيض الفائض في شرح روض الرائض في مسائل الفرائض.

مصنفاته في السيرة والشمائل منها:

١- الدُّرة المضيئة في الزيارة المصطفوية.
٢- الزُّبدة في شرح قصيدة البردة.
٣- فتح باب الإسعاد في شرح قصيدة بانت سعاد.
٤- المورد الروي في المولد النبوي.

مصنفاته في الأدعية والأذكار منها:

١- شرح حزب البحر.

٢- الحزب الأعظم والورد الأفخم.

مصنفاته في التراجم منها:

١- الأثمار الجنية في أسماء الحنفية.

٢- استيناس الناس بفضائل ابن عباس.

٣- مناقب الإمام الأعظم وأصحابه.

مصنفاته في اللغة منها:

١- الناموس في تلخيص القاموس.

٢- إعراب القاري على أول باب البخاري.

٣- التجريد في إعراب كلمة التوحيد.

٤- شرح مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب.

٥- رسالة في اللامات ومعرفة أقسامها.

وفاته:

توفي ﷺ وأسكنه الفردوس الأعلى بعد حياة مليئة بالعطاء والعلم والمثابرة في شوال عام (١٠١٤هـ) بمكة ودفن في مقبرة «المعلاه».

وانظر ترجمته في «خلاصة الأثر» للمحبى (٣/ ١٨٥- ١٨٦)، و«البدر الطالع» (١/ ٤٤٥) للشوكاني.

❁ ❁ ❁

وصف الأصل المخطوط

• وقفت لهذا الكتاب على نسخة أصلها بمكتبة الأزهر الشريف برقم [٣٠٢٩٣٩] وتقع في سبع وثلاثين ورقة، وأخرى حصلت عليها من شيخنا / أبي معاذ عادل السادات، حفظه الله وأعزه وتقع في أربع وثلاثين ورقة.

• وقد قابلت بينهما، وأثبت الفروق بين المخطوطتين بجعلها بين معكوفين هكذا [ ]، وثم فروق أخر بينهما غير مؤثرة لم أشر إليها، اكتفاءً بمخطوطة شيخنا حفظه الله.

• أشرت إلى نسخة مكتبة الأزهر بـ (أ).

• وأما نسخة شيخنا / عادل السادات، حفظه الله، فأشرت إليها بـ (ع).

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

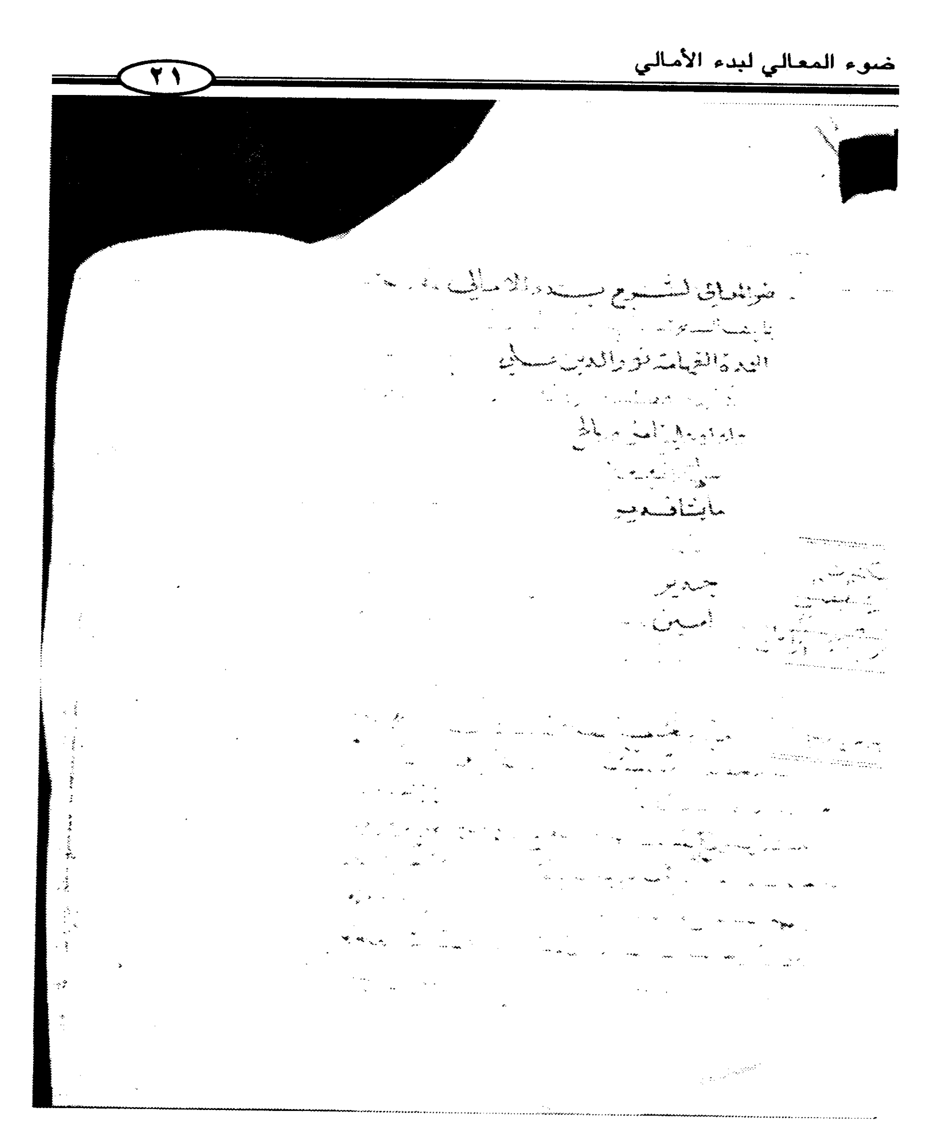
❁ ❁ ❁

هذا من كتب المرحوم حسن جلال باشا
هدية
للجامع الأزهر تنفيذا لوصيته

وهو ضوء المعالي لبدء الأمالي
لعلي بن سلطان القاري

علي صبري الحسيني
١٢٣٧

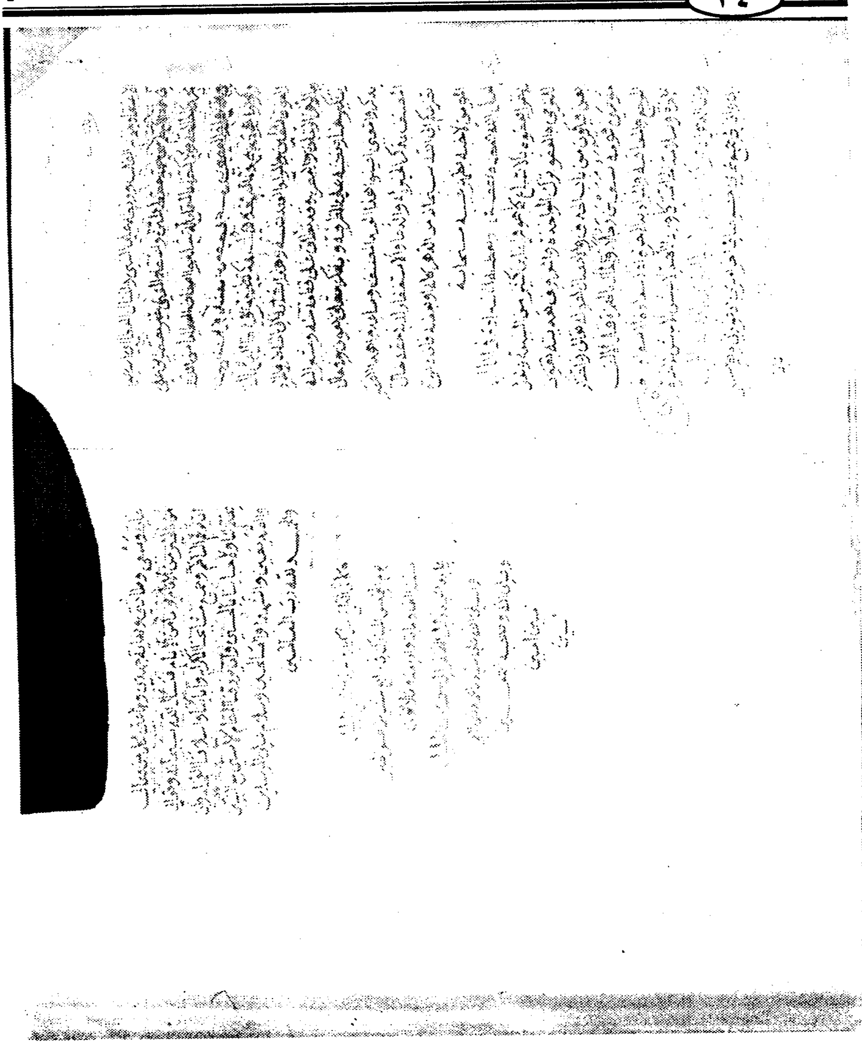
غلاف النسخة الخطية (أ)



صورة الغلاف (ع)

الورقة الأولى من (أ)

الصفحة الأولى من المخطوط (ع)



الصفحة الأخيرة من (ع)

عملي في هذا الكتاب

أ - قمت بنسخ المخطوط وإصلاح ما فيه من أخطاء وضبطه قدر الاستطاعة. ثم تيسر لي مقابلته بآخر مما زاد الكتاب جودةً، ولله الحمد والمنة.

ب - عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

ج - تخريج الأحاديث الواردة مع ذكر درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، مستعينًا بأقوال أهل العلم.

د - التعليق على بعض مباحث الكتاب.

هـ - عمل ترجمة للناظم والشارح رحمهما الله تعالى.

و - عمل فهرس للموضوعات التي يتضمنها الكتاب.

ولا بد لي، وقد أوشكت أن أنهي كلمتي، من إزجاء الشكر لكل من ساهم في نشر هذا السفر النفيس سواء بالقول أو بالفعل، حتى ظهر في ثوب قشيب، ولم أبخل بجهد في تحقيقه؛ فإن أصبت فمن الله ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾، وإن تكن الأخرى فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، سائلًا من حسن خيمه[٦]، وسلم من داء الحسد أديمه[٧]، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قرَّبت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو، وأن الصارم قد ينبو، وأن الإنسان محلُّ النسيان، وأن الحسنات يذهبن السيئات.

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلها ... كفى المرء نبلًا أن تعدَّ معايبه

---

(٦) طبعه وسجيته.

(٧) ظاهره.

والحمد لله رب العالمين، ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

وكتبه/ أبو عمرو الهلالي/ السعيد بن محمد بن عبد العليم بن محمد آل هلال

الأربعاء «قبيل المغرب» الثالث من شعبان، عام ستة وعشرين وأربعمائة، وألف من هجرة المصطفى ﷺ.



نظم بدء الأمالي

١- يقولُ العبُد في «بدءِ الأمالي» لتوحيدٍ بنظمٍ كالآلي
٢- إلهُ الخلقِ، مولانا قديمٌ وموصوفٌ بأوصافِ الكمالِ
٣- هو الحيُّ المدبرُ كلّ أمرٍ هو الحقُّ المقدرُ ذو الجلالِ
٣- مريدُ الخيرِ والشر القبيح ولكن ليس يرضى بالمحالِ
٤- صفاتُ الله ليست عينَ ذاتٍ ولا غيرًا سواه ذا انفصالِ
٥- صفاتُ الذَّاتِ والأفعالِ طُرًّا قديماتٌ مصوناتٌ الزَّوال
٦- نسمي الله شيئًا لا كالأشياء وذاتا عن جهاتِ الست خالي
٧- وليس الاسمُ غيرًا للمسمَّى لدى أهل البصيرةِ خيرِ آلِ
٨- وما إن جوهرٌ ربي وجسمٌ ولا كلٌ وبعضٌ ذو اشتمال
٩- وفي الأذهان حقٌ كون جزءٍ بلا وصف التجزئ يا ابن خالي
١٠- وما القرآنُ مخلوقًا تعالى كلامُ الربِ عن جنسِ المقالِ
١١- وربُ العرشِ فوق العرش لكن بلا وصفِ التمكنِ واتصالِ
١٢- وما التشبيه للرحمن وجهًا فصن عن ذاك أصناف الأهالي
١٣- ولا يمضي على الدَّيان وقت وأزمان وأحوال بحالِ
١٤- ومستغن إلهي عن نساء وأولادٍ نساءٍ أو رجالِ
١٥- كذا عن كل ذي عون ونصرٍ تفرد ذو الجلال وذو المعالي
١٦- يميت الخلق قهرًا ثم يُحيي فيجزيهم على وفق الخصالِ
١٧- لأهل الخير جناتٌ ونُعمى وللكفار إدراك النكال
١٨- ولا يفنى الجحيم ولا الجنان ولا أهلوهما أهل انتقالِ
١٩- يراه المؤمنون بغير كيفٍ وإدراك وضربٍ من مثالِ
٢٠- فينسون النعيم إذا رأوه فيا خسران أهل الاعتزالِ

٢١- وما إن فعلُ أصلح ذا افتراض ... على الهادي المقدس ذي المعالي
٢٢- وفرض لازمٌ تصديق رسلٍ ... وأملاكٍ كرامٍ بالنوالِ
٢٣- وختمُ الرسل بالصدر المُعَلَّى ... نبيٍّ هاشميٍّ ذي جمالِ
٢٤- إمام الأنبياء بلا اختلافٍ ... وتاج الأصفياء بلا اختلالِ
٢٥- وباقٍ شرعه في كل وقتٍ ... إلى يوم القيامة وارتحال
٢٦- وحق أمر معراجٍ وصدقٌ ... ففيه نص أخبارٍ عوالي
٢٧- ومرجو شفاعة أهل خيرٍ ... لأصحاب الكبائر كالجبالِ
٢٨- وإن الأنبياء لفي أمانٍ ... من العصيان عمدًا وانعزالِ
٢٩- وما كانت نبيًا قط أنثى ... ولا عبدٌ وشخصٌ ذو افتعالِ
٣٠- وذو القرنين لم يُعرف نبيًا ... كذا لقمان فاحذر عن جدالِ
٣١- وعيسى سوف يأتي ثم يتوي ... لدجالٍ شقيٍّ ذي خبالِ
٣٢- كرامات الوليِّ بدار دنيا ... لهاكونٌ فهم أهل النوالِ
٣٣- ولم يفضل وليٌّ قط دهرًا ... نبيًا أو رسولًا في انتحالِ
٣٤- وللفاروق رجحانٌ وفضلٌ ... على عثمان ذي النورين عالي
٣٥- وذو النورين حقًّا كان خيرًا ... من الكرار في صف القتالِ
٣٦- وللكرار فضلٌ بعد هذا ... على الأغيار طُرًّا لا نبالي
٣٧- وللصديقةِ الرجحانُ فاعلم ... على الزهراء في بعض الخلالِ
٣٨- ولم يُلعن يزيدٌ بعد موتٍ ... سوى المكثار في الإغراء غالي
٣٩- وإيمان المقلِّد ذو اعتبارٍ ... بأنواع الدلائل كالنصالِ
٤٠- وما عذرٌ لذي عقلٍ بجهلٍ ... لخلاق الأسافل والأعالي
٤١- وما إيمان شخصٍ حال بأس ... بمقبولٍ لفقد الامتثالِ
٤٢- وما أفعال خيرٍ في حسابٍ ... من الإيمان مفروض الوصالِ
٤٣- ولا يُقضى بكفرٍ وارتدادٍ ... بُعهرٍ أو بقتلٍ واختزالِ

٤٤- ومن ينو ارتدادًا بعد دهرٍ ... يصر عن دين حق ذا انسلالِ
٤٥- ولفظ الكفر من غير اعتقادٍ ... بطوعٍ ردُّ دينٍ باغتفال
٤٦- ولا يُحكم بكفرٍ حال سكرٍ ... بما يهذى ويلغو بارتجالِ
٤٧- وما المعدوم مرئيًا وشيئًا ... لفقهٍ لاح في يُمن الهلالِ
٤٨- وغيرانِ المكوَّن لا كشيءٍ ... مع التكوين خذه لاكتحالِ
٤٩- وإن السحت رزقٌ مثل حلٍّ ... وإن يكره مقالي كلُ قالي
٥٠- وفي الأجداثِ عن توحيد ربي ... سيُبلى كل شخصٍ بالسؤالِ
٥١- وللكفار والفساق يُقضى ... عذابُ القبر من سوء الفعالِ
٥٢- دخول الناس في الجنات فضلٌ ... من الرحمن يا أهل الأمالي
٥٣- حساب الناس بعد البعث حقٌ ... فكونوا بالتحرز عن[٨] وبالِ
٥٤- ويُعطى الكتبُ بعضًا نحو يمنى ... وبعضًا نحو ظهرٍ والشمالِ
٥٥- وحقٌ وزن أعمالٍ وجريٌ ... على متن الصراط بلا اهتبالِ
٥٦- ومرجوٌ شفاعة أهل خير ... لأصحاب الكبائر كالجبالِ
٥٧- وللدعواتِ تأثيرٌ بليغٌ ... وقد ينفيه أصحاب الضلال
٥٨- ودنيانا حديثٌ والهيولى ... عديم الكون فاسمع باجتذالِ
٥٩- وللجنات والنيران كونٌ ... عليها مرَّ أحوالٌ خوالي
٦٠- وذو الإيمان لا يبقى مقيمًا ... بسوء الذنب في دار اشتعالِ
٦١- لقد ألبست للتوحيد نظمًا ... بديعَ الشكل كالسحر الحلالِ
٦٢- يُسلي القلب كالبشرى بروْح ... ويحيي الروح كالماء الزلالِ

---

(٨) «عن» هنا بمعنى «من»، كما في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ وقوله: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾.
وانظر في ذلك «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» للعلامة ابن هشام الأنصاري رحمه الله (١/ ٢٤٨) ط دار الجيل.

٦٣- فخوضوا فيه حفظًا واعتقادًا تنالوا جنس أصناف المنالِ
٦٤- وكونوا عون هذا العبد دهرًا بذكر الخير في حال ابتهالِ
٦٥- لعلَّ الله يعفوه بفضلٍ ويعطيه السعادة في المآلِ
٦٦- وإني الدَّهرَ أدعو كنه وسعى لمن بالخير يومًا قد دعالي

❁ ❁ ❁

ضوء المعالي لبدء الأمالي

تأليف

العلامة نور الدين عليّ القاري رَحِمَهُ اللَّهُ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي وجب وجود ذاته، وثبت كرمه وجوده وشهود صفاته، وظهر أفعاله الحميدة في صحائف مصنوعاته، والصلاة والسلام على زبدة مخلوقاته، وعمدة موجوداته، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، في حركاته وسكناته.

أما بعد:

فيقول الملتجئ إلى حرم ربه الباري: علي بن السلطان محمد القاري: لمَّا شرعت في شرح «الفقه الأكبر»(٩) للإمام الأعظم والهمام الأقدم، كان في نيتي وطويتي أن يكون مختصرًا بحيث ينتفع به المبتدي ويقتنع به المنتهي، ثم انجرَّ الكلام إلى الكلام حتى خرج عن انتظام المرام؛ فسنح ببالي وخيالي أن أصنع شرحًا موجزًا على قصيدة «بدء الأمالي» [ليكون مفيدًا للأداني والأعالي](١٠)، ويصير موجبًا لترقي حالي، وسببًا لحسن مآلي، وسميته: «ضوء المعالي لبدء الأمالي» فأقول: قال الناظم، وهو الشيخ العلامة/ أبو الحسن سراج الدين علي بن عثمان الأوشي، سقى الله ثراه، وطيَّب مضجعه ومثواه - : [يقول العبد في بدء الأمالي لتوحيد بنظم كالآلي]. أراد بالعبد نفسه، أي عبد الله وصف نفسه بالعبودية اعترافًا للحق بالربوبية، وتشريفًا لها بهذه النعمة الجلية، وتكريمًا لها بهذه الصفة العلية، كما قال القائل [شعرًا](١١):

(٩) **الفقه الأكبر رسالة في أصول المعتقد**، نُسبت إلى أبي حنيفة رحمه الله وقد شكك في نسبتها إليه غير واحد من محققي العلماء، تناولها بعض أهل العلم بالشرح منهم الملا علي القاري رحمه الله.

(١٠) ليست في (ع).

(١١) ليست في (ع).

فلا تدعني إلا بيا عبدها فإنه أشرف أسمائي.

و«الأمالي» جمع إملاء[١٢]، «واللآلي» جمع اللؤلؤ، و«لتوحيد» متعلق «بيقول» لا «ببدء» ولا بمقدر، وكما قيل: أي: لأجل توحيد عظيم لرب كريم، وهو إثبات الوحدانية للذات الصمدانية، والمعنى: أقول في بدء ابتداء أنواع الإملاء؛ لإظهار توحيد رب السماء، بمنظوم مشتمل على مسالك الثناء، لنظم اللآلي في الضياء والصفاء: فاعلم أن أدلة التوحيد مشحون بها القرآن لأهل العرفان؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾[١٣].

وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[١٤] وقد جعلت كلمة التوحيد مفيدة لنفي ما سواه من الألوهية وعدم غيره في استحقاق العبودية، مع توحيد جميع الكفار بتوحيد الربوبية؛ حيث قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[١٥].

وقال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[١٦] وزعمت المجوس والوثنية أن الصانع اثنان:

أحدهما: خالق الخير.

والآخر: خالق الشر.

ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[١٧] وأما قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾[١٨] فمن باب الاكتفاء، أو من طريق الأدب في مقام الثناء، ومنه قوله

(١٢) في (أ) الإملاء.
(١٣) [البقرة: ١٦٣].
(١٤) [محمد: ١٩].
(١٥) [الزمر: ٣٨].
(١٦) [إبراهيم: ١٠].
(١٧) [الزمر: ٦٢].
(١٨) [آل عمران: ٢٦].

ﷺ: «**الخير كله بيدك والشر ليس إليك**»[١٩] : أي: لا ينسب إليك الشر تعظيمًا، كما لا يقال: خالق الكلب والخنزير تكريمًا[٢٠]، وإلا فكما قال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[٢١].

و﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٢٢].

(١٩) رواه مسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠)، والترمذي (٣٤٢٢) والنسائي (٢/ ١٣٠) من حديث علي رضي الله عنه.

(٢٠) قال الإمام النووي رحمه الله في «الأذكار» (١/ ١٤٥): وأما قوله ﷺ: «**والشر ليس إليك**» فاعلم أن مذهب أهل الحق من المحدثين والفقهاء والمتكلمين من الصحابة والتابعين أن جميع الكائنات، خيرها وشرها، ونفعها وضرها، كلها من عند الله سبحانه وتعالى وبإرادته وتقديره، وإذا ثبت هذا فلابد من تأويل هذا الحديث؛ فذكر العلماء فيه أجوبة:

أحدها: وهو أشهرها قاله النضر بن شميل والأئمة بعده: معناه: والشر لا يُتقرب به إليك.

والثاني: لا يصعد إليك، إنما يصعد الكلم الطيب.

والثالث: لا يضاف إليك أدبًا؛ فلا يقال يا خالق الشر وإن كان خالقه، كما لا يقال: يا خالق الخنازير، وإن كان خالقها.

والرابع: ليس شرًا بالنسبة إلى حكمتك؛ فإنك لا تخلق شيئًا عبثًا والله أعلم.

وقال ابن القيم رحمه الله في شفاء العليل (ص٤٧٨) في تفسير قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وأخطأ من قال المعنى بيدك الخير والشر؛ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه ليس في اللفظ ما يدل على إرادة هذا المحذوف، بل ترك ذكره قصدًا أو بيانًا أنه ليس بمراد.

الثاني: أن الذي بيد الله تعالى نوعان: فضل وعدل، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «**يمين الله ملأى لا يغضها نفقة، سحَّاء الليل والنهار؛ أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق فإنه لم يغض ما في يمينه، وبيده الأخرى القسط، يخفض ويرفع**».

فالفضل لإحدى اليدين والعدل للأخرى، وكلاهما خير لا شر فيه بوجه.

الثالث: أن قول النبي «**لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك**» كالتفسير للآية ففرق بين الخير والشر، وجعل أحدهما في يدي الرب سبحانه، وقطع إضافة الآخر إليه من إثبات عموم خلقه لكل شيء اهـ.

(٢١) [آل عمران: ١٥٤].

(٢٢) [النساء: ٧٨].

وقال بعضهم: أحدهما الظلمة والآخر النور. وفساده أظهر من الشمس؛ لأنهما عرضان مفتقران إلى موجدهما؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾(٢٣) فهما مجعولان له، سبحانه وتعالى، مسخران لأمره؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾(٢٤) ودليلُ التمانع في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٢٥) قطعيٌّ إجماعي، لا ظنيّ إقناعي، كما توهم بعضهم على ما بيناه في محله اللائق به(٢٦)، وزعم الطبائعيون أن

(٢٣) [الأنعام: ١].

(٢٤) [الإسراء: ١٢].

(٢٥) [الأنبياء: ٢٢].

(٢٦) قال العلامة ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في شرح الطحاوية (ص٢٣):

والمشهور عند أهل النظر إثباته [أي وحدانية الرب جل وعلا] بدليل التمانع، وهو أنه لو كان للعالم صانعان فعند اختلافهما، مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم وآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته، فإما أن يحصل مرادهما أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما، والأول ممتنع، لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم - أيضا- عجز كل منهما والعاجز لا يكون إلها، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر كان هذا هو الإله القادر والآخر عاجزا لا يصلح للألوهية، وتمام الكلام على هذا الأصل معروف في موضوعه وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بينه القرآن ودعت إليه الرسل عليهم السلام، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل ونزلت به الكتب هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السماوات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ ومثل هذا كثير في القرآن، ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم، تارة يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب قال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ

=

الصانع أربعة: الحرارة والبرودة والرطوبة، واليبوسة، وزعم الأفلاكيون أنه سبعة: زحل، والمشترى، والمريخ، والزهرة، وعطارد، والشمس، والقمر، وبطلانهما ظاهرٌ عقلًا ونقلًا، وعبدة الأصنام مع أنهم الجهلاء أقرب إلى

= ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ وقد ثبت في صحيح البخاري وكتب التفسير وقصص الأنبياء وغيرها عن بن عباس رضي الله عنهما وغيره من السلف أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمر فعبدوهم، وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما قبيلة قبيلة، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ أمرني أن لا أدع قبرًا مشرفًا إلا سويته، ولا تمثالًا إلا طمسته وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته: «**لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**». يحذر ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدًا.

وفي الصحيحين أنه ذكر في مرض موته كنيسة بأرض الحبشة وذكر من حسنها وتصاوير فيها فقال: إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدًا وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة.

وفي صحيح مسلم عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموت بخمس: إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك.

ومن أسباب الشرك عبادة الكواكب واتخاذ الأصنام بحسب ما يظن أنه مناسب للكواكب من طبعاها، وشرك قوم إبراهيم عليه السلام كان فيما يقال من هذا الباب وكذلك الشرك بالملائكة والجن واتخاذ الأصنام لهم وهؤلاء كانوا مقرين بالصانع وأنه ليس للعالم صانعان ولكن اتخذوا هؤلاء الوسائط شفعاء كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾، ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾.

وكذلك كان حال الأمم السالفة المشركين الذين كذبوا الرسل، كما حكى الله تعالى عنهم في قصة صالح عليه السلام، عن التسعة الرهط الذين تقاسموا بالله – أي تحالفوا بالله: لنبيتنه وأهله، فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله على قتل نبيهم وأهله وهذا بين أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين.... أ.هـ [شرح الطحاوية- ٢٣- ٢٥] ط- دار الحديث.

معرفة الرب من هؤلاء الذين يزعمون أنهم الحكماء؛ فإنهم يعترفون بربوبيته، سبحانه وتعالى، وإنما يعبدون الآلهة؛ ليقربوهم إليه؛ وليكونوا لهم شفعاء لديه، وأما التوحيد الصِّرف الذي يقول به الوجودية والحلولية والإلحادية من أن الحق هو الوجود المطلق فشر من كفر الثنوية[٢٧]، والحاصل أن توحيد أهل الإيمان هو تصديق بالجنان، وإقرار باللسان؛ على أنه تعالى أحدٌ في

---

(٢٧) يشير العلامة القاري بقوله إلى الاتحادية، وهم طائفة ابن عربي وأمثاله، وهم القائلون بأن الوجود بأسره حق، وأن جميع الأشياء المتعارضة، الكل شيء واحد هو معبودهم؛ حيث أتوا بكفر أشد من كفر اليهود والنصارى؛ فإن النصارى خصوا الحلول والاتحاد بشخص معيَّن، وهؤلاء جعلوا الوجود بأسره على اختلاف أنواعه هو المعبود.

قال ابن أبي العز الحنفي (شرح الطحاوية ص٢١) ط دار الحديث: ومن فروع هذا التوحيد أن فرعون وقومه كاملوا الإيمان. عارفون بالله على الحقيقة ومن فروعه أن عباد الأصنام على الحق والصواب وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره ومن فروعه أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية ولا فرق بين الماء والخمر، والزنا والنكاح والكل من عين واحدة لا بل هو العين الواحدة، ومن فروعه أن الأنبياء ضيقوا على الناس تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا أ.هـ

وفي هذا المعنى يقول العلامة الصنعاني رحمه الله:

وأكفر أهل الأرض من قال إنه ... إله وإن الله جل عن الندِ
مسماه كل الكائنات جميعها ... من الكلب والخنزير والقرد والفهدِ
وإن عذاب النار عذب لأهله ... سواءٌ عذاب النار أو جنةُ الخلدِ
وعبّاد عجل السامري على هدى ... ولائمهم في اللوم ليس على رشدِ
وينشدنا عنه نصوص «فصوصه» ... تنادي خذوا في النظم مضمون ما عندي
وكنت امرأً من جند إبليس فارتقى ... بي الدهر حتى صار إبليس من جندي
فلو مات قبلي كنت أدركت بعده ... دقائق كفر ليس يدركها بعدي
وكم من ضلالٍ في «الفتوحات» صدّقت ... به فرقة صاروا ألد من اللُّد

وانظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (١٠/١٩٨-١٩٩)، ومعارج القبول (١/٢٩٧-٢٩٨).

ذاته، وواحدٌ في صفاته، وخالق المصنوعات كما أشار إليه بقوله:

إلـه الـخـلـق مـولانـا قـديـم ومـوصـوف بـأوصـاف الـكـمـال

ش:

والمراد «بالإله» المعبود بالحق، و«بالخلق» المخلوق، وهو ما سوى الله سبحانه، و«المولى»: السيد والناصر والمربي، ومتولي الأمر.

و«القديم»(٢٨) ما لم يسبق بالعدم، وما ثبت قدمه استحال عدمه؛ فهو متضمن لنعت البقاء؛ فهو الأول بلا ابتداء، والآخر بلا انتهاء، والظاهر

---

(٢٨) قول الناظم: مولانا قديم: كلمة «القديم» ليست من أسمائه سبحانه، وإنما تصح من باب الإخبار عنه سبحانه؛ قال العلامة ابن أبي العز الحنفي «شرح الطحاوية» (ص٥٥): وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى «القديم»، وليس هو من الأسماء الحسنى؛ فإن «القديم» في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المتقدم على غيره؛ فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديث للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾، والعرجون القديم الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني؛ فإن وجد الجديد قيل للأول قديم، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾، أي: متقدم في الزمان، وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾﴾ فالأقدم مبالغة في القديم، ومنه القول القديم والجديد للشافعي رحمه الله تعالى، وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ أي: يتقدمهم، ويستعمل منه الفعل لازمًا ومتعديًا، كما يقال: أخذت ما قدم وما حدث، ويقال هذا قدم هذا وهو يقدمه، ومنه سميت القدم قدمًا؛ لأنها تقدم بقية بدن الإنسان، وأما إدخال «القديم» في أسماء الله تعالى؛ فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم «ابن حزم» ولا ريب أنه إذا كان مستعملًا في نفس التقدم فإن ما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به؛ والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه «الأول» وهو أحسن من «القديم»؛ لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف «القديم»، والله تعالى له الأسماء الحسنى.

بالصفات، والباطن بالذات[٢٩]، وهو مولانا ونعم المولى، ونعم النصير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٣٠].

وهو متصف بأوصاف الكمال من نعوت الجلال، وصفات الجمال الذاتية والأفعالية، والثبوتية والسلبية؛ فهو كما أنه موصوف بأوصاف الكمال، منزه عن صفات النقصان والزوال، ثم الخلق من صفات الأفعال، وهي قديمة عندنا؛ فإنه سبحانه كان خالقًا قبل أن يخلق الخلق، خلافًا للأشاعرة؛ فما قال شارح من أن من قال: «إنه لم يكن خالقًا قبل أن يخلق الخلق فقد كفر» نشأ من جهلة بتحقيق المسألة.

هو الحيُّ المدبرُ كلَّ أمر   هو الحقُّ المقدِّرُ ذو الجلال

ش:

قال [الله] تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٣١]، وقال: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾[٣٢]. وقال [تعالى]: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[٣٣]. وقال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾﴾[٣٤].

(٢٩) قوله: «الظاهر بالصفات، والباطن بالذات» في إطلاقه نظر، بل كان الأولى أن يقول: الظاهر والباطن بذاته وصفاته؛ إذ صفاته سبحانه لا تنفك عن ذاته، وأما: «الأول» و«الآخر» فبيانٌ لإحاطته الزمانية؛ واسمه سبحانه «الظاهر والباطن» بيان لإحاطته المكانية فمدار هذه الأسماء على الإحاطة، فأحاطت أوليته وآخريته بالأوائل والأواخر، وأحاطت ظاهريته وباطنيته بكل ظاهر باطن؛ فاسمه «الأول» دال على قدمه وأزليته، واسمه الآخر دالٌ على بقائه وأبديته، فهو سبحانه محيط بكل شيء، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وهو بكل شيء عليم.

«انظر شرح العقيدة الواسطية (ص٣٠، ٣١) للهراس رحمه الله».

(٣٠) [الشورى: ١١].

(٣١) [غافر: ٦٥].

(٣٢) [السجدة: ٥].

(٣٣) [القمر: ٤٩].

(٣٤) [الرحمن: ٧٨].

أي: ذي العظمة والرحمة، قال أهل السنة: الحياة من صفات الذات، وهي صفات حقيقية قائمة بالذات، تقتضي صحة وجود الصفات من العلم والإرادة [والقدرة][٣٥] ونحوهما لمن قامت به، وقالت المعتزلة: هي عدم امتناع العلم والقدرة، ثم «المدبر» هو العالم بعواقب الأمور، و«الحق» هو الثابت، وهو من أسمائه تعالى، و«المقدر» موجب الأشياء على قدر مخصوص، وقيل: «الموجد» الذي يصح منه الفعل والترك، «وكل أمر» مفعول «المدبر»، ومفعول «المقدر» محذوف؛ تقديره: كل أمر بقرينه ما تقدم؛ فكل شيء من خير وشر، ونفع وضر، وحلو ومر بقضاء وقدر في الأزل؛ فلا يتبدل ولا يتغير، وفيه إشارة إلى دخول أفعال العباد في مخلوقاته ردًا على المعتزلة.

مريدُ الخير والشر القبيح ولكن ليس يرضى بالمحال

ش:

الإرادة من صفات الذات، تقتضي ترجيح أحد الجائزين من ترك والفعل بالوقوع، وترادفها بالمشيئة بقولهم[٣٦]، والرضى والمحبة سوى هذا مذهب

(٣٥) ليست في (ع).

(٣٦) **الإرادة نوعان:**

إرادة كونية ترادفها المشيئة، وهي تتعلق بكل ما يشاء الله فعله وإحداثه؛ فهو سبحانه إذا أراد شيئًا كان عقب إرادته له، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾، وفي الحديث الصحيح: **«ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»**.

والثانية إرادة شرعية تتعلق بما يأمر الله به عباده مما يحبه ويرضاه، مثل قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾، ولا تلازم بين الإرادتين، بل قد تتعلق كل منهما بما لا تتعلق به الأخرى، فبينهما عموم وخصوص من وجه، فالإرادة الكونية أعم من جهة تعلقها بما لا يحبه الله ويرضاه من الكفر والمعاصي، وأخص من جهة أنها لا تتعلق بمثل إيمان الكافر وطاعة الفاسق، والإرادة الشرعية أعم من جهة تعلقها بكل مأمور به واقعًا كان أو غير واقع، وأخص من جهة أن الواقع بالإرادة الكونية قد يكون غير مأمور به؛ فقد

أكثر أهل السنة، وقالت المعتزلة وبعض الأشاعرة: الرضى والمحبة نفس الإرادة والمشيئة، واختصت المعتزلة بقولهم: إن الخير من الله، والشر من العبد، ونقول: نعم. يظهر من العبد بحسب كسبه، لكن يخلق الله سبحانه فيه، والكل منه، ثم «القبيح» [بالجر صفة][٣٧] كاشفة ومبينة لمعنى الشر، وتسميته شرًا وقبيحًا بالنسبة إلى الخير تعلقه بنا وضرره لنا، لا بالنسبة إلى صدوره عنه سبحانه، وهذا أحد معاني **«والشر ليس إليك»**، ثم الحسن والقبيح يعرفان بالشرع، وعند المعتزلة، بالعقل، «والمحال» بضم الميم: ما لا يمكن في [العقل][٣٨] تقدير وجوده في الخارج.

وقيل: المحال والمستحيل ما تقتضي ذاته عدمه.

والمراد به هنا: ما كان بعيدًا عن الصواب عند أولي الألباب، كالكفر والمعصية فإنه سبحانه مريد لهما غير راض بهما[٣٩]، لقوله تعالى: ﴿وَمَا

= تجتمع الإرادتان معًا في مثل إيمان المؤمن وتنفرد الكونية في مثل كفر الكافر، وتنفرد الشرعية في مثل إيمان الكافر وطاعة العاصي.
انظر «شرح الواسطية» للهراس ﷺ (ص٣٦، ٣٧).

(٣٧) ليست في (ع).

(٣٨) ليست في (ع).

(٣٩) قال ابن أبي العز «شرح الطحاوية» (ص١٩٣) ط دار الحديث: فإن قيل كيف يريد الله أمرًا ولا يرضاه ولا يحبه، وكيف يشاؤه ويكونه، وكيف يجمع إرادته له وبغضه وكراهته؟ قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقًا وتباينت طرقهم وأقوالهم، فاعلم أن المراد نوعان: **مراد لنفسه ومراد لغيره.**
فالمراد لنفسه: مطلوب محبوب لذاته، وما فيه من الخير فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.
والمراد لغيره: قد لا يكون مقصودًا لما يريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده، ومراده فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث قضاؤه وإيصاله إلى مراده، فيجتمع فيه الأمران: بغضه وإرادته ولا يتنافيان لاختلاف متعلقهما، وهذا كالدواء الكريه إذا علم المتناول أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة إذا علم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه، بل =

= العاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف ممن لا يخفى عليه خافية؛ فهو سبحانه يكره الشيء ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سببًا إلى أمر هو أحب إليه من فوقه.

* من ذلك أنه خلق إبليس الذي هو مادة لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادات، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد وعملهم بما يغضب الرب سبحانه تبارك وتعالى، وهو الساعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه، ومع هذا فهو وسيلة إلى محاب كثيرة للرب تعالى ترتبت على خلقه ووجودها أحب إليه من عدمها، منها:

* أنه يظهر للعباد قدرة الرب تعالى على خلق المتضادات والمتقابلات، فخلق هذا الذات التي هي أخبث الذوات وشرها، وهي سبب كل شر في مقابلة ذات جبرائيل التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتبارك خالق هذا وهذا، كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والدواء والداء، والحياة والموت، والحسن والقبيح، والخير والشر، وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه؛ فإنه خلق هذه المتضادات وقابلها بعضها ببعض، وجعلها محال تصرفه وتدبيره، فخُلوُّ الوجود عن بعضها بالكلية تعطيلٌ لحكمته وكمال تصرفته وتدبير ملكه، ومنها ظهور آثار أسمائه القهرية مثل: القهار، والمنتقم، والعدل، والضار، والشديد العقاب، والسريع العقاب، وذي البطش الشديد، والخافض، المذل؛ فإن هذه الأسماء والأفعال كمال لابد من وجود متعلقها.

* ولو كان الجن والإنس على طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء، ومنها ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحلمه وعفوه، ومغفرته، وستره وتجاوزه عن حقه، وعتقه لمن شاء من عبيده، فلولا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحكم والفوائد، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله: «**لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم**».

* ومنها ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة؛ فإنه الحكيم الخبير الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها؛ فلا يضع الشيء في غير موضعه، ولا ينزله في غير منزلته التي يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته؛ فهو أعلم حيث يجعل رسالاته، وأعلم بمن يصلح لقبولها ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك.

* فلو قدر عدم الأسباب المكروهة لتعطلت حكم كثيرة، ولفاتت مصالح عديدة، ولو عطلت تلك الأسباب لما فيها من الشر لتعطل الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب، وهذا كالشمس والمطر والرياح التي فيها من المصالح ما هو أضعاف أضعاف ما يحصل بها من الشر.

=

تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٤٠]. وقوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[٤١].

ولما كانت عبارة الناظم: «مريد الخير والشر» [مظنة][٤٢] توهم رضاه بهما استدرك، ومما يدل لاستعمال المحال على غير المرضي من الفعال قول من قال شعرًا:

تعصي الإله وأنت[٤٣] تزعم حبه　　هذا محال في الفعال[٤٤] بديعُ

لو كان حبُّك صادقًا لأطعته　　إن المحب لمن يحبُّ مطيعُ

❁ ❁ ❁

صفاتُ الله ليست عين ذاتٍ　　ولا غيرًا سواه ذا انفصالِ

ش:

أطلق الناظم صفات الله فشملت صفات الذات وصفات الأفعال، فهي ليست عين الذات ولا غيرها، كما هو مذهب أهل السنة، ومذهب الحكماء؛

= * **ومنها**: حصول العبودية المتنوعة، التي لولا خلق إبليس لما حصلت؛ فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه، ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة لله سبحانه وتعالى والمعاداة فيه وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوى، وإيثار محاب الله تعالى، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه، ويعصمه من كيده وأذاه إلى غير ذلك من الحكم التي تعجز العقول عن إدراكها.

* **فإن قيل**: فهل كان يمكن وجود تلك الحكم بدون هذه الأسباب؟ فهذا سؤال فاسد، وهو فرض وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وجود الابن بدون الأب، والحركة بدون المتحرك، والتوبة بدون التائب.

(٤٠) [الإنسان: ٣٠].

(٤١) [الزمر: ٧].

(٤٢) ليست في (ع).

(٤٣) في (أ) تظهر.

(٤٤) في (ع) القياس.

أن الصفات عين الذات، ومذهب المعتزلة أنها غيرها، كذا ذكره ابن جماعة، والمشهور عن المعتزلة نفي الصفات بالكلية؛ حيث زعموا أن صفاته عينُ ذاته بمعنى: إرادته تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالمًا، وبالمقدورات قادرًا إلى غير ذلك، نظرًا إلى أن في إثباتها ذلك إبطالًا للتوحيد؛ للزوم تعدد القدماء(٤٥)، والضمير في «سواه» عائد إلى الذات، وذكر مراعاة للأدب وتنزيهًا للرب، و«سواه» بدل من «غير» للتأكيد، وقوله «ذا انفصال» مشير إلى أن المراد بالغيرية الغيرية الاصطلاحية، وهو الذي يمكن انفصاله عن الذات، لا الغيرية اللغوية؛ لظهور التغاير بين الذات والصفات، أما كونها ليست عين الذات؛ فلأن الصفة ليست عين الموصوف، وأما أنها ليست غيرها؛ فلأن صفاته تعالى لا تنفك عن ذاته أزلًا وأبدًا، بخلاف المخلوقات.

صفات الذات والأفعال طرًّا قديماتٌ مصونات الزوال

اعلم أن صفات الذات ما يلزم من نفيه نقيضه(٤٦)، [وصفات الأفعال ما لا يلزم من نفيه نقيضه](٤٧).

والفرق بين الذات والصفات أن الذات كل ما يمكن أن يتصور بالاستقلال بخلاف الصفة، فإنها كل ما لا يمكن تصوره إلا تبعًا.

والتحقيق أن من قال: الصفات غير الذات نظر إلى أن الصفة قائمة

---

(٤٥) وقولهم ظاهر البطلان؛ لأن الصفات ليست شيئًا غير الموصوف في الخارج، إنما هي معانٍ قائمة بالموصوف، وهو الله جل وعلا، وليست شيئًا مستقلًا عنه سبحانه؛ فإذا قيل: فلانٌ عالمٌ لغويٌّ نحويٌّ؛ فهل يلزم من تعدد الصفات تعدد الموصوف؟... كلا، فصفاته سبحانه تابعه لذاته أزلًا وأبدًا.

(٤٦) **صفات الذات**: هي التي لم يزل الله جل وعلا متصفًا بها أزلًا وأبدًا، وهي نوعان:
معنوية: مثل الحياة والعلم والقدرة، والحكمة وغيرها.
والخبرية: مثل اليدين، والوجه، والقدم، وهذه الصفات ملازمة للذات لا تنفك عنها. وانظر للفائدة «شرح الواسطية» للشيخ ابن عثيمين رحمه الله (ص٥٠).

(٤٧) ليست في (ع).

بالذات، وتقدم الذات من الضروريات. ومن قال: الصفات عين الذات نظر إلى أن الذات غير منفكة عن الصفات. ومن قال: لا عين ولا غير؛ لأنها لو كانت عينا لكانت ذاتًا، ولو كانت غيرًا لزم التركيب(٤٨) وهو من المحالات. والله أعلم بحقيقة الحالات، والعجز عن درك الإدراك إدراك، ثم صفات الذات: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام قديمة بالإجماع.

وأما الفعلية(٤٩) : وهي التكوين المعبر عنه بخلق الأشياء ورزق الأحياء،

(٤٨) قال العلامة ابن أبي العز رحمه الله شرح الطحاوية ص١٤٨: ط دار الحديث: التركيب من الذات والصفات هم سموه تركيبًا [يعني: أهل الكلام] لينفوا به صفات الرب تعالى، وهذا اصطلاح منهم لا يعرف في اللغة ولا في استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ولا كرامة، ولئن سموا إثبات الصفات تركيبًا فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ، سموه ما شئتم، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم، فلو اصطلح على تسمية اللبن خمرًا لم يحرم بهذه التسمية»....

وقال رحمه الله «شرح الطحاوية» (ص٦٧- ٦٨): وقد يقول بعضهم الصفة لا عين الموصوف ولا غيره، هذا له معنى صحيح وهو أن الصفة ليست عين الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد، فإذا قلت: أعوذ بالله فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه إذا قلت: أعوذ بعزة الله فقد عذت بصفة من صفات الله تعالى، ولم تعذ بغير الله، وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات، فإن «ذات» في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات، فذات كذا بمعنى صاحبة كذا، تأنيث ذو، هذا أصل معنى الكلمة، فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتًا مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال، وقد قال ﷺ: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر، وقال ﷺ: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، ولا يعوذ ﷺ بغير الله، وكذا قال ﷺ: اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك. اهـ.

(٤٩) **الصفات الفعلية**: هي صفات تتعلق بها مشيئة الله وقدرته كل وقت؛ فهو سبحانه لم يزل متصفًا بها؛ فهي قديمة النوع حادثة الأفراد.

وانظر «شرح الواسطية» للهراس رحمه الله (ص٧٤).

والإبداء والإنشاء، والإحياء والإفناء، والإنبات والإنماء؛ وأمثال ذلك؛ ففي كونها قديمة نزاع خفي: مذهب أئمتنا الحنفية أنها قديمة، ومذهب الأشاعرة أنها حادثة، وقيل: المنازعة في القضية لفظية لا حقيقية(٥٠).

وقوله: «طرًّا» بضم الطاء وتشديد الراء [أي](٥١) كافة، ونصبه على الحال من الضمير المستكن في «قديمات»، ومعنى مصونات الزوال: أي محفوظات الزوال عن الذات الموصوف بها، ومن الزوال بمعنى الفناء والعدم؛ إذ ما ثبت قدمه استحال عدمه، فالمعنى: أن جميع صفاته ضرورية أزلية أبدية.

نسمي الله شيئًا لا كالأشياء وذاتًا عن جهات الست خال

ش:

«نُسمي» صيغة متكلم معلوم لا غائب مجهول، كما في بعض النسخ؛ إذ يرده نصب قوله «وذاتًا» و«الأشياء» معرفة، ويستقيم بنقل حركة الهمزة، وفي نسخة: كأشياء منكرة، وفي أخرى: كشيء، وهي ليست بشيء، والمعنى: نحن «معاشر أهل السنة» نسمي الله سبحانه وتعالى شيئًا، إلا أنه ليس كسائر الأشياء، ذاتًا وصفةً، بناءً على أن الشيء بمعنى الموجود؛ فهو أولى بإطلاقه عليه؛ لأنه واجب الوجود، وغيره ممكن الوجود أو ممتنع الشهود، ومما يدل على جواز إطلاقه عليه قوله [سبحانه و](٥٢) تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾(٥٣).

وأما إذا قيل مصدر شاء فإنه أريد به معنى الفاعلية، وهو المريد به فيجوز

(٥٠) **كلا**: بل النزاع حقيقي، وليس نزاعًا لفظيًا، فصفات الله جل وعلا صفات كمال، وعدمها نقص تعالى الله عن ذلك، ولا يجوز أن يكون حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده؛ **لذا** فصفاته جل وعلا أزليةٌ أبدية.

(٥١) ليست في (ع).

(٥٢) [الأنعام: ١٩].

(٥٣) ليست في (ع).

إطلاقه على الله (كما سبق) وإن أُريد به معنى المفعولية فلا؛ كقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾(٥٤) ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٥٥) وفي المسئلة خلاف الجهمية؛ حيث قالوا: إنه سبحانه لا يوصف بأنه شيء ولا بكل ما يشاركه المخلوق في إطلاقه، ثم قوله: «وذاتًا» أي: ونسميه ذاتًا، لا كسائر الذوات، كما أشار بقوله إليه: «عن جهات الست خال»؛ لأن حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق والذوات، كما أن صفته مخالفة لسائر الصفات، والدليل على جواز إطلاق الذات عليه بعد الإجماع قوله ﷺ: **«لا تتفكروا في ذات الله»**(٥٦)، ثم اعلم أن ما ورد الشرع بإطلاقه على الله سبحانه إن كان مشتركًا بينه وبين غيره، وجب عند إطلاقه نفي المماثلة فيه كالشيء والذات، بخلاف ما لم يرد الشرع بإطلاقه، فلا يقال: جسمٌ كالأجسام مثلًا خلافًا للكرامية في تجويزهم ذلك.

الجهات الست: فوق وتحت، ويمين ويسار، وأمام وخلف.

وقوله: عن «جهات الست» متعلق [بخال](٥٧)، وهو خبر مبتدأ مقدر، والجهة والجملة صفة ذات، وفيه ردٌّ على المعتزلة والقدرية أن الله في كل مكان، وعلى المشبهة والكرامية أنه على العرش(٥٨) سبحانه وتعالى وهو رب

---

(٥٤) [الزمر: ٦٢].

(٥٥) [الحشر: ٦].

(٥٦) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (ج٦ / ٦٧) من حديث عبد الله بن سلام عن رسول الله ﷺ بلفظ: **«لا تتفكروا في الله، وتفكروا في خلق الله»**.
وفي سنده شهر بن جوشب؛ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «تقريب التهذيب»: صدوق كثير الإرسال والأوهام. وعبد الجليل بن عطية: صدوق يهم.
وأما لفظ «الذات» فورد من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما موقوفًا عليه عند البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٤٢٠)، ولفظه: **«تفكروا في كل شيء، ولا تفكروا في ذات الله عز وجل»**. وفي سنده عطاء بن السائب: اختلط، وعاصم بن علي: فيهما ضعف.

(٥٧) ليست في (ع).

(٥٨) أخطأ الشارح عفا الله عنا وعنه؛ فليس هذا هو المعنى الذي أراده الناظم رحمه الله؛ فقوله: =

العرش العظيم؛ أي: حامله وخالقه؛ فإنه قيوم العلويات والسفليات.

وليس الاسم غيرًا للمسمى   لدى أهل البصيرة خير آل

ش:

إثبات همزة «الاسم» لحن، ولا ضرورة كما صرحوا به في قوله:
«كلُّ سر جاوز الاثنين شاع» «والبصيرة» نورٌ في القلب يدرك به الأشياء.
والمراد بأهلها أهل السنة «وخير» بالجر صفة أو بدل، ويجوز رفعه ونصبه، والمعنى: ليس الاسم غيرًا للمسمى عند أهل السنة، بل هو عينه، كما قال شارحوه؛ فلو قال: وإن الاسم عين المسمى لكان أظهر وأشهر، ثم المسئلة

= «وذاتًا عن جهات الست خال» صحيح باعتبار أن الله جل وعلا لا تحويه الجهات الست المخلوقة، ولا يحيط به شيء؛ قال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطًا﴾، وهذا هو الحق الذي أراده الناظم رحمه الله؛ لما سيأتي من كلامه:

ورب العرش فوق العرش لكن   بلا وصف التمكن واتصالِ

فأثبت فيه استواء الله جل وعلا على العرش، خلافًا لما قرره الشارح عفا الله عنه؛ فإذا جُمع بين قول الناظم: «وذاتًا عن جهات الست خال» وقوله: «ورب العرش فوق العرش» تبيَّن أن مراد الناظم أن الله تعالى لا يحيط به شيء. ولا يحويه شيء، وهو العالي عن كل شيء، وهو فوق عرشه جل وعلا.

قلت: والأدلة على أن الله تعالى فوق العرش كثيرة جدًا في الكتاب والسنة؛ منها: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. والاستواء هنا: هو العلو فوق العرش.

وفي صحيح البخاري «١٣/ ٤١٥» عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كانت زينب رضي الله عنها تفتخر على أزواج النبي ﷺ وتقول: **زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سماوات**.

وفي حديث الشفاعة الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«فأدخل على ربي تبارك وتعالى، وهو على عرشه»**. (خ١٣/ ٤٣٠، ٤٣١) حديث (٧٤٣٧) م(٢/ ٥١-٥٢).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه، «إن رحمتي سبقت غضبي»**.

وانظر في المسألة «العلو» للحافظ الذهبي رحمه الله، ومختصره للعلامة الألباني رحمه الله تعالى، وشرح الطحاوية لابن أبي العز رحمه الله (ص٢١٨-٢٣١) ط دار الحديث.

اختُلف فيها على مذاهب:

أحدها: أن الاسم عين المسمى والتسمية، وهو بعيد جدًّا.

وثانيها: أنه غيرها وهو المنقول عن الجهمية والكرامية والمعتزلة، وقال ابن جماعة: وهو الحق، ولعله نظر إلى ظهور الفرق في الاستعمال اللغوي.

وثالثها: أنه عين المسمى وغير التمسية، وهو الصحيح، ودليله قوله تعالى ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾[٥٩] أي: ذاته.

ورابعها: لا عين ولا غير[٦٠]؛ قال [العز][٦١] بن جماعة: وكان «عين التحقيق» من مشايخي يقول: عجبت من العقلاء؛ كيف اختلفوا في هذه المسألة؟!

قلت: وقد نبَّه الرازي والآمدي على أنه لا يظهر في هذه ما يصلح محلًا لنزاع العلماء.

وقد أوضح العلامة البيضاوي في أول تفسيره هذا المعنى، وقد سبقه حجة[٦٢] الإسلام في [المقصد الأسنى] «شرح أسماء الله الحسنى».

---

(٥٩) [الأعلى: ١].

(٦٠) حقق ابن أبي العز في هذه المسألة (ص٦٨، ٦٩) فقال: وكذلك قولهم الاسم عين المسمى أو غيره؟ وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه، فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى.
فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده ونحو ذلك فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحيم من أسماء الله تعالى ونحو ذلك، فالاسم هنا هو المراد لا المسمى، ولا يقال غيره؛ لما في لفظ الغير من الإجمال؛ فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى.

(٦١) ليست في (ع).

(٦٢) يعني: أبا حامد الغزالي رحمه الله.

وما إن جوهرٌ ربي وجسمٌ ولا كلٌ وبعضٌ ذو اشتمالِ

ش:

ما هنا نافية، وكذا إن وهي زائدة لتأكيد النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾(٦٣) والجوهر: هو الجزء المتحيز الذي لا يتجزأ، و«الجسم» هو المتحيز المركب من جزئين فصاعدًا [وهو يقبل القسمة، والكل اسم لجملة مركبة عن جزئين فأكثر](٦٤) من أجزاء محصورة، و«البعض» اسم لجزء يتركب الكل منه ومن غيره؛ فأشار المصنف في هذا البيت إلى بعض الصفات السلبية، وهو أن الله ليس بجوهر ولا جسم(٦٥)،

(٦٣) [الأحقاف: ٢٦].

(٦٤) ليست في (ع).

(٦٥) ألفاظ «الجسم والجوهر» فيها إجمال، وهي لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ، وقد يراد بها حق وباطل، وهي من بدع أهل الكلام، وقد أنكرها عليهم أهل العلم، ومن المعلوم أن الألفاظ نوعان:

الأول: لفظ ورد في الكتاب والسنة أو الإجماع، فهذا اللفظ يجب القول به سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه.

الثاني: لفظ لم يرد به دليل شرعي، مثل هذه الألفاظ «كالجسم والجوهر»، فمثل هذه الألفاظ لا ينبغي لأحد أن يطلق القول فيها بنفي أو إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك، فإن بيَّن حقًا أثبته، وإن بين باطلًا ردَّه، وإن كنا نحسن الظن بالناظم ﷺ. فكأن مراده أن هذه الألفاظ ليست سبيل أهل السنة، ولم تأت وصفًا لله عز وجل، فصفاته سبحانه نفيا وإثباتا توقيفية، وهذه الألفاظ ونحوها من بدع أهل الكلام؛ فلا نطلق القول فيها.

قال العلامة ابن أبي العز رحمه الله تعالى في «شرح الطحاوية» (ص١٨) دار الحديث: والسلف لم يكرهوا التكلم بالجوهر والجسم والعرض ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحًا جديدًا على معان صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا - أيضًا - الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لا شتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها الكتاب والسنة، ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين فضلا عن علمائهم؛ ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل كثر المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح

ولا كلٍّ ولا بعضٍ مشتملٍ بالكل، أي: داخل فيه ولا هو مشتمل بمكان ولا زمان، ولا بشيء من المكوَّنات بحال إذ المذكورات على واجب الوجود محال؛ لحدوثها وافتقارها إلى بارئها.

وفي الأذهان حق كون جزءٍ   بلا وصف التجزي يا ابن خالِ

ش:

«الأذهان» جمع ذهن، وهو الفطنة، والمراد به هنا العقل، «والحق» الثابت، و«الكون»: الوجود.

واعلم أن هذا البيت في بعض المتون الصحيحة موجود هنا، وفي بعضها متأخرٌ عن هذا المحل، ومضمونه مستفاد من سابقه.

والحاصل أن المتكلمين من أهل السنة والجماعة ذهبوا إلى إثبات وجود الجزء الذي لا يتجزأ في الخارج، وإن لم يُر عادة إلا بانضمامه إلى غيره.

وعبروا عنه بالنقطة، وقالوا: إنها شيء ذو وضع غير منقسم؛ فإن كانت مستقلة بذاتها فهي الجزء؛ وإن[٦٦] كان محلها غير منقسم، وإلا لزم الحال بانقسام محله؛ فيلزم الجزء.

وذهب الفلاسفة وبعض المعتزلة إلى امتناع وجود الجزء الذي لا يتجزأ، وهذا من جملة الفوائد، وليس من ضروريات العقائد.

وما القرآن مخلوقًا تعالى   كلام الرب عن جنسِ المقالِ

ش:

= والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال. اهـ.

قلت: ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام نفيس في الفتاوى (٥/ ٢٩٨) فانظره غير مأمور.

(٦٦) في (أ) وإلا.

«ما» هنا[٦٧] بمعنى ليس، و«القرآن» يطلق ويراد به القراءة، ويراد به المصحف، ويراد به المقروء، وهو المراد هنا؛ فإنه الكلام النفسي القائم بذاته[٦٨]، سبحانه وتعالى «وكلام الرب» فاعل تعالى، أي: تعظَّم وتقدس كلام الحق عن أن يكون من جنس كلام الخلق، وهو الحروف والأصوات التي هي مخلوقة ليكون مخلوقًا، وفي الكلام إشارة إلى أنه يقال: كلام الله غير مخلوق، ولا يقال: القرآن غير مخلوق؛ لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلَّف من الأصوات والحروف قديم، كما نُقل عن بعض الحنابلة[٦٩]، واتفق

(٦٧) في (أ) ههنا.

(٦٨) هذا قول الأشاعرة، والصواب أن كلام الله سبحانه هو الحروف والأصوات المفيدة لأمور الشرع، المنزلة على النبي ﷺ بنظم القرآن، ويلزم من قولهم بأن كلام الله نفسي، أنه عز وجل لم يتكلم به أصلًا، وهذا باطل وخلاف مذهب السلف.
انظر: «ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات» للنووي رحمه الله (ص٢٥).

(٦٩) في قول الشارح نظر:
الأول: في قوله: «كلام الله غير مخلوق ولا يقال القرآن غير مخلوق» فهذا التفريق تناقض وخطأ، أما الحروف فهي قديمة، والذي يدل على قدم الحروف على الإطلاق من كتاب الله تعالى وجوه:
الأول: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝﴾ ففرق بين ما خلق وبين ما علم، فلو لم يكن ما علمه غير مخلوق، وإلا لما كان لتخصيص أحدهما بالخلق دون الآخر فائدة، والمراد بالبيان الحروف والكلام في قول أهل التفسير.
الثاني: قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:٣١]، وقد ثبت أن علمه غير مخلوق.
الثالث: قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾، وقد ثبت أن ما هو تعليمه غير مخلوق، والتعليم بالقلم ليس إلا الحروف.
الرابع: أن هذه الحروف من علم الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].
فأخبر سبحانه أنه علَّم الكاتب الكتابة، والكتابة ليست إلا الحروف وعلمه غير مخلوق بالإجماع.
الخامس: في القرآن آيتان جمعتا حروف المعجم: =

= **إحداهما:** في سورة «آل عمران» وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].
والثانية: آخر سورة الفتح وهي ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ...﴾ [الآية: ٢٩].
السادس: أنه لمَّا اقتضت الحكمة الإلهية إثبات ما هو كائن في اللوح المحفوظ دل ذلك على قدم الحروف؛ إذ لو لم تكن قديمة لكان ثمَّ شيء خارج عن علمه تعالى وذلك محال.
قلت: وأما الصوت فثابت في كلام الله، وقد نطق بذلك، الكتاب العزيز في مواضع منها: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ﴾ [القصص: ٣٠]، وفي سورة النمل: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ﴾ [الآية:٩]، والنداء لا يكون إلا بصوت عند جميع أهل اللغة، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ٣١]، والاستماع لا يكون إلا بصوت.
وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾﴾ [النازعات: ١٦].
وقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وإنما سمعوا الصوت.
وعن جابر عن عبد الله بن أنيس: سمعت النبي ﷺ يقول: «**يحشر الله عز وجل العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب «أنا الملك، أنا الديان»**». رواه أحمد (٣/ ٤٩٥) والحاكم (٤/ ٥٧٤) والبخاري في الأدب المفرد (٩٧٠)، وهو صحيح بطرقه.
وعن ابن مسعود مرفوعًا قال: «**إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئًا؛ فإذا فزع عن قلوبهم، وسكت الصوت عرفوا أنه الحق ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق**». رواه أبو داود (٥/ ١٠٥) وسنده صحيح؛ قلت: والصوت في كلام الله قديم النوع حادث الأفراد.
* وأما دليل إثبات الحرف في كلامه تعالى؛ فمنه قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧].
وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].
والكلمات هي الحروف المتآلفة المفيدة؛ قال الأصمعي والفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾: التأكيد بالمصدر يدل على ارتفاع الواسطة، فثبت أنه يقال: كلَّم موسى بكلام سمعه بأذنه، ولذلك امتن الله عليه بقوله: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف: ١٤٤].
فلولا أنه سمع كلام الله تعالى، وإلا لم يكن للتخصيص فائدة.
* ومن الأدلة على إثبات الحروف في كلام الله من سنة النبي ﷺ قوله: «**من قرأ حرفًا من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، ولا أقول: «ألم» حرف، بل ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**». رواه الترمذي (٢٩١٠) وقال: حديث حسن صحيح، وما تقدم فهو =

المسلمون على إطلاق لفظة المتكلم على الله تعالى، لكنهم اختلفوا في معناه؛ فذهب أهل الحق إلى أن كلام الله تعالى معنى قائمٌ بذاته تعالى ليس بحرف ولا صوت(٧٠).

ثم اختلف هؤلاء؛ فذهب الحنابلة منهم إلى ما نُقل عنهم إلى أنها قديمة قائمة بذاته تعالى، وذهبت المعتزلة إلى أنها حادثة قائمة بغير ذاته تعالى، وذهبت الكرامية إلى أنها حادثة قائمة بذاته تعالى، ودليل أهل الحق أن الحرف والصوت مخلوقان، وكلام الله غير مخلوق لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى(٧١).

إذ هو من أمارات الحدوث؛ نعم: القرآن مقروءٌ بألسنتنا محفوظٌ في

= مستفاد من كلام الإمام النووي رحمه الله في كتابه «الحروف والأصوات»

(٧٠) **في قول الشارح نظر**؛ فالصوت والحرف ثابتان في كلام الله جل وعلا، كما مر آنفًا، ويلزم من قال: إن كلام الله نفسي، أن الله لم يتكلم أصلًا؛ لأنه لا يقال لمن قام بنفسه الكلام ولم يتكلم: إن هذا متكلم على الحقيقة، وإلا للزم الأخرس أن يكون متكلمًا، كذلك يرد قول من قال: إن الكلام هو المعنى القائم بالنفس قولهُ ﷺ: «**إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تتكلم أو تعمل به**»؛ ففرّق ﷺ بين حديث النفس والكلام.

(٧١) **في قول الشارح نظر**؛ فالصوت، وكذلك الحرف ثابتان في كلام الله على الوجه الذي يليق به سبحانه، دون تشبيه بكلام خلقه، والذي عليه السلف أن الله جل وعلا لم يزل متكلمًا إذا شاء وكيف شاء، وأنه يتكلم بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعيَّن قديمًا.

انظر لزامًا «جزء الحروف والأصوات» للإمام النووي؛ حيث قرر هذه المسألة بأحسن بيان، وقد ألفه قبيل وفاته بشهرين؛ حيث يظهر لمن قرأه أن النووي رحمه الله رجع عن أقواله التي وافق فيها الأشاعرة. «تحقيق أخينا الفاضل: الشيخ أحمد بن علي».

وانظر في هذه المسألة أيضًا:

(أ) كتاب «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» لعبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي.

(ب) كتاب «قاعدة نافعة في صفة الكلام» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

صدورنا، **مكتوب في مصاحفنا؛ كما نقول: الله مذكور بألسنتنا، معبود في** مساجدنا، مسجود «له» في محاربنا، غير حالٍّ فيها ولا فينا، قال العز بن جماعة: روينا بالسند عن الربيع عن أحمد؛ أن رجلًا سأله: أأصلي خلف من يشرب الخمر؟ قال: لا، فقال: أصلي خلف من يقول: القرآن مخلوق؟ قال: سبحان الله!! أنهاك عن مسلم، وتسألني عن كافر؟!![٧٢].

وربُّ العرشِ فوق العرش لكن بـلا وصـفِ الـتـمـكـن واتـصـالِ

ش:

«رب العرش» أي: خالقه ومالكه، والإضافة للتشريف، كرب البيت، ورب جبريل، وهو أعظم المخلوقات، ومحيط بالموجودات، وقد قال سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[٧٣] ومذهب الخلف جواز تأويل الاستواء بالاستيلاء، ومذهبُ السلف عدم التأويل، بل اعتقاد التنزيل، مع وصف التنزيه له «سبحانه» عما يوجب التشبيه، وتفويض الأمر إلى الله تعالى وعلمه في المراد به؛ كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب[٧٤].

واختاره إمامنا الأعظم، وكذا كل ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهات من ذكر اليد والعين والوجه ونحوها من الصفات، ومنه لفظ

---

(٧٢) انظر الشريعة للآجري (ص٨١).

(٧٣) [طه: ٥].

(٧٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٤)، والصابوني «في عقيدة السلف» (١/ ١١٠، ١١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥، ٣٢٦)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص٢٨٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٥١)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص١١٩) بتحقيق شيخنا أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين حفظه الله وأعزه، وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٠٧): إسناده جيد؛ وللعلامة الشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر «مؤلف ماتع في إثبات [الأثر المشهور عن الإمام مالك في الاستواء]، فانظره غيره مأمور.

«فوق» في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾(٧٥).

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾(٧٦)؛ فلا يؤولون بالعظمة والرفعة، كما قال به الخلف، ولمَّا عبَّر الناظم بالفوقية؛ وغيَّر العبارة القرآنية لضرورة النظم استدركه بقوله: «لكن بلا وصف التمكن واتصال» أي: بلا وصف الاستقرار(٧٧)، ولا نعت الاتصال؛ لأن كلًّا منهما في حق الله من المحال، وفيه ردٌّ على الكرامية والجهمية في إثبات الجهة(٧٨)؛ فإن الكرامية يثبتون جهة العلو من غير استقرار على العرش، والجهمية(٧٩) و[هم](٨٠) الحشوية يصرحون بالاستقرار على العرش لظاهر الآية، ولا حجة

(٧٥) [الأنعام: ١٨].

(٧٦) [النحل: ٥٠].

(٧٧) **نفي الاستقرار** لا يجوز إطلاقه على الله جل وعلا؛ لأنه لم يرد في الكتاب والسنة، بل جاء عن بعض السلف تفسير «استوى» باستقر.

(٧٨) **لفظ الجهة**، إن أريد به الجهة العدمية، وإثبات العلو، فالله في جهة من هذا الاعتبار، وإن أريد الجهة المخلوقة، فالله ليس في جهة.

قال ابن أبي العز «شرح الطحاوية» (ص١٦٢): وأما لفظ الجهة فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق؛ فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقًا، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك، وإن أريد بالجهة أمرٌ عدمي، وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله وحده.

فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح، ومعناه أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات؛ فهو فوق الجميع عال عليه، ونفاة لفظ الجهة الذين يريدون بذلك نفي العلو يذكرون من أدلتهم أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال: إنه في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم، وأنه كان مستغنيًا عن الجهة، ثم صار فيها، وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات سواء سمي جهة، أو لم يسم، وهذا حق، ولكن الجهة ليست أمرًا وجوديًا، بل أمر اعتباري، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيما لا نهاية له فليس بموجود.

(٧٩) في (أ) والمجسمة.

(٨٠) ليست في (ع).

فيها؛ لأن الاستواء له معانٍ كالاستيلاء، ومنه قول الشاعر:

قد استوى بشر على العراقِ   من غير سيف ودم مهراقِ

وكالتمام والكمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾(٨١).

وكالاستقرار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾(٨٢).

فلا استدلال مع تعدد الاحتمال(٨٣)؛ فإن قيل: فما الفائدة حينئذٍ في نزول

(٨١) [القصص: ١٤].

(٨٢) [هود: ٤٤].

(٨٣) في إطلاق قول الشارح نظر، فالاستواء في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ ثم يأت إلا بمعنى العلو والاستقرار، وأما تفسير الاستواء بالاستيلاء فقد أنكره أهل العلم باللغة.

قال رجل لابن الأعرابي رحمه الله: يا أبا عبد الله، ما معنى قوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾؟ قال: هو على عرشه كما أخبر، فقال الرجل: ليس كذاك، إنما معناه استولى، فقال: اسكت ما يدريك ما هذا؟ العرب لا تقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب قيل استولى، والله تعالى لا مضاد له، وهو على عرشه كما أخبر، ثم قال: «الاستيلاء بعد المغالبة».

*قال النابغة:

إلا لمثلك أو ما أنت سابقه   سبقَ الجواد إذا استولى على الأمدِ

قلت: وأما استدلال الشارح بقول الشاعر: «قد استوى بشر على العراق»، فليس بسديد؛ فإن في إثبات صحته نظرًا، وقد نسبه بعضهم إلى الأخطل، ولو صح لم تكن فيه حجة؛ فإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام، ولا ينبغي أن يفسر كلام الله بذلك، وقد نص بعض أهل العلم على أن تفسير الاستواء بالاستيلاء في هذا البيت، تفسيرٌ تعضده القرينة؛ لأنه يمتنع أن يعلو بشر على العراق علوًا حقيقًا؛ لذا فإنه يفسَّر بالاستيلاء.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله «شرح العقيدة الواسطية» (ص٢٤١، ٢٤٢): وخلاصة ردنا لكلامهم من عدة أوجه:

الأول: أن قولهم هذا مخالف لظاهر النص.

ثانيًا: مخالف لإجماع الصحابة وإجماع السلف قاطبة.

ثالثًا: أنه لم يرد في اللغة العربية أن «استوى» بمعنى «استولى» والبيت الذي احتجوا به على ذلك لا يتم به الاستدلال.

المتشابهات؟ أجيب بأن فائدته إظهار عجز الخلق وقصور فهمهم عن كلام ربهم، وتعبدهم بإيمانهم؛ فيقول الراسخون في العلم منهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾(٨٤)، فالتفويض إلى الله، والاعتقاد بحقيقته مرادًا لله من غير أن يُعرف مرادُه من كمال العبودية في العبد؛ ولهذا اختاره السلف(٨٥).

رابعا: أنه يلزم عليه لوازم باطلة، منها أن يكون العرش قبل خلق السموات والأرض ملكًا لغير الله.

أن كلمة استولى تعطي في الغالب أن هناك مغالبة بين الله وبين غيره، فاستولى عليه وغلبه.

أنه يصح أن نقول على زعمكم «إن الله استوى على الأرض الشجر والجبال، والإنسان والبعير؛ لأنه استولى على هذه الأشياء؛ فإذا صح أن نطلق كلمة «استولى» على شيء صح أن نطلق «استوى» على ذلك الشيء؛ لأنهما مترادفان على زعمكم، فبهذه الأوجه يتبين أن تفسيرهم باطل. اهـ.

* **وأما تفسير الاستواء بالتمام والكمال كما في قوله تعالى:** ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ فصحيح لكن لفظ «استوى» إذا تعدى بعلى فلا يفهم منه إلا العلو والارتفاع دون غيره؛ ولهذا لم تخرج تفسيرات السلف لهذا اللفظ عن أربع عبارات ذكرها العلامة ابن القيم في «النونية» حيث قال:

فلهم عباراتٌ عليها أربعٌ ... قد حُصّلت للفارس الطُّعان
وهي استقر وقد علا وكذلك ... ارتفع الذي ما فيه من نكران
وكذاك قد صعد الذي هو رابعٌ ... وأبو عبيدة صاحبُ الشيباني
يختار هذا القول في تفسيره ... أدرى من الجهمي بالقرآن

والمعنى الذي أراده الناظم ﷺ أن الله جل وعلا فوق العرش كما وصف به نفسه وقوله: «بلا وصف التمكن واتصال» أي: أنه تعالى لا يحمله العرش؛ فهو سبحانه غني عنه، قيوم السموات والأرض، فالله جل وعلا فوق العرش مع حمله بقدرته للعرش وحملته، وغناه عن العرش وفقر العرش إليه.

(٨٤) [آل عمران: ٧].

(٨٥) **الذي يظهر من قول الشارح** أن مذهب السلف هو التفويض في معنى الاستواء؛ لتوارد المعاني المختلفة عليه، وهذا خطأ؛ فإن علماء السلف لم يكونوا يفوضون في علم المعنى، ولا كانوا يقرءون كلامًا لا يفهمون معناه، بل كانوا يفهمون معاني النصوص من الكتاب والسنة، ويثبتونها لله عز وجل، ثم يفوضون فيما وراء ذلك من كنه الصفات، أو كيفياتها؛

والتفويض[٨٦] إلى تفسير المتشابهات وتأويلها كما اختاره الخلف غير جازمين، على أنه مراده سبحانه عبادة في العبد، إلا أن العبودية أقوى من العبادة؛ لأن العبودية هي الرضى بما يفعل الرب، والعبادة فعل ما يرضى به الرب، والرضى فوق العمل؛ حتى كان ترك الرضى كفرًا، وتركُ العمل فسقًا؛ ولذا تسقط العبادة في الآخرة، والعبودية لا تسقط في الدارين، وبهذا تبين أن مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم.

وما التشبيه للرحمن وجهًا فصن عن ذاك أصناف الأهالي

ش:

«ما» نافيه بمعنى ليس، وخبرها «وجهًا» والصَّوْن الحفظ، و«الأهالي» جمع أهل، والمراد بهم أهل السنة والجماعة، أي: ليس التشبيه له سبحانه طريقًا مستحسنًا.

فاحفظ عن ذلك الاعتقاد الفاسد أهل العلم، الذين لا يروج عندهم الأمر الكاسد، ولكن[٨٧] بوصف التنزيه بين التعطيل والتشبيه؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٨٨].

فإن الجملة الأولى ترد على المشبهة في الذات، والجملة الثانية ترد على المعطلة النافية للصفات.

وذكر ابن جماعة أن الرحمن اسم مختصٌ بالله تعالى لا يستعمل في غيره، ثم قال: فإن قلت قد أُطلق في قول بني حنيفة على مسيلمة: رحمان اليمامة،

= كما قال الإمام مالك رحمه الله حينما سئل عن كيفية الاستواء فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول.

(٨٦) في (أ) والمتعرض.

(٨٧) في (أ) وكن.

(٨٨) [سورة الشورى: ١١].

وقول شاعرهم [شعرًا](٨٩):

وأنت غيث الورى لا زلت رحمانًا

قلت: المختص بالألف واللام دون غيره.

وأما جواب الزمخشري: «فإنه من باب تعنتهم»(٩٠)؛ فغير مستقيم.

ولا يمضي على الديان وقت وأزمان وأحوال بحال

«الديَّان»: المُجازي مأخوذ من الدِّين، بمعنى الإجزاء(٩١)، ومنه قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾(٩٢)، وقوله [تعالى]: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾(٩٣) وحديث: «**كما تدين تدان**»(٩٤).

وهو [اسم](٩٥) من أسمائه؛ كما رواه البخاري(٩٦) في باب قول الله تعالى

---

(٨٩) ليست في (ع).

(٩٠) **يشير إلى قول العلامة** الزمخشري في تفسيره (ج١/ ٤٢): وأما قول بني حنيفة في مسيلمة رحمان اليمامة وقول شاعرهم فيه: «وأنت غيث الورى لا زلت رحمانًا»، فبابٌ من تعنتهم في كفرهم.

(٩١) في (أ) الجزاء.

(٩٢) [الفاتحة: ٤].

(٩٣) [الكافرون: ٦].

(٩٤) **ضعيف** أخرجه عبد الرزاق (١١-١٧٨-١٧٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ١٤٠) وقال: وهذا مرسل، والبيهقي في «الزهد» (ح - ٧١٠) عن أبي قلابة مرسلاً، و«الزهد» للإمام أحمد (ح٧٢١) موقوفًا ورجاله ثقات وهو منقطع، وانظر «كشف الخفاء» للعجلوني (٢/ ١٦٥) «والضعيفة» (ح٤١٢٣).

(٩٥) ليست في (ع).

(٩٦) رواه البخاري في كتاب «التوحيد» معلقًا وفي «خلق أفعال العباد» (ص١٤٩) و«الأدب المفرد» (٧٩٠)، وأحمد (٣/ ٤٩٥)، والحاكم (٤/ ٥٧٤)، وسنده حسن.

قال الحافظ: وله طريق أخرجها الطبراني في «مسند الشاميين» وتمام في «فوائده» من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن عبد المنكدر عن جابر. أهـ.

قلت: وإسناده حسن؛ فالحديث صحيح بمجموع طريقيه. والله أعلم.

عز وجل: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾(٩٧).

و«الوقت» و«الزمان» بمعنى واحد، ولعله أراد بالوقت المعيَّن، وبالزمان الأزمنة المختلفة، و«الحال» صفة غير راسخة، والمعنى: لا يجري عليه سبحانه وتعالى وقت ولا يقارنه؛ بحيث لا يمكن انفكاكه عنه؛ فإنه منزه عن أن يمضي عليه وقت أو حال؛ لأن الزمان والمكان، والحال، والشأن مخلوقة لله تعالى، فتمضي على المخلوقين لا على خالقهم؛ لئلا يلزم قبول الحوادث والتغير؛ فإن كليهما من أمارات الحدوث، وقد ثبت قدمه «سبحانه وتعالى».

وقوله: «بحال» أي: في حال من أحوال الإنسان وغيره من ذوي الأحوال؛ لئلا يلزم التناقض في كلام الناظم في هذا المقام، وقال ابن جماعة: ليس سبحانه بزماني»؛ لئلا يلزم أن يكون حالًّا في الحوادث، والحاصل أنه سبحانه وتعالى خلق الأمكنة والأزمنة والأحوال المختلفة، وكان الله ولم يكن شيء معه، فالآن على ما كان.

ولو جعل هذا البيت بعد قوله: «وذاتًا عن جهات الست خال» لكان أنسب في الجمع بين [نفي](٩٨) الزمان والمكان؛ هذا وفي «المواقف» أن الرب تعالى: لو كان في جهة أو مكان لزم قدم المكان(٩٩).

وقد برهنَّا أن لا قديم سوى الله تبارك وتعالى وعليه الاتفاق.

ومستغنٍ إلهي عن نساءٍ وأولادٍ نساءٍ أو رجالِ

أراد «بالنساء» الزوجات ونحوها من المملوكات، وقوله: «إناث» بالجر

---

(٩٧) [سبأ: ٢٣].

(٩٨) ليست في (ع).

(٩٩) ليس ما ذكره صاحب «المواقف» بسديد؛ لأن الجهة والمكان أمران اعتباريان، وليسا أمرًا وجوديًا، أي: مخلوقًا؛ فإن أريد «بالجهة» العلو، و«بالمكان» المكان العدمي الذي هو خلاء محض فهذا صحيح، وإن أريد بهما المكان المخلوق والجهة المخلوقة، فالله منزه عن ذلك.

بدل من «أولاد» بدل البعض من الكل، والمراد به التفصيل على قصد التكميل، وإلا فالولد يشمل الذكر والأنثى لغة وشرعًا؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ۝٣﴾[(١٠٠)].

يعني الزوجة وما يتولد منها، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[(١٠١)].

وفيه تنبيهٌ على أنه أحديُّ الذات، واحد[(١٠٢)] الصفات، مستغنٍ عن الكائنات، ومرجعهم في قضاء الحاجات، لم يحدث عن شيء، ولم يحدث عنه شيء.

والمعنى: ليس بحادثٍ ولا بمحل حادث؛ فليس له والد ولا والدة، ولا ولد، ولا شبيه له من ولد، ولا من صاحبة، ولا من غيرهما.

وفي البيت ردٌّ على النصارى في زعمهم الزوجية في مريم والابنيّة في عيسى، وعلى كفار مكة في قولهم: «الملائكة بنات الله»[(١٠٣)].

وقد قال سبحانه ردًا على الأولين: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[(١٠٤)].

وقال تعالى: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾[(١٠٥)].

أي: محتاجان إلى أكلهما، بل يفتقران إلى خروج فضلهما، فيبولان

---

(١٠٠) [الجن: ٣].
(١٠١) سورة الإخلاص (١-٤).
(١٠٢) في (أ) أوحدي.
(١٠٣) **يشير إلى قوله تعالى:** ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝٥٧﴾ [النحل: ٥٧].
(١٠٤) [المائدة: ٧٣].
(١٠٥) [المائدة: ٧٥].

ويتغوطان؛ فكيف يصلحان للألوهية؟؟![(١٠٦)].

وقال تعالى في الآخرين: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾[(١٠٧)]. وقال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾[(١٠٨)] الآيات، ولا بد من تقدير مضاف في البيت؛ ليستقيم معنى الكلام: «ومستغنٍ إلهي عن اتخاذ نساء» إذ لا يلزم من الاستغناء عن الشيء التنزيه عنه؛ فلو قال: وقل ربي المنزهُ عن نساءٍ، لكان أحسن بنا.

كذا عن كلِّ ذي عونٍ ونصر تفرد ذو الجلال وذو المعالي

ش:

«العون» هنا بمعنى الإعانة، و«النصر» بمعنى النصرة [والإغاثة عطف عليه][(١٠٩)]؛ يقال: تفرد بالأمر إذا قام به من غير مشاركٍ له فيه، والمعنى أن الله سبحانه كما هو منزه عن النساء والأولاد، منزه عن المُعين والناصر من العباد في البلاد؛ فإن الله غني عن العالمين، وقد قال: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ

(١٠٦) **قال الإمام** «أبو بكر الجصاص الحنفي» في «أحكام القرآن (٢/ ٥٦٣) قوله: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾: فيه أوضح الدلالة على بطلان قول النصارى في أن المسيح إله؛ لأن من احتاج إلى الطعام فسبيله سبيل سائر العباد في الحاجة إلى الصانع المدبر؛ إذ كان من فيه سمة الحدث لا يكون قديمًا، ومن يحتاج إلى غيره لا يكون قادرًا لا يعجزه شيء، وقد قيل في معنى قوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾: إنه كناية عن الحدث؛ لأن من يأكل الطعام فهو محتاج إلى الحدث لا محالة، وهذا وإن كان كذلك في العادة؛ فإن الحاجة إلى الطعام والشراب، وما يحتاج المحتاج إليهما من الجوع والعطش ظاهر الدلالة على حدث المحتاج إليهما، وعلى أن الحوادث تتعاقب عليه، وأن ذلك ينفي كونه إلهًا وقديمًا.

(١٠٧) [الزخرف: ١٩].

(١٠٨) [النحل: ٥٧].

(١٠٩) ليست في (ع).

يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾(١١٠).

قال العز ابن جماعة: وهذا البيت مسوق على النصارى والوثنية والثنوية، انتهى.

وأراد(١١١) بالوثنية: عبدة الأصنام، وبالثنوية المجوس القائلين بإلهين اثنين، [وقال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ] إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾(١١٢)، وأطلق التفرد ليشمل التفرد بالأحدية التي هي صفة ذاتية [وبالوحدانية التي هي صفة فعلية، كما أشار إليها بالوصفين، وهما ذو الجلال وذو المعالي]، كما أشار الله تعالى: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٧٨﴾(١١٣) أي: ذي العظمة والهيبة والإنعام والرحمة، فهو سبحانه موصوف بنعوت الكمال الشاملة لأوصاف الجلال والجمال.

يُميت الخلق قهرًا ثم يُحيي فيجزيهم على وفق الخصال

ش:

نصب «قهرًا» على التمييز، أي: يميت المخلوقات من جهة الجلاليَّة ثم يحييهم بتخلي الجمالية؛ فسبحان من قهر العباد بالموت؛ كما قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾(١١٤)، و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦﴾(١١٥)، و﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾(١١٦).

إلا ما استثناه «كالحور العين» وغيرهن عند بعض أهل السنة كأبي حنيفة

(١١٠) [الإسراء: ١١١].
(١١١) في (ع) والمراد.
(١١٢) [النحل: ٥١]. وما بين المعكوفين ليس في (ع).
(١١٣) [الرحمن: ٧٨]. وما بين المعكوفين ليس في (ع).
(١١٤) [الأنبياء: ٣٥].
(١١٥) [الرحمن: ٢٦].
(١١٦) [القصص: ٨٨].

ومن تبعه وفي بعض النسخ: «طرًا» بدل «قهرًا»؛ فهو حال، أي: جميعًا عند نفخة الأولى ثم يحييهم جميعًا عند النفخة الثانية، وما بينهما أربعون عامًا(١١٧)(١١٨).

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ ويجيب بذاته: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾(١١٩).

وفي البيت دلالة على البعث للحشر والنشر والجزاء بالأعمال على حسب الأفعال؛ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَٰلَهُمْ ۝٦ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾(١٢٠).

فلأهل الخير جنات، ولأهل النار دركات، والمراد من الخلق هنا الحيوانات، لا الجمادات والنباتات؛ فإن الله يبعث من في القبور ومن أجواف الوحوش، وحواصل الطيور، بأن يجمع أجزاءهم الأصلية بعد إعادة ما فني منها بالكلية بعينها وجميع أجزائها، ويُعيد الأرواح إليها بالنفخة الثانية، وهذا هو البعث والنشر، ثم يسوقهم إلى الموقف، وهذا هو الحشر، وقد قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ۝١٦﴾(١٢١).

وقال تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾(١٢٢).

---

(١١٧) في (ع) يومًا.

(١١٨) روى البخاري (٤٨١٣) ومسلم (٤/ ٢٢٧١/١٤٣) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما بين النفختين أربعون»**. قالوا: يا أبا هريرة: أربعون يومًا؟ قال: أبيت، قالوا: أربعون شهرًا؟ قال: أبيت، قالوا: أربعون سنة؟ قال: أبيت. **«ثم ينزل الله من السماء ماء فينبتون كما ينبت البقل...»**.

قلت: فقول الشارح: (وما بينهما أربعون عامًا) محتمل ولكن ليس بمتعين، والله أعلم.

(١١٩) [غافر: ١٦].

(١٢٠) [الزلزلة: ٦-٨].

(١٢١) [المؤمنون: ١٦].

(١٢٢) [الواقعة: ٢٤].

وعن ابن عباس [رضي الله عنه][١٢٣]: «إن الناس يجزون بأعمالهم: إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر»، فالجزاء عام، لكلٍّ مكافآت؛ فإنه يستعمل تارةً في معنى المعاقبة، وأخرى في معنى الإثابة، «ويجزي» بفتح الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾﴾[١٢٤].

وذهب بعض الكرامية إلى إثبات الإعادة بمعنى جمع ما تفرق من الأعضاء، والأجزاء إعادة ما عُدم من الأشياء، ونقله العلاَّمة ابن جماعة عن بعض أهل السنة، وأنكرت الفلاسفة حشر الأجساد مطلقًا، وزعموا أن الحشر إنما يكون للأرواح دون الأشباح، وهو باطل بالنصوص القرآنية، وبالقواطع الفرقانية وبيان الأحاديث النبوية، وأنكر كثير من المعتزلة حشر من لا خطاب عليهم.

وهو مردود بما ورد من أن الله يحيي الحيوانات للاقتصاص، إظهارًا لكمال العدل، فيقتص للشاة الجماء من القرناء، ثم يقول لهن: كونوا ترابًا. فيصيرون ترابًا، وحينئذ يقول الكافر: يا ليتني كنت ترابًا[١٢٥].

---

(١٢٣) ليست في (ع).

(١٢٤) [الإنسان: ١٢].

(١٢٥) روى الطبري في التفسير (٣٠/ ١٧/ ١٨) بإسناده عن رسول الله ﷺ قال: «**يقضي الله بين خلقه الجن والإنس والبهائم، وإنه ليقيد يومئذ الجماء من القرناء، حتى إذا لم يبق تبعة عند واحدة لأخرى قال الله: كونوا ترابًا؛ فعند ذلك يقول الكافر: يا ليتني كنت ترابًا**».

وفي سنده من لم يسم، وإسماعيل بن رافع ضعفوه، وله شاهد عند ابن جرير من طريق جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة، وسنده صحيح موقوفًا، إلا أنه لا يقال من جهة الرأي؛ فله حكم الرفع».

وآخر من طريق عوف بن أبي المغيرة عن عبد الله بن عمرو، قال: إذا كان يوم القيامة مُدَّ الأديم، وحُشر الدواب والبهائم والوحش، ثم يحصل القصاص بين الدواب، يُقتص للشاة الجماء من الشاة القرناء نطحتها؛ فإذا فرغ من القصاص بين الدواب قال لها: كوني ترابى، قال: فعند ذلك يقول الكافر: يا ليتني كنت ترابًا وسنده جيد.

وانظر الصحيحة (ج٤ حديث ١٩٦٦).

لأهل الخير جنات ونُعمى ... وللكفار إدراك النكال

ش:

هذا بيان لتفصيل الأحوال فيما سبق من قوله: «فيجزيهم على وفق الخصال» على طريق الإجمال، و«نُعمى» بضم النون والقصر، لغة في النعمة بالكسر، و«الإدراك»: بالكسر اللحوق والإيصال، والنكال، بفتح النون: العقوبة، والوبال.

وفي نسخة: «أدراك» وهو جمع درك بفتحتين، أو بفتح فسكون طبقة من طبقات النار، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[١٢٦]، والمعنى: للأبرار درجاتٌ وجناتٌ من النعمة والقربة بمقتضى فضله، وللكفار دركاتٌ وطبقاتٌ من الحُرقة والفُرقة بموجب عدله، ولا يجب على الله تعالى شيء من إثابة المطيع وعقوبة العاصي، خلافًا للمعتزلة، ثم مذهب أهل الحق أن الجنة والنار مخلوقتان الآن، خلافًا للمعتزلة ومن تبعهم من أهل البدعة[١٢٧].

(١٢٦) [النساء: ١٤٥].

(١٢٧) قال «ابن أبي العز شرح الطحاوية (ص٣٥٥)»: وأما شبهة من قال: إنها لم تُخلق بعد، وهي أنها لو كانت مخلوقة لوجب اضطرارًا أن تفنى يوم القيامة، وأن يهلك كل من فيها ويموت؛ لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾.

وقد روى الترمذي في جامعه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لقيت إبراهيم ليلة أسري بي، فقال: يا محمد أقرئ أمتك من السلام، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة، عذبة الماء، وأنها قيعان، وأن غراسها: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر».**

قال: هذا حديث حسن غريب، وفيه أيضًا من حديث أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، أنه قال: **«من قال: سبحان الله وبحمده؛ غرست له نخلة في الجنة».**

قال هذا حديث حسن صحيح، قالوا: فلو كانت مخلوقة مفروغًا منها، لم تكن قيعانًا، ولم يكن لهذا الغرس معنى، قالوا: وكذا قوله تعالى عن امرأة فرعون أنها قالت: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى

قال الله تعالى في [حق] الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾(١٢٨)، وفي النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾(١٢٩).

وفي بعض نسخ المتن هنا بيت زائد، وهو قوله:

ولا يفنى الجحيم ولا الجنان ولا أهلوهما أهل انتقال

ش:

الجنان: بكسر الجيم، جمع جنة، والمعنى أن الجنة والنار وأهلهما يبقون بوصف التخليد والتأبيد، كما نطق به الكتاب والسنة(١٣٠)، خلافًا للجهمية

= عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾.

فالجواب: إنكم إن أردتم بقولكم: إنها الآن معدومة بمنزلة النفخ في الصور، وقيام الناس من القبور، فهذا باطل يرده ما سبق من الأدلة وأمثالها مما لم يذكر، وإن أردتم أنها لم يكمل خلق جميع ما أعدَّ الله فيها لأهلها، وأنها لا يزال الله يُحدث فيها شيئًا بعد شيء، وإذا دخلها المؤمنون أحدث الله فيها عند دخولهم أمورًا أخر، فهذا حق لا يمكن رده، وأدلتكم هذه إنما تدل على هذا القدر.

وأما احتجاجكم بقول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ فأتيتم من سوء فهمكم معنى الآية، واحتجاجكم بها على عدم وجود الجنة والنار الآن نظير احتجاج إخوانكم على فنائهما وخرابهما، وموت أهلهما، فلم توفقوا أنتم ولا إخوانكم لفهم معنى الآية، وإنما وفق لذلك أئمة الإسلام، فمن كلامهم أن المراد كل شيء مما كتب الله عليه الفناء والهلاك هالك، والجنة والنار خُلقتا للبقاء، لا للفناء، وكذلك العرش. اهـ.

(١٢٨) [آل عمران: ١٣٣].

(١٢٩) [آل عمران: ١٣١].

(١٣٠) **وقد تواترت النصوص بذلك** من الكتاب والسنة؛ قال تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الحجر: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦].

وهذه الآيات في بقاء الجنة، وقال تعالى في شأن النار: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٦٦﴾﴾ [الفرقان: ٦٥، ٦٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

=

ومن تبعهم من أهل البدعة [حيث] يقولون: ببقائهما وفناء أهلهما.

يـراه الـمـؤمـنـون بـغـيـر كـيـفٍ وإدراك وضـــربٍ مـــن مـــثـــالِ

ش:

الضمير البارز في «يراه» يرجع إلى الله سبحانه، الدال عليه لفظ: «ومستغنٍ إلهي» أي: يراه المؤمنون الأبرار، دون الكفار، فـ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾(١٣١) رؤية بغير كيفية ولا إدراك إحاطة؛ فلا ينافي قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾(١٣٢) ولا بنوع من مثال صورة وهيئة، كما قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾(١٣٣). وقال عليه الصلاة والسلام: **«سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون»**، وفي رواية: **«لا تضارون»**(١٣٤).

والمعنى: لا تشكون في رؤيته، كما لا تشكون في رؤية القمر حال البدر، وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾(١٣٥).

= وقال تعالى: ﴿لَّابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾، فأخبر الله تعالى في هذه الآيات أن أهل النار خالدون فيها أبدًا، ونفى خروجهم منها.

وفي السنة ما رواه البخاري (٦٥٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: **«يقال لأهل الجنة: خلود لا موت، ولأهل النار: يا أهل النار، خلود لا موت»**.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا صار أهل الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار، جيء بالموت حتى يجعل بين الجنة والنار، ثم يذبح، ثم ينادي مناد: يا أهل الجنة لا موت، ويا أهل النار: لا موت...»**. (خ٦٥٤٨) م(٢١٨٩).

(١٣١) [المطففين: ١٥].

(١٣٢) [الأنعام: ١٠٣].

(١٣٣) [القيامة: ٢٢].

(١٣٤) رواه البخاري (٤٨٥١) ومسلم (٦٣٣)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والترمذي (٢٥٥١)، وابن ماجه (١٧٧)، وأحمد (٤/ ٣٦٠)، من حديث جرير بن عبد الله.

(١٣٥) [يونس: ٢٦].

وفسَّر [النبي] عليه الصلاة والسلام الحسنى بالجنة والزيادة بالرؤية[١٣٦]، رزقنا الله تعالى هذه النعمة، وفي حديث ابن عمر عند الترمذي وغيره في أهل الجنة: «**وأكرمهم عند الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية**»[١٣٧].

قيل: وتحصل الرؤية بأن ينكشف انكشافًا تامًا منزهًا عن المقابلة والمكان والجهة والصورة[١٣٨]، ثم وقوع الرؤية لمؤمني هذه الأمة بإجماع أهل السنة، وفي الأمم السابقة احتمالان «لابن أبي جمرة»، وقال: الأظهر مساواتهم لهذه الأمة في الرؤية.

وفي «آكام المرجان» نقلًا عن «القواعد الصغرى» لابن عبد السلام ما

---

(١٣٦) روى مسلم في صحيحه (١٨١) عن صهيب قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا، ويبيض وجوهنا، ويدخلنا الجنة، ويجرنا من النار، فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه وهي الزيادة**».

(١٣٧) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٢٥٥٣)، وأحمد (٢/ ١٣، ١٤)، والحاكم (٥/ ٥٠٩، ٥١٠)، وفي إسناده ثوير بن أبي فاختة واه.

(١٣٨) نفي المقابلة والمكان والجهة والصورة لم يرد في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ﷺ، فيجب التوقف عن هذه الإطلاقات؛ لأن صفات الله نفيًا وإثباتًا توقيفية.

قلت: أما الصورة فثابتة لله جل وعلا، كما في الأحاديث الصحيحة؛ فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**رأيت ربي في أحسن صورة...**» رواه الترمذي (٥/ ٣٦٨)، وقال هذا حديث صحيح.

وفي حديث آخر عنه، ﷺ من حديث أبي هريرة: «**إن الله خلق آدم على صورته**» رواه مسلم (٤/ ٢٠١٧)، فالصورة صفة ثابتة لله جل وعلا، وفي أحاديث كثيرة، فالواجب إمرارها كما جاءت وإثباتها على ظاهرها لله جل وعلا، خلافًا لأهل الكلام الذين ينفونها، وأما «الجهة» فإن أريد بها الجهة المخلوقة، فالله منزه عن ذلك، وإن أريد بالجهة جهة العلو فهذا حق يجب قبوله، وكذلك «المكان»؛ فإن أُريد به المكان المخلوق فالله منزه عنه، وإن أريد به المكان العدمي؛ فهذا حق، وأما «المقابلة»؛ فمن يثبت الرؤية وهو الحق لا ريب فيه يلزمه إثباتها؛ إذ لا تعقل رؤية بلا مقابلة. والله أعلم.

يقتضي أن الرؤية خاصةٌ بالبشر، وأن الملائكة والجن لا يرونه، وبسط الكلام في ذلك، ومن أراده فليراجع هنالك.

وفي «شرح جمع الجوامع» لابن جماعة نحوه، والمنقول عن «الإبانة في أصول الديانة» لإمام أهل السنة والجماعة الشيخ «أبي الحسن الأشعري» أن الملائكة يرونه، وتابعه على ذلك البيهقي في كتاب «الرؤية» له.

وممن قال بذلك من المتأخرين الحافظ العلامة «ابن القيم»، ثم الجلال «البلقيني»، كما نقله عنهما شيخنا الحافظ الجلال «السيوطي».

ثم قال: وهو الأرجح بلا شك. انتهى.

ومقتضى ما نقله عن البلقيني الميلُ إلى حصول الرؤية لمؤمني الجن أيضًا.

ثم قال: وفي النساء أقوال حكاها ابن كثير في أوائل تاريخه:

الأول: أنهن لا يرين؛ لأنهم مقصورات في الخيام، ولا يخفى ضعفه.

الثاني: أنهنَّ يرين أخذًا من عمومات النصوص الواردة في الرؤية، وهو الظاهر بلا مرية.

الثالث: أنهنَّ يرين في مثل أيام الأعياد في الدنيا عند تجليه لأهل الجنة تجليًا عامًا في الأيام المذكورة.

كما في حديث رواه الدارقطني في كتاب «الرؤية»، ثم مذهب أهل السنة [أنه سبحانه][١٣٩] يرى ويُرى في الدار الآخرة.

ومذهب أبي هذيل العلائي أنه تعالى: لا يُرى ولا يَرَى.

ويردّه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ⑭﴾[١٤٠]، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾[١٤١].

---

(١٣٩) ليست في (ع).

(١٤٠) [العلق: ١٤].

(١٤١) [الأنعام: ١٠٣].

ومذهب المعتزلة أنه يرى ولا يُرى(١٤٢)، وقد سبق ما يرده، وذكر ابن

(١٤٢) قال ابن أبي العز رحمه الله: وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ وبقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فالآيتان دليل عليهم، أما الآية الأولى فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه: أحدها: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقت أن يسأل مالًا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

الثاني: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله وقال: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ .

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولم يقل: إني لا أرى، أو لا تجوز رؤيتي، أو لست بمرئي، والفرق بين الجوابين ظاهر، ألا ترى أن من كان في كمه حجر فظنه رجل طعامًا فقال أطعمنيه فالجواب الصحيح أنه لا يؤكل، أما إذا كان طعامًا صح أن يقال: إنك لن تأكله، وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى.

ويوضحه الوجه الرابع وهو قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف.

الخامس: أن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقرًا، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كان محالًا لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام - والكل عندهم سواء.

السادس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ فإذا جاز أن يتجلى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسوله وأوليائه في دار كرامته، ولكن الله أعلم موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف السابع أن الله كلم موسى وناداه وناجاه ومن جاز عليه التكلم والتكليم، وأن يسمع مخاطبة كلامه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز، ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما.

وأما دعواهم تأبيد النفي بـ «لن» وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة ففاسد؛ فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلق، قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ مع قوله: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ فثبت أن «لن» لا تقتضي المنفي المؤبد، قال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله:

= ومن رأى النفي بلن مؤبدا فقوله اردد وسواه فاعضدا

وأما الآية الثانية فالاستدلال بها على الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو أن الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال؛ فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمرًا وجوديًا كمدحه بنفي السنة والنوم المتضمن كمال القيومية، ونفى الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد والظهير المتضمن كمال الربوبية والألوهية وقهره، ونفى الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته وغناه، ونفى الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحده وغناه عن خلقه، ونفى الظلم المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفى المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته، ولهذا لم يمتدح بعدم محض لم يتضمن أمرًا ثبوتيًا، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإن المعنى أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يدل على كمال عظمته وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدريك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآ﴾ فلم ينف موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخرون بدونه، فالرب تعالى يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علما، وهذا الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير هذه الآية، بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه.

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن، فمنها حديث أبي هريرة أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟فقال رسول الله ﷺ: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر قالوا: لا يا رسول الله قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟قالوا: لا قال: فإنكم ترونه كذلك. . . الحديث، أخرجاه في الصحيحين بطوله، وحديث أبي سعيد الخدري أيضًا في الصحيحين بطوله، وحديث أبي سعيد الخدري أيضًا في الصحيحين نظيره، وحديث جرير بن عبد الله البجلي قال: كنا جلوسًا مع النبي - ﷺ - فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة فقال: إنكم سترون ربكم عيانا، كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته. . . الحديث أخرجاه في الصحيحين، وحديث صهيب المتقدم رواه مسلم وغيره، وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «وجنتان من فضة آنيتها وما فيهما وجنتان من ذهب =

جماعة أنه قال: «قال» بعض أشياخي: أفحش ما للمعتزلة مسئلتان: هذه وقِدم العالم.

قلت: وفي نسبة الثانية إليهم تساهل؛ أقول: ولعل وجه الأفحشية أن المعتزلة لو دخلوا الجنة يكونون محرومين من الرؤية.

وقالت النجاريّة: الرؤية حق ولكن بالقلب.

وقالت الكرامية: يُرى الله في الآخرة جسمانيًّا، تعالى الله عن ذلك.

فينسون النعيم إذا رأوه[١٤٣]   فيا خسران أهل الإعتزال

ش:

المُنادى محذوف، ونصب خسران بفعل مقدر: فياقوم اعتبروا واحذروا خسران المعتزلة في تحقيق ربح هذه المسالة؛ كقول الشاطبي رحمه الله:

فيا ضيعة الأعمار تمشي سبهللا

وكما في التنزيل على قراءة الكسائي: ﴿أَلَا يا اسجدوا﴾[١٤٤] بتخفيف اللام على أنه للتنبيه و«اسجدوا» صيغة أمر والمُنادى محذوف، أي: يا قوم، وأما قول الشارح القدسي: إن قوله: «خسران» مبتدأ يسوِّغ الابتداء به كونُه موصوفًا تقديرًا، تقديره: خسرانٌ عظيم فغير مستقيم عند ذي فهمٍ قويم،

= آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم تبارك وتعالى إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن» أخرجاه في الصحيحين، ومن حديث عدي بن حاتم: «وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه وليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، فيقول: ألم أبعث إليك رسولا فيبلغك؟ فيقول: بلى يا رب، فيقول ألم أعطك مالًا وأفضل عليك؟ فيقول: بلى يا رب...» أخرجه البخاري في «صحيحه».

وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابيًّا، ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول ﷺ قالها. اهـ [شرح الطحاوية ص١٣٢- ١٣٥].

(١٤٣) بإشباع الضمير للوزن.

(١٤٤) [النمل: ٢٥].

وأشار المصنف إلى أن سائر أنواع النعيم في جنب لقاء الله الكريم كخردلة بالنسبة إلى الكنز العظيم.

وقد روى هشام بن حسان عن الحسن أنه قال: إن الله عز وجل يتجلى لأهل الجنة، فإذا رأوه نسوا نعيم الجنة.

وفي البيت إشارة إلى حرمان المعتزلة من نعمة الرؤية، ولو دخلوا الجنة، وذلك بسبب إنكارهم، جزاءً وفاقًا لأفرادهم، وفي الحديث القدسي: «**أنا عند ظن عبدي بي**»(١٤٥)، وذلك هو الخسران المبين، والله أعلم.

وما إن فعل أصلح ذا افتراض على الهادي المقدس ذي المعالي

ش:

«ما» نافية، وكذا «إن»، وجمع بينهما تأكيدًا واتَّزن البيتُ بنقل حركة [همزة](١٤٦) «أصلح» إلى ما قبله من تنوين «فعل» المرفوع على أنه اسم «ما» و«أصلح» صفة، وقوله: «ذا افتراض» بالنصب خبرها على اللغة الفصحى، كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(١٤٧)، [وقوله]: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(١٤٨).

وفي أكثر النسخ: «ذو افتراض» بالرفع؛ فيحُمل على اللغة الأخرى، والحاصل أن مذهب أهل السنة [والجماعة](١٤٩) أن الأصلح للعبد ليس بواجب على الله تعالى، وجمهور المعتزلة على أنه واجب.

وذهب بعضهم إلى وجوب رعاية الأصلح للمصلحة، لا وجوب الأصلح، وردُّ كلامُهُم بأن الألوهية:

---

(١٤٥) رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥)، والترمذي (٢٣٨٨)، من حديث أبي هريرة.
(١٤٦) ليست في (ع).
(١٤٧) [يوسف: ٣١].
(١٤٨) [المجادلة: ٢]. وما بين المعكوفين ليس في (ع).
(١٤٩) ليست في (ع).

أولًا: تنافي الوجوب المختص بالعبودية ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[١٥٠].

وثانيًا: أن الأصلح بحسب الظاهر أن يهدي الخلق جميعًا، وقد قال سبحانه: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[١٥١].

مع قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[١٥٢]؛ فما أراد باختلافٍ بالعباد لإظهار عدله وإيثار فضله، وأيضًا قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا إِثْمًا﴾[١٥٣]، مع أن الإملاء لزيادة الإثم ليس بصلاح عند العقلاء؛ ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾[١٥٤] والحِكم السابقة.

وفي تخصيص ذكر الهادي إيماء على أنه لو كان وجود الأصلح والمصلحة واجبًا عليه سبحانه لما كان له منَّةٌ على العباد في هدايتهم إلى طريق هدايتهم على المراد النافع لهم في المبدأ والمعاد؛ فقد قال تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[١٥٥].

وذلك لأن من أدَّى حقًا واجبًا لا منَّة له على المؤدَّى إليه، وهذا القول يبطل الحمد والشكر مع أنهما ثابتان لله سبحانه.

ثم هداية الله تارةً يراد بها خلق الاهتداء؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[١٥٦].

وتارةً يُراد بها مجرد البيان والدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[١٥٧].

---

(١٥٠) [الأنبياء: ٢٣].
(١٥١) [فاطر: ٨].
(١٥٢) [النحل: ٩].
(١٥٣) [آل عمران: ١٧٨].
(١٥٤) [الأنعام: ١٤٩].
(١٥٥) [الحجرات: ١٧].
(١٥٦) [القصص: ٥٦].
(١٥٧) [فصلت: ١٧].

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾(١٥٨)، والمعتمد عند أهل السنة أنها الدلالة المطلقة إلى البُغية، سواء حصلت أو لم تحصل، وعند المعتزلة: هي الدلالة المطلقة الموصِّلة إلى البُغية.

ثم قوله: «المقدس ذي المعالي» إشارة إلى تنزيهه تعالى عن وجوب شيء أو نسبة عدم حكمة إليه.

وفرضٌ لازمٌ تصديقُ رُسلٍ(١٥٩)   وأمـلاكٍ كـرامٍ بـالـنَّـوالِ

ش:

بالنون، وفي بعض النسخ بالتاء، وسيأتي بيانُهما؛ فاعلم أن قوله: «فرض لازم» خبر مقدم لقوله: «تصديق رسلٍ» وأكد الفرض باللزوم؛ للدلالة على أنه فرض عين لا فرض كفاية، أو إلى أنه قطعي لا ظني، والرُسُل جمع رسول، والمراد بهم الأنبياء جميعهم؛ إذ فرضٌ علينا الإيمانُ بهم وتصديقهم في أخبارهم، ولعل الناظم ذهب إلى أن النبي والرسول مترادفان، كما قال بعضهم واختاره ابن الهمام، لكنه مخالفٌ لما عليه جمهور العلماء الأعلام من أن الرسول أخص من النبي؛ لأنه إنسان أوحي إليه، سواء أمرنا بتبليغه أم لا، والرسول مأمور بالتبليغ(١٦٠).

---

(١٥٨) [الشورى: ٥٢].

(١٥٩) بسكون السين لغةً واختاره ضرورة.

(١٦٠) قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» في كتاب «النبوات ص٢٥٥»: إن النبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به؛ فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله؛ ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان يعمل بالشريعة قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه رسالة، فهو نبي، وليس برسول.

قلت: أي: الرسول هو الذي أرسله الله، ولا يكون الإرسال إلا بالتحميل برسالة أو تشريع جديد، أما النبي فهو المبعوث من قبل الله، لكن لتقرير شريعة من قبله؛ فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولا. والله أعلم.

«الأملاك» جمع مَلَك كأجمال جمع جمل، وهو عطف على رسل ويجب الإيمان بوجودهم، وأنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم، ولا يوصفون بذكورة ولا أنوثة، وحقيقتهم أجسام لطيفة نورانية قادرة على التشكل بصور مختلفة وقوية على أفعال شاقة، ثم الأظهر أن الكرام صفة الملائكة، وهو لا ينافي كون الرسلِ مكرمين أيضًا، إلا أن الملائكة وصفوا بهذا الوصف في الكتاب العزيز دون الأنبياء والرسل.

[وقوله](١٦١): «بالنوال» متعلق بالكرام وهو بفتح النون بمعنى «العطاء» والنصيب على ما في «القاموس» والمعنى: أنهم مكرمون بأنواع العطاء وأصناف الجزاء، وأما قول بعض الشراح من أن قوله «بالتوالي» متعلق بمحذوف تقديره: جاءوا بالتوالي؛ وعليه فيجب الإيمان بإرسال الرسل متواليين أي: متتابعين فبعيدٌ من جهة الإعراب، وكذا غريب من جهة المعنى على وجه الصواب، وبيانه أنه حينئذٍ يقتضي أن لا فترة بين الرسل، وهو مخالف لقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾(١٦٢).

وقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾(١٦٣) أي: واحدًا بعد واحد.

﴿وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾(١٦٤)، وكذا يقتضي عدم إرسال نبيين، وهو منتفٍ بنحو موسى وهارون، وبإبراهيم ولوط؛ فالظاهر أن (النوال) تصحيف التوال، وعلى تقدير صحته ينبغي أن يقال: إنه متعلق بقوله: «فرض» ومعناه بالتواتر القطعي؛ نقله إلينا بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، ولا يبعد أن يكون نعتًا للملائكة، والمعنى: كائنين بالتوال، والتتابع لمحافظة العباد، وكتابه ما يقع منهم فيماى يتعلق بالمعاد، ثم اعلم أن الله تعالى لمَّا خلق الجنة لأوليائه والنار لأعدائه، وليس في عقول الناس إمكان معرفة ما يجب عليهم علمًا

(١٦١) ليست في (ع).

(١٦٢) [المائدة: ١٩].

(١٦٣) [المؤمنون: ٤٤].

(١٦٤) [البقرة: ٨٧].

وعملًا إلا بتعليمه سبحانه وتعالى كرمًا وفضلًا، ولا مناسبة بين ما التراب ورب الأرباب؛ فاقتضت حكمته أن يرسل رسلًا مبشرين ومنذرين؛ لتحقيق السُبل ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾(١٦٥)، فيكونوا(١٦٦) وسائط بين الحق والخلق؛ فإنهم يستفيضون الأنوار من الله سبحانه وتعالى، بواسطة الملائكة الروحانيين المقربين لغلبة النورانية والروحانية على الأنبياء والرسل المؤيَّدين بالأنوار الصمدانية بالنسبة إلى سائر الأفراد الإنسانيَّة، ثم المعتقد المعتمد أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة، وفي المسئلة خلاف المعتزلة وبعض أهل السنة(١٦٧).

(١٦٥) [النساء: ١٦٥].

(١٦٦) في (أ) و(ع) «فيكونون»، والذي تقتضيه القواعد «فيكونوا».

(١٦٧) اختلف أهل العلم في المفاضلة بين صالحي البشر والملائكة، والذي نسبه شارح «الطحاوية» إلى أهل السنة تفضيل صالحي البشر على الملائكة، والمعتزلة يفضلون الملائكة، وأتباع الأشعري على قولين: منهم من يفضل الأنبياء والأولياء.

ومنهم من يقف ولا يقطع قولًا في ذلك، وإلى التوقف ذهب أبو حنيفة، فيما حكاه عنه شارح «الطحاوية» وعن الإمام أحمد أنه قال: يخطئ من فضل الملائكة، وقال: كل مؤمن أفضل من الملائكة.

أدلة من يفضلون صالحي البشر:

١- أن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم، فلولا فضله ما أمروا بالسجود له.

٢- أن الله تعالى خلق آدم بيده، وخلق الملائكة بكلمته.

٣- تفضيل بني آدم عليهم بالعلم حيث سألهم الله جل وعلا عن علم الأسماء فلم يجيبوه، واعترفوا بأنهم لا يحسنونها، فأنبأهم آدم بذلك، وقد قال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

٤- ومما يدل على تفضيلهم أن طاعة البشر أشق، والأشق أفضل؛ فإن البشر مجبولون على الشهوات، وهي منتفية في الملائكة.

٥- ومما يدل على تفضيلهم أن الله جل وعلا يباهي الملائكة بأهل طاعته، كما في حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: **«إن الله يباهي بأهل عرفات أهل السماء، فيقول لهم: انظروا إلى عبادي هؤلاء جاءوني شعثًا غبرًا»**. رواه بن حبان (١٠٠٦).

أدلة الذين يفضلون الملائكة:

وختمُ الرسلِ بالصَّدر المعلَّى ‏ نبيٌّ هاشميٌّ ذي جمالِ

ش:

«ختمُ الرُسل» مبتدأٌ وخبره «بالصَّدر» وهو العضو المعروف من البدن المستعير له لشرفه وتخصيصه به؛ لقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾(١٦٨).

وصدر الشيء أيضًا أوله؛ ففي التعبير به إيماءٌ إلى أنه أول الرسل وجودًا، كما أنه آخرهم شهودًا(١٦٩).

على ما ورد أنه قال: «**أول ما خلق الله نوري أو روحي**(١٧٠)، **وكنت نبيًّا وآدم بين الماء والطين**»(١٧١).

١- **استدلوا** بمثل قوله تعالى في الحديث القدسي: «**ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم**».

واستدلوا كذلك بأن بني آدم فيهم النقص والقصور، وتقع منهم الزلات والهفوات، واستدلوا بمثل قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وفصل شيخ الإسلام ابن تيمية فنص على أن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية؛ لأنهم يدخلون الجنة، وتكون الملائكة في خدمتهم، والملائكة أفضل باعتبار البداية؛ لأنهم في الرفيق الأعلى منزهون عن النقائص.

قلت: وفي القلب من هذا التفصيل شيء؛ لأن الأدلة في هذه المسألة إنما تدل على الفضل لا الأفضلية؛ فلعل الأولى فيها بالسكوت.

قال ابن أبي العز «شرح الطحاوية ص٢٤٧»: وحاصل الكلام أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في الجواب عنها، كما تقدم، والله أعلم بالصواب.

(١٦٨) [الشرح: ١].

(١٦٩) **كلا**؛ فأول الرسل وجودًا آدم عليه السلام، وآخرهم محمد ﷺ.

(١٧٠) **باطل لا أصل له**؛ كما نص على ذلك الإمام السيوطي في «الحاوي للفتاوي» (١- ٥٠٠) فقال: بأنه لا سند له يثبت البتة.

(١٧١) **باطل، لا أصل له**، انظر «كشف الخفاء» (٢/ ١٩١)، و«تنزيه الشريعة» (١/ ٣٤١)، و«تذكرة الموضوعات» (ص٨٦)، و«الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة» للقاري.

و«المعلَّى» بتشديد اللام المفتوحة صفة له، ومعناه: المرتفع الشأن على البرهان.

و«نبيٍّ» وما بعده يجوز يجوز فيه الجر بدلًا أو عطف بيان، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف كما قرره الشراح، ويجوز نصبه بتقدير أعنى، وفي بعض النسخ: ذو جمال بالواو فتعين فيه الرفع، إما على ما سبق، وإما على أن «نبي» هو الخبر.

وقوله: «بالصدر» ظرف أي: في المقام الأعلى والمرام الأعلى، ثم النبي مهموز باعتبار أصله، وقد قرأ نافعٌ به، والجمهور أبدلوا الهمزة ياءً، وأدغموا في مثله، وهو فعيل بمعنى المُخبر والمخبر؛ فإن كلا منهما صادقٌ عليه، وقيل: إنه بالتشديد فعيل مأخوذ من النبوة بمعنى الرفعة، فأصله نبيوء؛ فأبدلت الواو ياءً وأُدغمت في مثله، «والهاشمي» نسبة إلى هاشم جد أبيه؛ [خص به](١٧٢) لأن قبيلته أفضل قبائل قريش، وأما كونه «ذا جمال»؛ لأنه نبي الرحمة؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾(١٧٣).

= ونقل عن السخاوي قوله: لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهذه الأحاديث مردودة بقول النبي ﷺ: «إن أول شيء خلقه الله القلم، وأمره فكتب كل شيء يكون». صحيح أخرجه أبو يعلى (ح٢٣٢٩).

قال الإمام الألباني رحمه الله في الصحيحة (١/ ٢٠٧): وفي الحديث إشارة إلى بطلان ما يتناقله الناس حتى صار ذلك عقيدة راسخة في قلوب كثير منهم، وهو أن النور المحمدي هو أول ما خلق الله تبارك وتعالى، وليس لذلك أساس من الصحة. اهـ.

قلت: ويغني عن هذه الأحاديث الموضوعة ما ورد في صحيح الأحاديث؛ ففي سنن الترمذي (٣٦١٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قالوا يا رسول الله متى وجبت لك النبوة؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وعن ميسرة الفجر قال: قلت: يا رسول الله متى كتبت نبيًّا؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد» رواه أحمد (٥/ ٥٩) وسنده صحيح.

(١٧٢) ليست في (ع).

(١٧٣) [الأنبياء: ١٠٧].

وقال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[(١٧٤)].

والحاصل أنه كان منعوتًا من نعوت الكمال من نعتي الجلال والكمال؛ حيث كان مظهرًا لله تعالى، إلا أن نعت الجمال كان غالبًا عليه تخلُّقًا بأخلاق الله؛ حيث ورد في الحديث القدسي: «**رحمتي سبقت غضبي**»[(١٧٥)].

وكذا كان حال إبراهيم عليه السلام؛ حيث قال: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[(١٧٦)].

وكذا كان حال عيسى عليه السلام: حيث قال: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[(١٧٧)].

بخلاف حال موسى ونوح عليهما الصلاة والسلام؛ حيث كانت الجلاليَّة غالبة عليهما، ولذا قال نوح: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾[(١٧٨)].

وقال موسى عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾[(١٧٩)].

والعلماء ورثة الأنبياء؛ ولذا قال الصديق الأكبر لمَّا كان مظهر الجمال حين المشاورة يوم بدر: «**إخوانك، وأقاربك فاقبل منهم الفداء**».

وقال الفاروق: هم أئمة الكفر، اقتلهم ولا تترك[(١٨٠)] واحدا منهم، فمال

---

(١٧٤) [آل عمران: ١٥٩].

(١٧٥) أخرجه البخاري (٣٥٩)، ومسلم (٢٧٥١)، وابن ماجه في كتاب «الزهد» (٤٢٩٥)، وأحمد (٧٤٩١)، والبغوي في «شرح السنة» (٤١٧٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٧٦) [إبراهيم: ٣٦].

(١٧٧) [المائدة: ١١٨].

(١٧٨) [نوح: ٢٦].

(١٧٩) [يونس: ٨٨].

(١٨٠) لم أقف عليه بهذا اللفظ؛ وعند الحاكم (٢/ ٣٢٩) بسندٍ صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: **استشار رسول الله ﷺ**، في الأسارى أبا بكر فقال: «قومك وعشيرتك فخل سبيلهم»، فاستشار عمر فقال: «اقتلهم»، قال: ففداهم رسول الله ﷺ.

الرسول من جملة المثال إلى ما ظهر من آثار الجمال، والحاصل أنه عليه الصلاة والسلام، خاتمُ الأنبياء والرسل الكرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾(١٨١).

ولحديث مسلم: «**وخُتم بي النبيون**»(١٨٢).

ولحديث: «**لا نبي بعدي**»(١٨٣)، فأول الرسل والأنبياء آدم عليه السلام.

فيجب الإيمان بجميعهم من غير تعيين لعددهم، وإن ورد في مسند أحمد أن الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألف نبي، والرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر(١٨٤).

إمـام الأنـبـيـاء بـلا اخـتـلافٍ وتـاج الأصـفـيـاء بـلا اخـتـلالِ

ش:

اعلم أن البشر ثلاثة أقسام: كامل مكمل وهم الأنبياء، وكامل غير مكمل، وهم الأولياء، ولا كامل ولا مكمل وهم من عداهم؛ فالأصفياء جمع صفي، وهم الصافون عن الكدورات النفسية والموصوفون بالحالات القدسية، والمقامات الإنسية.

(١٨١) [الأحزاب: ٤٠].

(١٨٢) رواه مسلم في كتاب «المساجد» (٣/ ٥) (ص٦/ ٥٢٣/ نووي)، والترمذي (١٥٥٣)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ٤١٢).

(١٨٣) جزء من حديث رواه أحمد (٢/ ١٧٢)، عند عبد الله بن عمرو، وسنده صحيح.

(١٨٤) صحيح بطرقه وشواهده، رواه أحمد (٥/١٧٨)، وابن حبان (٣٦١)، والحاكم (٢/ ٥٩٧)، والبيهقي (٩/ ٤)، من طرق لا تخلو مفرداتها من مقال، إلا أنها تتقوى بمجموعها، ولبعضه شاهد عند ابن حبان (٦١٩٠)، والطبرني في «الكبير» (٧٥٤٥)، من رواية أبي توبة عن معاوية بن سلام عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي أمامة الباهلي، وسنده جيد قال الشيخ الألباني ﷺ تعالى: وجملة القول أن عدد الرسل المذكورين في حديث الترجمة صحيح لذاته؛ وأن عدد الأنبياء المذكورين في أحد طرقه؛ وفي حديث أبي ذر من ثلاث طرق فهو صحيح لغيره. انظر الصحيحة (٢٦٦٨).

وفي البيت إشارة إلى ما وقع له عليه التحية والثناء من إمامته للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، في المسجد الأقصى، أو في السماء، ولا يبعد أن يكون المرادبة أنه مقدَّم الأنبياء في العقبى حال نشر اللواء؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: **«ما من نبي يؤمئذٍ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر»** رواه الترمذي[١٨٥].

وفي رواية: **«أنا أكرم الأولين والآخرين على الله ولا فخر»**.

وأما قول الشارح القدسي: معناه أن نبينا ﷺ [مقتدى][١٨٦] للأنبياءِ بلا اختلاف في ذلك، [بين الأئمة][١٨٧] فليس في محله، كما لا يخفى على أهله؛ ولكون التاج أشرف أنواع الحلي، وأظهرها لشرف محله وظهوره لأهله، خُصَّ بذكره، ولعل اختيار الأصفياء على الأولياء ليعم العلماء والشهداء وسائر الأتقياء.

وباقٍ شرعهُ في كلِّ وقتٍ ... إلى يوم القيامةِ وارتحالِ

ش:

يشير إلى أن شريعته ناسخة غير منسوخة إلى يوم القيامة وارتحال الناس من العاجلة إلى الآجلة؛ وهذا لأنه خاتم النبيين، ولا نبي بعده لينسخ شرعه بشرع ذلك النبيّ؛ إذ لا نسخ إلا بوحي إلى نبي.

وقوله: «في كل وقت» ردٌّ لما ينسب إلى الجهمية من انتهاء شريعته ﷺ أو شيء منها بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام؛ لما ورد في الصحيحين أن عيسى عليه السلام يضع الجزية[١٨٨].

(١٨٥) صحيح: رواه الترمذي (٣٦٢٤)، في كتاب المناقب، وابن ماجه في «الزهد» (٤٣٠٨)، وأحمد في «المسند» (١٠٩١٤)، قال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح.
(١٨٦) في (ع) مقدم.
(١٨٧) ليست في (ع).
(١٨٨) رواه البخاري (٢٢٢٢). ومسلم (١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومعناه كما قال المحققون أنه يبطل تقرير الكفار بالجزية؛ فلا يقبل منهم لدفع السيف عنهم إلا الإسلام لا غير.

والجواب: إن نبينا ﷺ قد بيَّن أن التقرير بالجزية ينتهي وقت شريعته بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام، وأن الحكم في شرعنا بعد نزوله عدم التقرير بها؛ فعمله في ذلك وغيره بشريعتنا لا بغيرها.

كما نص على ذلك العلماء كالخطابي في «معالم السنن» والنووي في «شرح مسلم».

ووردت فيه أحاديث ثابتة من غير النزاع، وانعقد عليه الإجماع، فالحق أن عيسى عليه الصلاة والسلام بعد نزوله تابعٌ لنبينا ﷺ؛ لا أن شريعته قد نسخت بشريعته؛ فلا يكون له بعد نزوله وحي بنصبِ حكمٍ شرعيٍّ، بل يكون خليفة رسول الله ﷺ وعلى ملته، كما رواه أحمد والطبراني والبزار من حديث سمرة رضي الله عنه مرفوعًا(١٨٩).

وإنما قلنا: بنصب حكمٍ شرعيّ؛ لأنه قد يُوحى إليه بغير ذلك مما لا حكم فيه.

كما ورد في آخر صحيح مسلم في حديث يأجوج ومأجوج وفيه: «**فبينما هم كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى عليه السلام: إني قد أخرجت عبادًا لي، لا يدان لأحدٍ بقتالهم، فحرِّز عبادي إلى الطور**»(١٩٠).

(١٨٩) رواه أحمد (٢٠١٥١)، وفيه عنعنة قتادة والحسن، والطبراني في «الكبير» (٦٩١٩)، والبزار (ج١٠/ ٤٥٨)، وسنده واه مسلسل بالضعفاء والمجهولين، كلهم من حديث سمرة رضي الله عنه، ولفظه: «**إن المسيح الدجال يلبث في الأرض إذا خرج ما شاء الله، ثم يجيء عيسى ابن مريم ﷺ، من المشرق مصدقًا بمحمد ﷺ وعلى ملته، ثم يقتل المسيح الدجال، ثم إنما هو بعد قيام الساعة**».

قلت: الحديث وإن كان ضعيف السند إلا أنه صحيح المعنى. والله أعلم.

(١٩٠) صحيح، أخرجه مسلم في كتاب «الفتن» باب ذكر الدجال وصفته (٤/ ١١٠/ ٢٢٥٠). والترمذي (٢٢٤٠) وأحمد (٤/ ١٨١) والنسائي في الكبرى (٨٠٢٤).

وحـقٌ أمـرُ مـعـراجٍ وصـدقٌ ففـيـه نـصُّ أخـبـارٍ عـوالـي

ش:

و«حق» خبر مقدم على مبتدئه، وهو أمر معراج، «وصدق» عطف على حق، أي: ثابت أمره، وصادقٌ خبره، ومطابق وقوعه و«فيه» بالإشباع لغة وقراءة لا ضرورة، وضميره راجع إلى «أمر معراج» و«أخبار» جمع خبر، و«عوالي» جمع عالي صفته، ويصح ويجوز [جمع](١٩١) فاعل على فواعل في بعض مسائل منها: أن يكون صفة لمذكر غير عاقل؛ كذا ذكره شارح.

ولا يبعد أن يكون جمع عاليه، والمعنى: بها أحاديث مشتهرة كادت أن تكون متواترة، أما الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، فثبوته بالكتاب، ولذا يكفر منكره، وأما المعراج إلى السماء فقد قالوا: إن منكره مبتدع لا كافر، وأطلق الناظم أمر المعراج ليشمله يقظة ومنامًا؛ فالصحيح أنه كان يقظة ببدنه وروحه، لا بمجرد روحه مع أنه عُرِج به مراتٍ متعددة، وبهذا يُجمع بين روايات مختلفة(١٩٢).

---

(١٩١) ليست في (ع).

(١٩٢) في قول الشارح نظر؛ بل كان الإسراء والمعراج مرةً واحدة.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره (ج٣/ ٢٧-٢٨): وإذا حصل الوقوف على مجموع هذه الأحاديث صحيحها وحسنها وضعيفها، فحصل مضمون ما اتفقت عليه من مسرى رسول الله ﷺ من مكة إلى بيت المقدس، وأنه مرة واحدة، وإن اختلفت عبارات الرواة في أدائه أو زاد بعضهم فيه أو نقص منه، فإنه الخطأ جائز على من عدا الأنبياء، عليهم السلام، ومن جعل من الناس كل رواية خالفت الأخرى مرة على حدة، فأثبت إسراءات متعددة فقد أبعد وأغرب، وهرب إلى غير مهرب، ولم يتحصل على مطلب، وقد صرح بعضهم من المتأخرين بأنه عليه السلام، أُسرِيَ به مرة من مكة إلى بيت المقدس فقط، ومرة من مكة إلى السماء فقط، ومرة إلى بيت المقدس، ومنه إلى السماء، وفرح بهذا المسلك، وأنه قد ظفر بشيء يخلص به من الإشكالات، وهذا بعيد جدًا، ولم يُنقل عن أحد من السلف، ولو تعدد هذا التعدد لأخبر النبي ﷺ به أمته، ولنقله الناس على التعدد والتكرر.

قال ابن جماعة: المذاهب الممكنة في المسألة خمسة: [إثباتهما أي: إثبات الروحاني والجسماني وهو مذهب أهل السنة، وإنكارهما يعني به مذهب المعتزلة؛ إثبات الجسماني فقط، وفيه أنه غريب وعجيب، وإثبات الروحاني][١٩٣] فقط أي: يقظة أو منامًا، وقد قال به بعضهم، والوقف عن كيفيته مع اعتقاد حقيقته، وفي بعض الشروح زاد هنا بيتًا، وهو قوله:

ومرجو شفاعة أهل خير   لأصحابِ الكبائر كالجبالِ

ش:

والمرادُ «بأهل الخير» الأنبياءُ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»[١٩٤].

= قال موسى بن عقبة عن الزهري: كان الإسراء قبل الهجرة بسنة، وكذا قال عروة، وقال السدي: بستة عشر شهرًا.

والحق أنه عليه الصلاة والسلام أُسريَ به يقظة لا منامًا، من مكة إلى بيت المقدس راكبًا البراق...، ثم اختلف الناس: هل كان الإسراء ببدنه عليه السلام وروحه، أو بروحه فقط، فالأكثرون من العلماء على أنه أُسريَ ببدنه وروحه يقظة لا منامًا، ولا ينكرون أن يكون رسول الله ﷺ رأي قبل ذلك منامًا، ثم رآه بعد يقظة؛ لأنه كان عليه السلام لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح.

والدليل على هذا قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾، فالتسبيح إنما يكون عند الأمور العظام، فلو كان منامًا لم يكن فيه كبير شيء، ولم يكن مستعظمًا، ولما بادرت كفار قريش إلى تكذيبه، ولما ارتدت جماعة ممن كان قد أسلم، وأيضًا فإن العبد عبارة عن مجموع الروح والجسد، وقد قال: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾. اهـ.

(١٩٣) ليست في (ع).

(١٩٤) **صحيح بشواهده**: أخرجه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، وابن ماجه (٤٣١٠)، وأحمد في المسند (١٣١٥٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٩). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

قلت: قول الناظم: «أهل الخير» عام؛ فيشمل الأنبياء والملائكة والصالحين، إلا أن الشارح خصصه بالحديث.

وإن الأنـــبـــيـــاء لـــفـــي أمـــان مـن الـعـصـيـان عـمـدًا وانـعـزال

ش:

العصيان: مخالفة الأمر قصدًا، بخلاف الزلة؛ فإنها مخالفة الأمر سهوًا؛ فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون عن أنواع الكفر مطلقًا قبل البعثة وبعدها بالإجماع، وكذا عن سائر الكبائر عمدًا باتفاق العلماء المعتبرين[١٩٥]، ومحله بعد البعثة؛ كما يشير إليه تعبيره بالأنبياء، وأما سهوًا فيجوز وقوعها منهم عند الأكثرين، كما في «شرح العقائد» وأما الصغائر فما كان منها [دالًّا][١٩٦] على سبيل الخِسَّة كسرقة لقمة فلا خلاف في عصمتهم منه مطلقًا، وما لا يدل على ذلك؛ فالجمهور وهم أهل السنة أن المختار عصمتهم عن عمدة، وأما سهوه فنقل ابن جماعة: أن المعصية ضد الطاعة، وأن الأنبياء معصومون عن الكبائر والصغائر عمدًا وسهوًا، خلافًا للحنفية في سهو الصغائر[١٩٧]. انتهى.

وهو مخالف لما حكى التفتازاني فيه الاتفاق، وأما قول الشارح القدسي:

---

(١٩٥) في (ع) المفسرين.

(١٩٦) ليست في (ع).

(١٩٧) **هنا أمور لابد منها:**

أولًا: اتفقت الأمة على أن الرسل معصومون في تحمل الرسالة؛ فهم لا ينسون شيئًا قد أوحاه الله إليهم، إلا ما قد نسخ ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى: ٥، ٦]. كذلك فهم لا يكتمون شيئًا مما أوحاه الله إليهم؛ لأنهم مكلفون بالبلاغ

ثانيًا: إنهم معصومون من الكبائر قبل البعثة وبعدها، أما الصغائر؛ فما كان على سبيل الخسة فهم معصومون منه، وإلا فإنها يجوز أن تقع منهم، عند الأكثرين، ولكن سرعان ما يبادرون بالتوبة والاستغفار مع عدم القصد فيما فعلوا.

فهذه الصغائر التي قد تقع منهم لا يجوز أن تتخذ سبيلًا للطعن فيهم؛ فهي أمور غفرها الله لهم، وتجاوز عنها.

وانظر «الرسل والرسالات» للدكتور عمر سليمان الأشقر حفظه الله (ص٩٧- ١١١).

لعل مراده اتفاق الحنفية فغير صحيح لما بيَّنه في «شرح العقائد» أنه أراد به الإجماع، ولعل مراده إجماع المتقدمين أو جمهورهم؛ فلا ينافي المنقول عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وأبي الفتح الشهر ستاني والقاضي عياض أنهم معصومون من الكبائر عمدًا وسهوًا، واختاره السبكي.

ولا يبعد أن يقال: المرادُ بالاتفاق هو التجويز موردَ اختلاف الوقوع، والله أعلم.

هذا ويقال في الأنبياء معصومون، وفي الأولياء: محفوظون؛ لفرق دقيق بينهما ليس هنا محل بسطة، ثم قوله «وانعزال» عطفٌ على قوله: «العصيان» والمعنى: إن الأنبياء لفي أمان عن العزل من رتبة النبوة والرسالة.

وحكى شارح «الطوالع» فيه إجماع الأئمة، وهذا بخلاف حال الأولياء؛ فإنه قد يسلب منه الولاية كما يسلب الإيمان من المؤمن في الخاتمة، نسأل الله العافية.

ويؤيده أنه سُئِل الجُنيد: هل يزني العارف بالله؟ فقال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾(١٩٨).

ولكن ذكر بعضهم أن من رجع إنما رجع من الطريق، لا من رجع وصل إلى الرفيق؛ كما قال شيخ مشايخنا أبو الحسن البكري: الإيمان إذا دخل في القلب أمن من السلب، ويشير إليه قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾(١٩٩).

ويؤيده حديث هرقل: «**وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخط أبدًا**»(٢٠٠) رواه البخاري.

---

(١٩٨) [الأحزاب: ٣٨].

(١٩٩) [آل عمران: ١١٠].

(٢٠٠) صحيح، أخرجه البخاري في كتاب «بدء الوحي» (حديث ٧).

وما كانت نبيًّا قط أنثى ولا عبدٌ وشخصٌ ذو افتعالِ

ش:

أي: ذو فعل قبيح، أراد بالافتعال: السحر والكذب كما تؤذن به الصيغة، قال ابن جماعة: مذهب أهل التحقيق أن الذكورية شرط للنبوة، خلافًا للاشعري ثم القرطبي، ومن الشرائط أيضًا الحريةُ؛ لأن الرقَّ أخو الكفر، وعدمُ الكذب لعدمِ الوثوق بقوله، ثم قال: وقع الاختلاف في وقوع نبوة أربع نسوة: مريم، وآسية، وسارة، وهاجر، وزاد العلامة المتقن السراج بن الملقن في شرحه لـ«عمدة الأحكام» حواء وأم موسى [عليه السلام][٢٠١]، ثم مما يؤكِّد شرط الحرية، أن الرقة وصفُ نقص، ويستنكف الناس لها أن يقتدوا.

وذو القرنين لم يُعرف نبيًّا كذا لقمانُ فاحذر عن جدال

ش:

أي: عن مجادلة إلا بالتي هي أحسن، وهي أن ظاهر الأدلة يشير إلى نفي النبوة عن الأنثى، وعن ذي القرنين، ولقمان ونحوهما كتبع[٢٠٢]؛ فإنه عليه السلام قال: «**لا أدري أنبي أم ملك**»[٢٠٣].

وكالخضر؛ فإنه قيل: نبي، وقيل: ولي، وقيل: رسول على ما في

(٢٠١) ليست في (ع).

(٢٠٢) في (ع) يوشع، وما أثبتناه هو الصحيح.

(٢٠٣) **لم أقف عليه بهذا اللفظ**، وعند الحاكم (١/ ١٠٤) بسند ظاهره الصحة، والبيهقي (٨/ ٣٢٩ باب ٢٦) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أدري تبَّع أنبيًّا كان أم لا، وما أدري ذا القرنين أنبيًّا كان أم لا، وما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا**». قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعلم له علة، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي وابن حجر.

قلت: بلى أعله البخاري وقال: لا يثبت، وإنما هو من مراسيل الزهري وهي ضعيفة، وغلط عبد الرزاق فوصله. اهـ.

«التمهيد»؛ فلا ينبغي لأحد أن يقطع بنفي أو إثبات؛ فإن اعتقاد نبوةِ من ليس نبيًا كفر، كاعتقاد نفي نبوة نبي من الأنبياء(٢٠٤).

(٢٠٤) لعل الشارح إنما يريد أن يحذر من تعيين أنبياء لم يأت بذكرهم نص من الكتاب أو السنة الصحيحة. لكن في تمثيله بالخضر نظرًا؛ فالصحيح أنه نبي؛ قال الحافظ ابن كثير في تاريخه (ج١/ ٣٨٨، ٣٨٩): وقد دلَّ سياق القضية على نبوته من وجوه:
أحدها: قوله تعالى ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ۝﴾.
الثاني: قول موسى له: ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ۝ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ۝ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ۝ قَالَ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ۝ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ۝﴾. فلو كان وليًا وليس بنبي لم يخاطبه بهذه المخاطبة، ولم يرد على موسى هذا الرد، بل موسى إنما سأل صحبته، لينال ما عنده من العلم الذي اختصه الله به دونه؛ فلو كان غير نبي؛ لم يكن معصومًا، ولم تكن لموسى وهو نبي عظيم، ورسول كريم، واجب العصمة كبير رغبة، ولا عظيم طلبة في علم ولي غير واجب العصمة، ولما عزم على الذهاب إليه والتفتيش عنه، ولو أنه يمضي حقبًا من الزمان. قيل: ثمانين سنة، ثم لمَّا اجتمع به تواضع له وعظمه، واتبعه في صورة مستفيد منه؛ فدلَّ على أنه نبي مثله يوحى إليه كما يوحى إليه، وقد خُص من العلوم اللدنية، والأسرار النبوية بما لم يطلع الله عليه موسى الكليم نبي بني إسرائيل الكريم، وقد احتج بهذا المسلك بعينه الرماني على نبوة الخضر عليه السلام.
الثالث: أن الخضر أقدم على قتل ذلك الغلام، وما ذلك إلا للوحي إليه من الملك العلام، وهذا دليل مستقل على نبوته، وبرهان ظاهر على عصمته؛ لأن الولي لا يجوز له الإقدام على قتل النفوس بمجرد ما يلقى في خلده؛ لأن خاطره ليس بواجب العصمة؛ إذ يجوز عليه الخطأ بالاتفاق، ولما أقدم الخضر على قتل ذلك الغلام الذي لم يبلغ الحلم علمًا منه بأنه إذا بلغ يكفر ويحمل أبويه على الكفر؛ لشدة محبتهما له؛ فيتابعانه عليه؛ ففي قتله مصلحة عظيمة تربو على بقاء مهجته صيانةً لأبويه عن الوقوع في الكفر. وعقوبته: دل ذلك على نبوته، وأنه مؤيَّد من الله بعصمته، وقد رأيت الشيخ أبا الفرج بن الجوزي طرق هذا المسلك بعينه في الاحتجاج بنبوة الخضر، وصححه وحكى الاحتجاج عليه الرماني أيضًا.
الرابع: أنه لما فسَّر الخضر تأويل الأفاعيل لموسى، ووضح حقيقة أمر وجلَّى، قال بعد ذلك كله: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ﴾ يعني: ما فعلته من تلقاء نفسي، بل أمر أمرت به، وأوحيَ إليّ فيه، فدلت هذه الوجوه على نبوته. اهـ.

قال ابن جماعة: اختلف في نبوة الإسكندر فقيل: ليس بنبي، بل ملك مؤمن عادل، وهو الحق، وقال مقاتل: هو نبي، ويؤيده ما في سورة الكهف بحسب الظاهر(٢٠٥)، ووافقه الضحاك؛ قال: واختلف في لقمان؛ فقيل نبي، وقيل: لا بل هو ولي، وهو الحق؛ قال: والإسكندر اثنان: رومي وهو صاحب الخضر، ويوناني وهو صاحب أرسطو، ومحل النزاع هو الأول؛ قال: ولقمان تلمذ لألف نبي، ونقل عن المفسرين منهم مجاهد أنهم قالوا: ملك الدنيا شرقًا وغربًا مؤمنان: **سليمان وذو القرنين، وكافران: بخت نصر والنمروذ بن كنعان** انتهى.

قال القرطبي: وسيملكها من هذه الأمة خامس، وهو المهدي، وقيل: سُميَّ الإسكندر ذا القرنين؛ لأنه بلغ مغرب الشمس ومطلعها كما قال الزهري واختاره البغوي.

وقيل: عمره ألف وستمائة.

وقيل: ألفان.

كما رُوي عن قس بن ساعدة لمَّا خطب بسوق عكاظ؛ قال في خطبته: يا معشر إياد؛ أين الصَّعبُ ذو القرنين؛ ملَكَ الخافقين، وأذلَّ الثَّقلين، وعُمّر ألفين، ثم كان ذلك كلحظة العين.

والأكثرون على أن ذا القرنين كان في زمن إبراهيم عليه السلام، وهو صاحب الخضر حين طلب عين الحياة(٢٠٦)، فوجدها الخضر ولم يجدها.

وقيل: كان في الفترة بين عيسى ونبينا عليهما الصلاة والسلام، وبه جزم

(٢٠٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

(٢٠٦) هذا باطل ولا دليل عليه من الكتاب أو السنة؛ بل هو أقرب إلى الخرافات. وانظر: «الزهر النضر في نبأ الخضر» لابن حجر وبهامشه كتاب «عجالة المنتظر في شرح حال الخضر» لابن الجوزي. وانظر البداية والنهاية (١/ ٣٨٦-٣٩٩).

عبد الحق في تفسيره وأغرب بعضهم فجمع بين القولين بأنه عُمِّر طويلًا حتى أدرك زمن الفترة(٢٠٧).

وعيسى سوف يأتي ثم يتوي   لدجال شقيٍّ ذي خبال

ش:

«التوى»: بالمثناة والقصر: هلاك المال في الأصل، [يقال: توى المال بالكسر يتوى، أي: هلك] ثم استعمل في مطلق الهلاك، كما هنا، والإتواء: الإهلاك.

يعني: وسوف يأتي عيسى ثم يُهلك الدجال بأن يقتله.

والأظهر أنه من باب التنازع؛ فقوله: لدجالٍ متعلق «بيأتي» وخبرهُ يتوي.

و«الخبال» بفتح الخاء [المعجمة]: الفساد.

وقال ابن جماعة: يشير إلى خروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام وقتله له، والإيمان بكل ذلك واجب. انتهى.

وإنما نزول عيسى حين حاصر الدجالُ [في] قلعة القدس المهدي وأتباعه، فينزل عيسى عليه السلام من السماء على المنارة الشرقية في مسجد الشام، ويأتي القدس فيقتله بحربته في يده، وهو بمجرد رؤية عيسى يذوب كما يذوب الملح(٢٠٨) [في الماء].

وقد ثبتت هذه الأخبار والآثار عن سيد الأخيار؛ فيجب الإيمان بها.

وفي «فوائد الأخبار» لأبي بكر الإسكافي مسندًا إلى مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«من كذب**

---

(٢٠٧) هذه الأقوال مما لا دليل عليه، بل بعضها إلى البطلان أقرب، والظاهر أنها مستقاة من كلام أهل الكتاب؛ لذا كان الإعراض عنها أولى.

(٢٠٨) صحيح: أخرجه مسلم (٤/ ٣٤/ ٢٢٢٥) من حديث أبي هريرة.

بالدجال فقد كفر، ومن كذَّب بالمهدي فقد كفر»(٢٠٩) نقلًا عن الشارح القدسي.

كرامات الولي بدار دينا لها كون فهم أهل النوال

ش:

قوله: «لها كون» أي: تحقيق وثبوت، وقوله: «فهم» أي: الأولياء؛ لأن المراد بالولي: الجنس.

وقوله: «أهل النوال» أي أهل العطاء والفضائل، ولو قال: أهل الوصال لكان أولى؛ لئلا يقع في الإيطاء بناءً على صحة النوال فيما تقدم.

ثم الكرامات جمع كرامة، وهي أمر خارق للعادة مقرون بالمعرفة والطاعة خالٍ عن دعوى النبوة [وبه فارق المعجزة ، والولي هو العارف بالله حسب ما يمكن من معرفة الذات والصفات، المواظب على الطاعات المجتنب عن السيئات المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات المدبر عن الدنيا، المقبل على العقبى، المديم ذكر المولى.

وفي المسألة خلاف المعتزلة في منعهم جوازها مطلقًا معللين بأن في جوازها وقوع الاشتباه بين المعجزة وغيرها، وخلاف الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني في بعضها، حيث قال: كل ما جاز تقديره معجزة لنبي لا يجوز مثله كرامةً لولي.

وأجيب بأن المعجزة شرطها دعوى النبوة](٢١٠)، بخلاف الكرامة؛ حيث يُقرُّ صاحبها بالمتابعة؛ فإن الولي يخرج بدعوى النبوة عن الإسلام فضلًا عن

(٢٠٩) **لم أقف عليه**، وأما ما ورد في شان الدجال والمهدي، فأحاديث مستفيضة، وقد أشبهت التواتر المعنوي عند الأمة، وقد أنكرها بعض أهل البدع وتابعهم على ذلك شر ذمة من المعاصرين، ولا عبرة بقولهم.

(٢١٠) ليست في (ع).

الولاية، وبهذا تبين أن كل كرامة لولي تكون معجزة لمتبوعه.

ولم يفضل ولي قط دهرا نبيًّا أو رسولًا في انتحال

ش:

[قوله: لم يفضل بضم الضاد](٢١١).

أي: لم يزد فضل ولي «أبدًا» في جميع الأزمنة السابقة واللاحقة فضيلة نبي أو رسول في انتساب ملة من ملل أهل الإسلام، وكان الأولى تقديم «رسولًا» على «نبيًّا»، كما لا يخفى؛ لتكون أو بمعنى بل للترقي، وإن كان أريد بهذا التنويع، وذلك؛ لأن الولي تابع للنبي، ولا يكون التابع بأعلى مرتبة من المتبوع؛ ولأن النبي معصوم مضمون العاقبة، والولي يجب أن يكون خائفًا من الخاتمة؛ ولأن النبي مكرم بالوحي ومشاهدة الملائكة الكرام، والرسول مأمور بتبليغ الأحكام، وإرشاد الأنام بعد اتصافه بكمالات الولي في المقامات الفخام؛ فما نُقِل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي كفرٌ وضلالة، وعبارة النسفي في عقائده: «ولا يبلغ ولي درجة الأنبياء» أولى من عبارة الناظم؛ لإفادتها نفي المساواة. أيضًا؛ فلو قال: ولم يبلغ بدل: «لم يفضل» لبلغ المراد وفضل الكرام، ومن الأدلة الواضحة في هذا المقام قوله عليه الصلاة والسلام: «**ما طلعت شمس وما غربت على أحد بعد النبيين أفضل من أبي بكر**»(٢١٢).

فإنه صرح عليه الصلاة والسلام: بأن النبيين أفضل من أبي بكر، وهو

(٢١١) ليست في (ع).

(٢١٢) رواه عبد بن حميد في «المنتخب» (٢١٢)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (٥٠٨)، وفيه عنعنة ابن جريج، والراوي عنه لا يكاد يُعرف؛ فالحديث ضعيف.

قلت: ويغني عنه قوله ﷺ: «**أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين، ما خلا النبيين والمرسلين**». رواه الترمذي (٣٦٧٥)، وانظر تخريجه في الصحيحة (ح٨٢٤)، أي: أنهما أفضل الخلق بعد النبيين والمرسلين.

أفضل من غيرهم؛ فيكون أفضل من كل ولي؛ إذ من المعلوم أن أولياء هذه الأمة أفضل من أولياء الأمم السابقة؛ لقوله: تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾(٢١٣) الآية.

فإن كان من هو دون النبيين أفضل من جنس الولي؛ فالنبيون أفضل من الأولياء؛ بل صرح النسفي في عمدته أن نبيًّا واحدًا أفضل من جميع الأولياء.

وللصديقِ رجحانٌ جليّ على الأصحابِ من غير احتمالِ

ش:

قال ابن جماعة: الحق أن أفضل الصحابة هو أبو بكر رضي الله عنه، وهو الخليفة بعده. انتهى.

لأنه ﷺ جعله خليفته في قيام الصلاة؛ التي هي جملة أحكام الإسلام وعمدته.

ولُقِّب أبو بكر بالصديق، لتصديقه النبي ﷺ في النبوة من غير تلعثم، وفي المعراج بلا تردد.

وفي «الرياض» للمحب الطبري أن النبي ﷺ هو الذي لقَّبه بالصديق، و«الرجحان» الأفضل في الرتبة، و«الجلي»: هو الأمر الظاهر، و«الاحتمال»: الشك والتردد والتجويز.

فالمعنى أن لأبي بكر الصديق ترجيحًا ظاهرًا، وتفضيلًا باهرًا على سائر الصحابة من غير احتمال تجويز خلاف.

ولا شك ولا تردد في صحة خلافته، وفي المسألة خلاف الشيعة وكثير من المعتزلة؛ حيث قالوا بتفضيل «عليّ» على سائر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

---

(٢١٣) [آل عمران: ١١٠].

وللفاروق رجحان وفضل　　على عثمان ذي النورين عالي

ش:

الفاروق هو عمر رضي الله عنه لُقِّب به لفرقه بين الحق والباطل، وفي «تهذيب» النووي و«رياض» المحب الطبري أنه عليه الصلاة والسلام لقَّبه بذلك، وأمَّا وصف عثمان بذي النورين؛ فلأن النبي عليه الصلاة والسلام زوَّجه ابنته رقيه، ولمَّا ماتت زوَّجه أم كلثوم، وقوله: «عالي» أي: عالي القدر والرتبة بالنسبة إلى سائر الصحابة على ما عليه جمهور أهل السنة؛ فإن بعضهم ذهب إلى تفضيل عليّ على عثمان رضي الله عنهما.

وذو النورين حقا كان خيرًا　　من الكرَّار في صف القتال

ش:

قوله: «حقًا» يحتمل أن يكون قسمًا، وأن يكون مصدرًا لفعل مقدر أي(٢١٤): حق حقًا أي: ثبت ثبوتًا، كونه أفضل من عليّ الموصوف بالحيدر الكرار في صف القتال، الذي لم يقع له نعت الفرار لا بالاختيار ولا بالاضطرار، وذلك لثبوت قلبه في مقام الفرار.

وللكرَّار فضلٌ بعد هذا　　على الأغيار طرًا لا نبالي

ش:

أي: على غير الصحابة المذكورين من الصحابة الكبار جميعًا «لا نبالي» أي: ولا تكترث بهذا القول عن أقوال الأغيار؛ كما سُئل أبو الطفيل: أعليٌّ أفضل أم معاوية؟ «فقال»(٢١٥): ألا يرضى معاوية أن يكون مساويًا لعليٍّ حتى

(٢١٤) في (أ) يعني.
(٢١٥) ليست في (ع).

يطمع في أن يكون أفضل منه، وقوله: «بعد هذا» أي: بعد ما ذُكر من تفضيل الثلاثة عليه أو بعد ذكر ذي النورين، وعلى هذين التقديرين فذكره تأكيد للعلم به، أو للإشارة إلى الرد على القائلين بتفضيل عليّ على الثلاثة، أو على القائلين بتفضيله على عثمان فقط، أو على الوقف عن المفاضلة بينهما، واختلف في أول من آمن من الصحابة؛ فقيل: عليّ؛ لقوله: «**سبقتكم إلى الإسلام طرًا غلامًا ما بلغت أوان حُلمي**»، وهذا دليلٌ لأصحابنا أن إسلام الصبي صحيح خلافًا للشافعي، وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام دعا عليًا إلى الإسلام وهو ابن سبع(٢١٦)، وقيل: أبو بكر، وقيل: خديجة، وقيل: زيد، وجُمع بأن أول من آمن من الرجال أبو بكر، ومن الصبيان عليّ بن أبي طالب، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد.

ثم قيل: العبرة بإيمان أبي بكر؛ إذ لا رتبة للصبي والمرأة والعتيق عند

(٢١٦) قال الكمال بن الهمام رحمه الله في فتح القدير (٦/ ٩٤- ٩٥): (ولنا فيه) أي: إسلامه (أن عليًا رضي الله عنه أسلم في صباه، وصحح النبي ﷺ إسلامه وافتخاره بذلك مشهور) أما افتخاره فما نقل من قوله رضي الله عنه:

سبقتكمو إلى الإسلام طرًا غلامًا ما بلغت أوان حلمي

وأما ما عن الحسن أنه أسلم وهو ابن خمس عشرة سنة، فلم يوافقه أحد عليه، سوى رواية عن أحمد لم تصح، بل الصحيح عنه أنه أسلم وهو ابن ثمان سنين. قال ابن الجوزي: استقراء الحال يبطل رواية الخمس عشرة؛ لأنه إذا كان له يوم البعث ثمان سنين فقد عاش معه ثلاثًا وعشرين سنة، وبقي بعد النبي ﷺ نحو ثلاثين سنة، فهذه مقاربة الستين، وهو الصحيح في مقدار عمره، ثم أسند عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: قتل علي رضي الله عنه وهو ابن ثمان وخمسين سنة. قال: فمتى قلنا إنه كان يوم إسلامه ابن خمس عشرة سنة صار عمره ثمانيًا وستين، ولم يقله أحد. وأخرج البخاري في «تاريخه» عن عروة قال: أسلم علي وهو ابن ثمان سنين. وأخرج الحاكم في المستدرك من طريق ابن إسحاق أنه أسلم وهو ابن عشر سنين، وأخرج أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما: دفع النبي ﷺ الراية إلى علي يوم بدر وهو ابن عشرين سنة.

وقال: صحيح على شرط الشيخين. قال الذهبي: هذا نص علي أنه أسلم وله أقل من عشر سنين. بل نص على أنه أسلم وهو ابن سبع سنين أو ثمان سنين. اهـ.

الناس، ويُعلم من تفضيل كلٍ من الأربعة على الترتيب المذكور تفضيله على سائر الصحابة لانعقاد الإجماع على فضيلة الأربعة على سائر الصحابة فمن بعدهم فمن بعدهم، واستحقاقُ هؤلاء الأربعة رتبة الخلافة على الترتيب المذكور، كما يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام: «**الخلافة بعدي ثلاثون سنة**»(٢١٧).

وذكر الشارح القدسي أنهم أفضل ممن عدا أولاد النبي ﷺ، وفيه بحث لا يخفى؛ لأنه يأتي في كلام الناظم ترجيح الصديقة على فاطمة رضي الله عنهما، وهي أفضل بنات النبي ﷺ؛ لما روى البزار من طريق عائشة أنه عليه الصلاة والسلام قال لفاطمة: «**هي خير بناتي، إنها أصيبت بي**»(٢١٨).

يعني من جملة فضيلتها أن أكون في صحيفتها؛ لأني أموت في حياتها بخلافهن؛ فإنهن متن في حياته ﷺ فكُنَّ في صحيفته، ثم الإجماع قائم على تفضيل الأربعة على عائشة؛ فيكونون أفضل من أولاده ﷺ، نعم صرحوا بأن الأصح أن أولاد عليّ رضي الله عنه من فاطمة أفضل من سائر أولاد الصحابة رضي الله عنهم،

---

(٢١٧) صحيح: رواه أبو داود (٤/ ٢١١) حديث (٤٦٤٦، ٤٦٤٧)، والترمذي (٤/ ٥٠٣) حديث (٢٢٢٦)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٢١)، وقد صححه الإمام أحمد والحاكم (٣/ ١٤٥)، والذهبي، وابن حبان (١٥٣٤)، من حديث سفينة، وله طريق آخر من حديث أبي بكرة، عند أحمد، وفي سنده ابن جدعان، وهو ضعيف.

(٢١٨) رواه البزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٤٢)، والطبراني في «الكبير» (ج٢٢- حديث ١٠١٥)، وفي «الأوسط» (١/ ٢٩١)، و«مجمع البحرين» للهيثمي (٣٨٢٠)، و«مجمع الزوائد» (٩- ٢١٢، ٢١٣)، كلهم من طريق سعيد بن عبد الله بن عروة بن الزبير عن عائشة به، ورجاله رجال الصحيح، وفي إسناده عمر بن عبد الله بن عروة، روي له البخاري ومسلم، ولم يوثقه غير ابن حبان في الثقات (٧/ ١٦٦)، وقال الحافظ في «التقريب» (ج٢/ ٦٤، ٦٥): مقبول.

قلت: فأخطأ الشارح إذ جعل الحديث في مناقب فاطمة رضي الله عنها، وإنما هو في شأن زينب كما في «مجمع البحرين» (٣٨٢٠)، وفي غيره، ولفظ الحديث: **فكان رسول الله ﷺ يقول: «هي خير بناتي أصيبت في»**.

وقد أغرب [أيضًا][٢١٩] حيث قال: لا من قوله: «لا تبالي» نافيه لا ناهية؛ بدليل عدم جزم الفعل بعدها. انتهى.

ولا يخفي غرابته؛ إذ لا عبرة بكتابة الياء في: «لا تبالي»؛ فإنه يحتمل أن تكون لا ناهية، وعلامة جزمها حذف الياء في «لا تبالي» التي هي لام الفعل؛ لأنه من بالى يبالي، وأن هذه الياء للإشباع.

ويحتمل أن تكون لا نافية والياء أصلية، ولا شك أن المعنى على النهي، ولو قُدِّر أن تكون الصيغة للنفي.

وللصِّديقة الرجحانُ فاعلم　　على الزهراء في بعض الخلال

ش:

بكسر الخاء جمع خلة بمعنى: الخصلة، والمراد بالصِّديقة «عائشة» وبالزهراء «فاطمة» الزهراء رضي الله عنها ولقبت بها لأنها لم تحض قط، ولم يُر لها دم ولادة حتى لا تفوتها صلاة؛ كذا ذكره صاحب «الفتاوى الظهيرية» من الحنفية والمحبُّ الطبريُّ من الشافعية، وأورد فيه حديثين.

ثم اعلم أن المصِّنف أراد أنه لم يرد نصٌّ بتفضيل عائشة على فاطمة، وإنما ورد رجحانها عليها من جهة كثرة الرواية والدراية، أو من حيثية كونها في الآخرة مع النبي ﷺ في الدرجة العالية، وفاطمة مع عليّ رضي الله عنهما؛ فشتَّان ما بينهما.

وهذا لا ينافي ما نُقل عن الإمام مالك من أن فاطمة بُضعة من النبي ﷺ ولا أفضِّل على بُضعةٍ منه أحدًا فإنها من هذه الحيثية ليس يخالفه أحد في هذه القضية هذا وقد نقل بعض الشراح تفضيل عائشة على فاطمة عن أكثر العلماء ثم حكى تفضيل فاطمة على عائشة عن بعض، وعن بعضٍ آخر قال: لا فضل لأحداهما على الأخرى، وهو يحتمل التساوي والتوقف في المفاضلة، بل

(٢١٩) ليست في (ع).

الوقف [هو المذهب الأسلم، كما قاله ابن جماعة وجماعة و](٢٢٠) هو الذي مال إليه القاضي «أبو جعفر الأستروشني» من الحنفية وبعض الشافعية؛ لتعارض الأدلة في ذلك؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة: «**أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة، أو نساء المؤمنين أو نساء هذه الأمة**»(٢٢١).

ولقوله عليه الصلاة والسلام: «**وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد «باللحم» على سائر الطعام**» رواهما الشيخان(٢٢٢).

وأراد الثريد باللحم؛ كما رواه معمرٌ في «جامعه» مفسرًا عن قتادة، وأبان يرفعه فقال فيه: «كفضل الثَّريد باللحم» قال السهيلي في «روضته»: ووجه التفضيل من هذا الحديث أنه قال في حديث آخر: «**سيد إدام الدنيا والآخرة اللحم**»(٢٢٣).

من أن الثريد إذا أطلق لفظه فهو ثريد اللحم؛ كما أنشد سيبويه [شعرًا](٢٢٤):

(٢٢٠) ليست في (ع).

(٢٢١) رواه البخاري (٣٦٢٣)، ومسلم (٢٤٥٠)، وأبو داود (٥٢١٧)، والترمذي (٣٨٧٢)، وابن ماجه (١٦٢١)، من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «**ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء هذه الأمة، أو نساء المؤمنين**».

وأما قوله ﷺ: «**فاطمة سيدة نساء أهل الجنة**»، فرواه الترمذي (٣٧٨١)، والنسائي في الكبرى (٨٣٦٥)، وابن خزيمة (١١٩٤)، وابن حبان (٧١٢٦)، من حديث حذيفة، ومن حديث أبي سعيد رضي الله عنه، عند الترمذي (٣٧٦٨)، وابن حبان (٦٩٥٩)؛ فالحديث صحيح.

(٢٢٢) رواه البخاري في «المناقب» (٣٧٧٠)، ومسلم في «فضائل الصحابة» (٢٤٤٦)، والترمذي في «المناقب» (٣٨٨٧)، وابن ماجه (٣٢٨١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قلت: لفظ اللحم مدرج، وليس من قوله ﷺ.

(٢٢٣) رواه ابن ماجه (٣٣٠٥) من حديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «**سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم**». وفي إسناده سليمان بن عطاء بن قيس القرشي الحراني؛ قال البخاري: في حديثه مناكير، وقال أبو زرعه، وأبو حاتم الرازيان: منكر الحديث.

قلت: فالحديث واه.

(٢٢٤) انظر الكتاب لسيبويه (ج٣/ ٤٣٤). وما بين المعكوفين ليس في (ع).

إذا ما الخبزُ تأدِمُهُ بلحمٍ ... فذاك أمانة اللهِ الثريدُ

وقال السبكي: فاطمة أفضل، ثم خديجة(٢٢٥)، ثم عائشة، ووافقه البلقيني، وقد أوضحت الدليل الأظهر في «شرح الفقه الأكبر».

ولم يلعن يزيدًا بعد موتٍ ... سوى المكثار في الإغراءِ غالي

ش:

وفي نسخة: ولم يلعن يزيد ونَوّن «يزيد» ضرورة، و«المكثار» بكسر أوله المبالغة في الكثرة، و«الإغراء» بكسر الهمزة الإفساد والتحريض عليه، و«غالي» بالغين المعجمة اسم فاعل من الغلو، وهو المبالغة في التعصب، وهو بدل من المكثار، والمعنى: لم يلعن أحدٌ من السلف يزيد بن معاوية سوى الذين أكثروا القول في التحريض على لعنه، وبالغوا في أمره، وتجاوزا عن حدِّه، كالرافضة والخوارج وبعض المعتزلة؛ بأن قالوا: رضاه بقتل

(٢٢٥) الظاهر من النصوص أن خديجة وفاطمة سواء في الفضل؛ لقوله ﷺ: **«خير نسائها مريم بنت عمران، وخير نسائها خديجة بنت خويلد** خ(٦/ ٣٤٣٢)، م(٤/ ٢٤٣٢)، **وقال ﷺ: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة»**. الترمذي (٣٧٨١).

وقال ﷺ: **«حسبك من نساء العالمين بأربع: مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد»**. رواه أحمد (٣/ ١٣٥)، والترمذي (٥/ ٣٨٧٨)؛ فهذه الأحاديث تدل على أنهن أفضل النساء مطلقًا.

قلت: وأما قول الناظم: «وللصديقة الرجحانُ فاعلم على الزهراء في بعض الخلال»؛ فإنما يريد تفضيل عائشة على فاطمة في بعض الأمور، مثل كثرة روايتها عن النبي ﷺ، وعلمها بأمور الفقه وغيره

* أما مطلق الفضل؛ فالصحيح أن فاطمة وكذا خديجة أفضل من عائشة رضي الله عنهن، ويقوِّي هذا ما ورد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: **«أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، ومريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم»**.

صحيح: النسائي في الكبرى (٨٣٦٤)، وابن حبان (٧٠١٠). وقد نقل الشارح القول بتفضيل فاطمة وخديجة على عائشة رضي الله عنهن كما في «شرح الفقه الأكبر» عن السبكي والبلقيني من محققي الشافعية وأقره.

الحسين واستشهاده وإهانته أهل بيت النبوة مما تواتر معناه؛ كما ذهب إليه التفتازاني، ورُدَّ بأنه لم يثبت بطريق الآحاد فكيف يدَّعي التواتر في مقام المراد، مع أنه نقل في التمهيد عن بعضهم أن «يزيد» لم يأمر بقتل الحسين، وإنما أمرهم بطلب البيعة أو بأخذه وحمله إليه؛ فهم قتلوه من غير حكمة، على أن الأمر بقتال الحسين بل قتله ليس موجبًا للعنه على مقتضى [مذهب](٢٢٦) أهل السنة من أن صاحب الكبيرة لا يكفر؛ فلا يجوز عندهم لعن الظالم الفاسق، كما نقله ابن جماعة يعني بعينه، وإلا فلا شك أنه يجوز عندهم لعن الظالم والفاسق؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٢٢٧).

ولقوله عليه الصلاة والسلام: **«لعن الله آكل الربا وموكله»**(٢٢٨)، ثم نقل عن بعض مشايخه أنه يجوز لعنه معينًا في وجهه، ولعله أراد به الزجر لينتهي عن فعله، وهذا قد يُتصَّور في حياته بخلاف بعد مماته؛ إذ لا يجوز لعن كافر بعينه حينئذ إلا إذا عُلم بدليل قطعي أنه مات كافرًا، ولعل هذا وجه تقييد الناظم بما بعد الموت؛ إذ يحتمل أن يختم له بخير، وفي «الخلاصة» وغيرها: أنه لا ينبغي لعنه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن لعن المصلين ومن كان من أهل القبلة.

وجوَّز بعض العراقيين لعنه؛ قال: لأنه كفر بما استحل من محارم الله تعالى بفعله في أهل بيت النبوة. انتهى.

ولا يخفى أن الاستحلال أمر قلبي غائب عن ظاهر الحال، ولو فُرض وجوده أولًا يُحمل أنه مات تائبًا عنه آخرًا، فلا يجوز لعنه لا ظاهرًا ولا باطنًا، وهكذا الجواب عما رُويّ أنه صح أنه قال:

---

(٢٢٦) ليس في (ع).
(٢٢٧) [هود: ١٨].
(٢٢٨) أخرجه مسلم (٣/١٥٩٨)، عن جابر رضي الله عنه.

ليت أشياخي ببدر شهدوا   جزع الخزرج من وقع الأسل

وكذا ما نُقل عن صاحب «التمهيد» من أن الأصح هو أن يقال من أن «يزيد» لو أمر بقتل الحسين أو رضي بذلك؛ فإنه يجوز اللعن عليه بذلك، وإلا فلا وكذا قاتِلهُ لا يكفر بغير استحلال. انتهى.

ولا يخفى ما فيه من التناقض؛ حيث أطلق اللعن على مجرد الأمر بقتله ورضاه، وقيدوا قاتله بغير استحلال؛ فإن من المعلوم أن القتل أشد من الأمر بالقتل، مع أن قتل غير الأنبياء ليس بكفر عند أهل السنة خلافًا للمعتزلة والخوارج وأهل البدعة؛ فلا شك أن السكوت أسلم، والله أعلم.

وأما ما ذكره الشارح من أن من قتل نبيًّا لا تقبل توبته ولا يصح إيمانه فغير ظاهر برهانه؛ لأن الإيمان والتوبة يجبان ما قبلهما بالإجماع. انتهى.

وإيمانُ المقلِّدِ ذو اعتبارٍ   بأنواعِ الدّلائلِ كالنِّصالِ

ش:

هو بكسر النون جمع نصل، وهو حديدة السيف والسهم [ونحوهما][٢٢٩]، والتقليد قبول قول الغير بلا دليل؛ فكأنه بقبوله له جعله قلادة في عنقه، والمعنى أن إيمان المقلِّد معتبر عند الأكثر بأنواع الأدلة القاطعة، ومن الدلائل الواضحة أن النبيَّ ﷺ كان يكتفي بالإيمان من الأعراب الخاليين من النظر في هذا الباب بمجرد التلفظ بكلمتي الشهادة.

ونُقل عن المعتزلة القول بعدم اعتبار إيمان المقلِّد، ونُسب إلى الأشعري؛ لكن قال القشيري: إنه افتراء عليه؛ فما ذكره ابن جماعة أن مذهب الأشعريّ والقاضي أن إيمان المقلد غير معتبر خلافًا للظاهرية والسادة الحنفية ليس في محله، ثم التحقيق ما ذكره السبكي، من أن المقلِّد إن كان أخذ بقول الغير من غير حجة ولا جزم به، فلا يكفي إيمان المقلد قطعًا؛ لأنه لا إيمان مع أدنى

(٢٢٩) في (ع) ونحوها.

تردد فيه، وإن كان التقليدُ أخذ قولِ الغير بغير حجة لكن جزمًا فيكفي عند الأشعري وغيره. انتهى.

ويؤيده أصول أهل السنة من أن الإيمان هو التصديق بما جاء عن النبي ﷺ من عند الله تعالى والإقرار به(٢٣٠)، على ما اختاره بعض أئمة الحنفية كشمس الأئمة «السرخسي» وفخر الإسلام البزدوي خلافًا لجمهور المحققين، ومنهم الشيخ «أبو منصور الماتريدي» ومعظم الأشاعرة؛ حيث ذهبوا إلى أنه التصديق بالقلب فقط والإقرار شرط لإجراء أحكام الإسلام في الدنيا، وخلاصة الكلام في هذا المقام أن إيمان المقلد صحيح عند الأئمة الأربعة، وإن كان عاصيًا بترك الاستدلال، ونقل عن الأشعري أن شرط صحة إيمانه أنه يعرف كل مسألة بدلالة عقلية.

زاد المعتزلة: وأن يعبِّر عنه بلسانه، ويجادل خصمه في برهانه.

وما عذرٌ لذي عقلٍ بجهلٍ   لخلَّاق الأسافلِ والأعالي

ش:

اعلم أنَّ حد الجهل معرفة المعلوم على خلاف ما هو به، وحد العلم معرفة المعلوم على ما هو به، على ما ذكره ابن جماعة، والعقل غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات، واختلف في محله فقيل: الدماغ ونوره في القلب حتى يدرك الغائبات، وكماله أن ينجي صاحبه من ملامة الدنيا وندامة العقبى، وقد قيل: إن العقل حياة الأرواح كما أن الروح حياة الأشباح، وسُئل عليٌّ عن معدن العقل فقال: «القلبُ وإشراقه إلى الدماغ»، وهو خلاف ما ذكره الحكماء، وقولُ عليٍّ أعلى عند العلماء.

ورُوِي في بعض الأخبار: أن الجهل أقرب إلى الكفر من بياض العين إلى سوادها، ثم اعلم أنه سبحانه ركَّب العقل بلا شهوة في الملائكة، وركَّب

(٢٣٠) وكذا العمل به عند سائر أهل السنة.

الشهوة بلا عقل في البهائم، وركبهما في بني آدم؛ فمن غلب عقله شهوته أُلحق بالملائكة، [بل لأكمل] ومن غلبت شهوته عقله فهو في مرتبة البهائم، بل أسفل، ثم قال: والجهل يوجب المعرفة مع البلوغ والعقل خلافًا للحنفية والمعتزلة. انتهى.

والمعنى أنه لا عذر لصاحب عقل أي: كامل بلغ مبلغ الرجال أن يجهل صانعه الذي خلق السموات والأرض أي: العلويات والسفليات الدالة على صانعها وخالقها ومبدئها ومنشئها، كما قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾(٢٣١).

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٢٣٢).

وكما قال بعض العارفين [شعرًا]:

وفي كل شيءٍ له آيةٌ — تدل على أنه واحد

وفي فطرة الخلق إثبات وجود الباري؛ كما قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾(٢٣٣).

وكما قال ﷺ: «**كل مولود يولد على الفطرة**»(٢٣٤) ويدل عليه قضية [الميثاق](٢٣٥) أيضًا ويشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾(٢٣٦)، ولهذا لم يبعث الأنبياء إلا للتوحيد لا لإثبات وجود الصانع؛ كما يشعر به قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٢٣٧).

(٢٣١) [يوسف: ١٠٥].
(٢٣٢) [الأعراف: ١٨٥].
(٢٣٣) [الروم: ٣٠].
(٢٣٤) أخرجه البخاري (٣/ ٢٩٠) (١٣٨٥)، ومسلم (٤/ ٢٢-٢٠٤٧)، من حديث أبي هريرة.
(٢٣٥) في (ع) الميناة، وهو تصحيف.
(٢٣٦) [لقمان: ٢٥].
(٢٣٧) [إبراهيم: ١٠].

فالكفار لم يكونوا شاكين في وجود الصانع، وإنما كفروا بالقول بتعدد الآلهة متعللين بأن هؤلاء شفعاؤنا عند الله وإنهم ليقربوننا إلى الله زلفى، وخلاصة المسألة أن العاقل الذي لم تبلغه الدعوة؛ هل يجب عليه الإيمان بالله [تعالى] أم لا؟ [وإذا لم يؤمن هل يخلد في النار أم لا؟][٢٣٨] فيه خلاف بين مشايخ الحنفية؛ فعن عامتهم: نعم، وهو المروي عن الإمام أبي حنيفة؛ فقد روى الحاكم الشهيد في «المنتقى» عن أبي حنيفة أنه قال: «لا عذر لأحد في الجهل بخالقه؛ لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه وسائر مخلوقات ربه».

وعن أبي حنيفة أيضًا أنه قال: «لو لم يبعث الله رسلًا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم»، وفي ظاهر الرواية عنه، أنه لو لم يعرف ربه ومات يخلد في النار»، وقال أبو اليسر البروذي منهم: «لا يجب عليه ويعذر ولو لم يؤمن به»، وبه قال الأشعري، وهو رواية عن أبي حنيفة[٢٣٩]، ومنهم من قال بوجوبه عليه إلا أنه لا يُعذب به كما هو رواية عن أبي حنيفة؛ فيكون عاصيًا؛

---

(٢٣٨) ليست في (ع).

(٢٣٩) الصحيح أن العاقل الذي لم تبلغه الدعوة لا يجب عليه شيء، وفي الحديث الصحيح: **أربعة يحتجون يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع، ورجل هرم، ورجل أحمق، ورجل مات في الفترة، أما الأصم فيقول: رب جاء الإسلام وأنا ما أسمع شيئًا، وأما الأحمق فيقول: رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبعر، وأما الهرم فيقول: رب لقد جاء الإسلام وما أعقل، وأما الذي في الفترة فيقول: رب ما أتاني رسول؛ فيأخذ مواثيقهم ليطيعنه؛ فيرسل إليهم رسولًا أن ادخلوا النار، فوالذي نفسي بيده، لو دخلوها لكانت عليهم بردًا وسلامًا.** رواه أحمد (٤/ ٢٤)، وابن حبان (٧٣٥٧)، والبزار (٢١٧٥).

قال العلامة الشنقيطي رحمه الله تعالى في «أضواء البيان» (٢/ ٢٠١): «والآيات القرآنية مصرحة بكثرة على عدم الاكتفاء بما نصب من الأدلة، وما ركز في الفطرة، بل إن الله لا يعذب أحدًا حتى يقيم عليه الحجة بإنذار الرسل، فمن ذلك قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ فإنه قال فيها: ﴿حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ولم يقل حتى نخلق عقولا، وننصب أدلة ونركز فطرة اهـ. وانظر له أيضًا «دفع إيهام الاضطراب» (ص١٧٨).

لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾(٢٤٠).

على أن الجمهور حملوا العذاب على عذاب الاستئصال في الدنيا لا على العذاب في العقبى، وبعضهم جعلوا الرسول ما يشمل العقل أيضًا، وأجمعوا على أنه في أحكام الشرع معذور، ثم الصبي العاقل إذا كان بحال يمكنه الاستدلال هل يجب عليه معرفة الله أم لا؟

قال الشيخ «أبو منصور» وكثير من مشايخ العراق: يجب عليه، وقال بعضهم: لا يجب عليه شيء قبل البلوغ، وأما إذا أسلم قبل البلوغ فيكون إسلامه(٢٤١) صحيحًا وارتداده يكون ارتدادًا، وأما الصبي الذي لا يعقل فلا يكون ارتداده ارتدادًا، ويكون إسلامه إسلامًا.

وما إيمان شخصٍ حال باسٍ بمقبولٍ لفقد الامتثالِ

ش:

«حال بأس» بسكون الهمزة وإبداله بالموحدة في أوله ونصب حال على أنه ظرف، ولم يقل: «بأس» بالتحتية؛ لموافقة قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾(٢٤٢).

وأصل البأس: الشدة والمضرة، والمراد به ههنا سكرات الموت ومعاينة العذاب، ويستوي فيه الإيمان والتوبة؛ كما هو ظاهر القرآن؛ حيث قال تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾(٢٤٣).

وقد قال فيه البغوي في تفسيره: إنه لا تقبل توبة عاص ولا إيمان كافر إذا

---

(٢٤٠) [الإسراء: ١٥].

(٢٤١) في (أ) إيمانه.

(٢٤٢) [غافر: ٨٥].

(٢٤٣) [النساء: ١٨].

تيقن بالموت، ويؤيده ما قاله أن من شرط التوبة عن الذنب العزم على أن لا يعود إليه وذلك إنما هو يتحقق مع ظن التائب التمكن من العود، وأيضًا؛ فلا شبهة أن كل مؤمن عاص يندم عند البأس، وقد ورد أن «**التائب من الذنب كمن لا ذنب له**»(٢٤٤)؛ فيلزم منه ألا يدخل أحد من المؤمنين النار، وقد ثبت أن بعضهم يدخلونها، وأيضًا نحن مكلفون بالإيمان الغيبي؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾(٢٤٥).

وذلك الوقت يكون الإيمان العيني(٢٤٦)؛ فلا يصح، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أنه ﷺ قال: «**إن الله [تعالى] يقبل توبة العبد ما لم يغرغر**»(٢٤٧).

فيشمل توبة المؤمن والكافر، والمراد بالغرغرة هو حال البأس ووقت البأس، ويعد تحققه لم يُتصَّور منهما الامتثال في الأفعال عقلًا [ونقلًا]؛ كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾(٢٤٨).

فقول الشارح: وهذا بخلاف توبة العاصي؛ للحديث المذكور ليس في محله، وكذا قول ابن جماعة وجزمُهُ في المسألة بأن إيمان الكافر إذا رأى

---

(٢٤٤) حسنه الحافظ ابن حجر والسخاوي والألباني رحمهم الله تعالى، رواه ابن ماجه (٢/ ٤٢٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ١٠٢٨١)، وأبو نعيم في (الحلية» (٤/ ٢١٠)، ورواته ثقات إلا أن فيه انقطاعًا: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه. وله طرق أخرى واهية استوفاها الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف حفظه الله في «تبييض الصحيفة» (ص٥٧)، فالحديث ضعيف على الراجح، والله أعلم. وانظر «المقاصد الحسنة» للسخاوي رحمه الله (٣١٣)، و«الضعيفة» (٦١٥) للعلامة الألباني رحمه الله تعالى.

(٢٤٥) [البقرة: ٣].

(٢٤٦) في (ع) الغيبي.

(٢٤٧) صحيح رواه الترمذي (٣٥١٣)، وأحمد (٦١٦٠)، وابن ماجه (٤٢٥٣)، وصححه ابن حبان (٢٤٤٩)، والحاكم (٤/ ٢٥٧)، ووافقه الذهبي. وما بين المعكوفين ليس في (ع).

(٢٤٨) [الأنعام: ٢٨].

مقعده[٢٤٩] من النار غير مقبول، وتوبة العاصي في تلك الحالة مقبولة، ثم قال: فإن قلت: ما الفرق؟ قلت: انسحاب حكم الإيمان لا يقتضي أن حال اليأس تقبل التوبةُ من العصيان، ومن القواعد أن معارضة النص بالدليل العقلي غير مقبول عند الأعيان، وأما قول الشارح: إنَّ عليه أئمة بخارى من الحنفية وجمعًا من متحري[٢٥٠] الشافعية كالسبكي، والبلقيني؛ فعلى تقدير صحته يحتاج إلى ظهور حجته.

وما أفعال[٢٥١] خير في حسابٍ من الإيمان مفروض الوصال

ش:

نصُب على الحال، والمعنى: ليست العبادات المفروضة محسوبة من الإيمان ولا داخلة في أجزائه حال كونها مفروضًا وصالها بالإيمان على وجه الاستحسان[٢٥٢]؛ فإنها وإن لم تكن من مفهوم الإيمان، إلا أن الإيمان بها متحتم والإتيان بها متصلة فرض لازم؛ لأنها لا يُعتد بدونها باتفاق أهل الحق، وما قاله الناظم من أن الأعمال غير داخلة في الإيمان هو ما عليه أكابر علماء الأعيان كأبي حنيفة وأصحابه، واختاره إمام الحرمين وجمهور الأشاعرة؛ لما مرَّ من أن حقيقة الإيمان هو التصديق القلبي فقط، وهو مع الإقرار باللسان، ومذهب مالك والشافعي والأوزاعي، وهو المنقول عن السلف وكثير من المتكلمين، ونقله في «شرح المقاصد» عن جميع المحدثين، وفي «شرح العقائد» عن جمهورهم أنها داخلة في الإيمان؛ والظاهر كما قال بعض المحققين أن مرادهم أنها داخلة في الإيمان الكامل، لا أنه ينتفي الإيمان بانتفائها، كما هو مذهب المعتزلة والخوارج، والنزاع في المسألة بين

(٢٤٩) في (أ) موضعه.
(٢٥٠) في (أ) متأخري. وأما متحري فمعناها: المحققون.
(٢٥١) في (ع) أقوال.
(٢٥٢) في (أ) الإحسان.

الفريقين من أهل السنة لفظي(٢٥٣).

---

(٢٥٣) ذهب الإمام أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله إلى القول بأن الإيمان هو التصديق بالجنان والإقرار باللسان، وجعلوا أعمال الجوارح ثمرة الإيمان؛ وليست من حقيقته، واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أن الإيمان هو التصديق كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾.

والثاني: أن الله عطف العمل على الإيمان كما في قوله تعالى ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، والعطف يقتضي المغايرة.

والثالث: أن الأعمال الصالحة من الكافر لا تسمى إيمانًا؛ إنما تسمى إيمانًا لتوقفها على إيمان القلب، وخالفهم في ذلك جماهير أهل العلم، وجعلوا العمل من الإيمان، واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ أي صلاتكم، [سورة البقرة:١٤٣].

٢-وقوله ﷺ: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، قال: أتدرون ما الإيمان بالله؟** قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تؤدوا من المغنم الخمس**». أخرجاه في الصحيحين خ(٤٣٦٨) م(١/ ٢/ ٤٦).

وقوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة؛ فأعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**». خ(١/ ٦٧) (حديث ٩)، ومسلم (١/ ٥٧/ ٦٣).

ففي هذه الأحاديث دلالة قاطعة على أن العمل من الإيمان، فإن قيل: إن الإيمان في اللغة هو التصديق.

فالجواب: إن الشارع الحكيم قد جعلها من الإيمان، والحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية، ودعوى أن الأعمال إنما سُميت إيمانًا مجازًا خلاف الأصل، وقد أنكر السلف على من أخرج الأعمال من الإيمان، وجعلوه قولًا محدثًا.

قال الثوري ﷺ: هو رأي محدث أدركنا الناس على غيره، وقال الأوزاعي: كان من مضى من السلف لا يفرقون بين العمل والإيمان.

وقد أجمعوا على أن من صدَّق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه أنه عاص لله ورسوله مستحق للوعيد، وأن فاعل الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل ينتفي عنه كماله؛ ولذا جعله جمع من العلماء منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذا الحافظ الذهبي، وابن أبي العز ﷺ، خلافًا صوريًا، وعلى كلٍ فقول الجمهور هو المعتمد.

وكذا ما تنوع[٢٥٤] عليه من زيادة الإيمان ونقصانه[٢٥٥] مع الإجماع على أن من آمن ومات قبل فرض عمله[٢٥٦] عليه أنه مات مؤمنًا. انتهى.

ولا يُقضى بكفرٍ وارتدادٍ   بعهرٍ أو بقتلٍ واختزالِ

ش:

«العهر» بفتح العين المهملة: الزنا، و«الاختزال» الاقتطاع، والمراد أخذ مال الغير غصبًا أو سرقة، وفي معناه جميع مظالم العباد، وهذا البيت لحكم الأفعال المحرمة، كما أن البيت الأول بيانٌ لحكم الأعمال الواجبة؛ فإيراد

(٢٥٤) في (أ) تفرع.

(٢٥٥) أما من جعل الإيمان هو التصديق قال: لا يزيد ولا ينقص، ومن جعل العمل داخلًا في مسمى الإيمان.

قال «يزيد وينقص»؛ قلت: الأظهر كما نص عليه النووي وغيره أن التصديق يزيد وينقص.
قال العلامة ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص٢٧٧): والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جدًا منها:

* قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢].
* ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦].
* ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١].
* ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].
* ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣] اهـ.

قلت: وأما في السنة؛ فمنه قوله ﷺ: **«أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»**. أبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وقوله ﷺ: **«من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه؛ فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»**. مسلم «كتاب الإيمان» (حديث ٩)؛ فالذي عليه من جماهير أهل العلم، وهو الحق، «أن الإيمان قول وعمل»، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وانظر الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وشرح الطحاوية (ص٢٦٧-٢٨٧) للعلامة ابن أبي العز رحمه الله، وشرح الواسطية للشيخ العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى (ص٤٣٨-٤٤٨).

(٢٥٦) في (أ) عمل.

الواو ليس في محله، وليس هذا مبيِّنًا على ما قبله، كما توهمه الشارح القدسي، وقال: كان حقه التعبير بالفاء بدل الواو: نعم كان الأولى أن يقدِّم القتل على العهر؛ ليكون الترتيب الذكري على وفق الترتيب الذهني[٢٥٧]، والمعنى: لا يُحكم بكفر أحد وارتداده بسبب ارتداد[٢٥٨] زنا، أو قتل نفس بغير حق، أو سرقة ونحوها من الكبائر، وهذا مذهب أهل السنة خلافًا للخوارج؛ حيث يقولون بكفر مرتكب الكبيرة والصغيرة وللمعتزلة؛ فإنهم يقولون: لا يقضى بكفر ولا إيمان ويثبتون المنزلة بين المنزلتين، ويسمونه فاسقًا لا كافرًا كالخوارج، مع أنهما قائلان بأنه مخلد في النار، ونحن نقول: إنه عاص تحت المشيئة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[٢٥٩].

ولا نقول: إن المعصية لا تضر مع الإيمان كما لا تنفع الطاعة مع الكفر على ما ذهب إليه بعض أهل البدعة، وتبعهم الملاحدة والإباحية والوجودية.

ومَـن يـنْـو ارتـدادًا بـعـد دهـر ... يـصـر عـن ديـن حـق ذا انـسـلال

ش:

«من» شرطية و«يصر» جوابها، و«الانسلال» الخروج بخفية.

والمعنى أن من ينوي الارتداد بعد مدة طالت أو قصرت يخرج بذلك عن دين الحق والإيمان المطلق في الحال، وإن قصد الاستقبال؛ لأن استقامة الإيمان من واجبات الإيقان؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟﴾[٢٦٠]، أي: اثبتوا؛ فإذا أتى بما هو ينافيها ولو بالنية فقد كفر اتفاقًا؛ ولأن قصد الكفر ينافي التصديق ويزيل التحقيق؛ ولأنه رضي بالكفر،

(٢٥٧) في (أ) الرتبي.

(٢٥٨) أي: تكراره

(٢٥٩) [النساء: ٤٨].

(٢٦٠) [النساء: ١٣٦].

والرضى بكفر نفسه كفرٌ إجماعًا، وإنما الخلاف في كفر غيره لقصد ضيره لا بكون استحسان الكفر في نفسه؛ فقول الشارح القدسي: «الرضى بالكفر كفر على المرجَّح» ليس في محله، وقد عُلم كفره بالأولى فيما إذا نوى الارتداد في الحال أو بعد لحظة كما لا يخفى، ثم اعلم أن قصد الكفر كفر، وهو غير معفو بالإجماع؛ لأن الله تعالى يعفو عما دون الشرك لا عن الشرك بلا نزاع، بخلاف قصد السيئة؛ فإنها سيئة، ولكن معفوَّة بوعد الله سبحانه؛ لقوله: ﷺ: **«من هم [بسيئة]**(٢٦١) **فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، فإن عملها كتبت عليه سيئة واحدة»**(٢٦٢).

وهذا عند أهل السنة، وقالت المعتزلة والخوارج: ليست معفوَّة كالهَّم بالكفر، ثم الهمُّ الذي لم يكتب عليه ما خطر بباله ولم يعزم على ارتكابه، وإلا فالمحققون على أنه يكتب عليه، لكن مع هذا قابلٌ أن يعفو(٢٦٣) الله عنه،

(٢٦١) في (ع) بمعصية.

(٢٦٢) رواه مسلم (ح٢٥٩)، وأحمد (٢/ ١٤٨)، من حديث أنس بن مالك بلفظ: **ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئًا، فإن عملها كتبت واحدة**.

(٢٦٣) الهم نوعان: قال ابن رجب:

أحدهما: أن يكون الهم بالمعصية خاطرًا خطر ولم يساكنه صاحبه ولم يعقد قلبه عليه، بل كرهه ونفر منه، هذا معفو عنه، وهو كالوساوس الرديئة التي سئل النبي ﷺ عنها فقال: **«ذلك صريح الإيمان»**، ولما نزل قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ شق ذلك على المسلمين وظنوا دخول هذه الخواطر فيه، فنزل بعدها قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾، فبينت أن ما لا طاقة لهم به فهو غير مؤاخذ به ولا مكلف به. وقد سمى ابن عباس وغيره ذلك نسخًا، ومرادهم أن هذه الآية أزالت الإبهام الواقع في النفوس من الآية الأولى، وبينت أن المراد بالآية الأولى العزائم المصمم عليها، ومثل هذا كان السلف يسمونه نسخًا.

القسم الثاني: العزائم المصممة التي تقع في النفوس وتدوم ويساكنها صاحبها، فهذا أيضًا نوعان:

أحدهما: ما كان عملا مستقلا بنفسه من أعمال القلوب كالشك في الوحدانية أو النبوة أو البعث أو غير ذلك من الكفر والنفاق واعتقاد تكذيب ذلك، فهذا كله يعاقب عليه العبد

=

= ويصير بذلك كافرًا ومنافقًا. وقد روي عن ابن عباس أنه حمل قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ على مثل هذا. وروي عنه حملها على كتمان الشهادة لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ ويلحق بهذا القسم سائر المعاصي المتعلقة بالقلوب كمحبة ما يبغضه الله، وبغض ما يحبه الله والكبر والعجب والحسد، وسوء الظن بالمسلم من غير موجب، مع أنه قد روي عن سفيان أنه قال في سوء الظن: إذا لم يترتب عليه قول أو فعل فهو معفو عنه. وكذلك روي عن الحسن أنه قال في الحسد، ولعل هذا محمول من قولهما على ما يجده الإنسان ولا يمكنه دفعه فهو يكرهه ويدفعه عن نفسه فلا يندفع إلا على ما يساكنه ويستروح إليه ويعيد حديث نفسه به ويبديه.

النوع الثاني: ما لم يكن من أعمال القلوب بل كان من أعمال الجوارح كالزنا والسرقة وشرب الخمر والقتل والقذف ونحو ذلك، إذا أصر العبد على إرادة ذلك والعزم عليه ولم يظهر له أثر في الخارج أصلا، فهذا في المؤاخذة به قولان مشهوران: أحدهما الأخذ به.

قال ابن المبارك: سألت سفيان الثوري أيؤاخذ العبد بالهم؟ فقال: إذا كانت عزما أُوخذ. ورجح هذا القول كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من أصحابنا وغيرهم. واستدلوا له بنحو قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ﴾ وقوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ وبنحو قول النبي ﷺ: «الإثم ما حاك في صدرك وكرهن أن يطلع عليه الناس» وحملوا قوله ﷺ: «**إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل**» على الخطرات. وقالوا: ما أكنه العبد وعقد عليه فهو من كسبه وعمله فلا يكون معفوًا عنه، ومن هؤلاء من قال: إنه يعاقب عليه في الدنيا بالهموم والغموم. روي ذلك عن عائشة مرفوعًا وموقوفًا، وفي صحته نظر. وقيل: بل يحاسب العبد به يوم القيامة، فيوقفه الله عليه ثم يعفو عنه ولا يعاقبه به فتكون عقوبته المحاسبة، وهذا مروي عن ابن عباس والربيع بن أنس وهو اختيار ابن جرير. واحتج له بحديث ابن عمر في النجوى، وذلك ليس فيه عموم، وأيضًا فإنه وارد في الذنوب المستورة في الدنيا لا في وساوس الصدور.

والقول الثاني: لا يؤاخذ بمجرد النية مطلقًا، ونسب ذلك إلى نص الشافعي وهو قول ابن حامد من أصحابنا عملا بالعمومات. وروى العوفي عن ابن عباس ما يدل على مثل هذا القول.

وفيه قول ثالث: أنه لا يؤاخذ بالهم بالمعصية إلا بأن يهم بارتكابها في الحرم كما روى السدي عن مرة عن عبد الله بن مسعود قال: ما من عبد يهم بخطيئة فلم يعملها فتكتب عليه ولو هم بقتل الإنسان عند الميت وهو بعدن أبين أذاقه الله من عذاب أليم، وقرأ عبد الله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ خرجه الإمام أحمد وغيره. وقد رواه عن =

وأنه تحت المشيئة بخلاف قصد الكفر وعزمه، وأما خطراته فلا تضر كما يشير إليه الحديث، وهذا صريح الإيمان ومحضه، والحمد لله الذي رد أمر(٢٦٤) الشيطان إلى الوسوسة.

ولفظ الكفر من غير اعتقاد بطوعٍ ردُّ دينٍ باغتفالِ

ش:

«الباء» في بطوع للمعية وفي «باغتفال» للسببية، و«ردٌّ» مرفوع على أنه خبر

= السدي شعبة وسفيان، فرفعه شعبة ووقفه سفيان، والقول قول سفيان في وقفه. وقال الضحاك: إن الرجل ليهم بالخطيئة بمكة وهو بأرض أخرى فتكتب عليه ولم يعملها، وقد تقدم عن أحمد وإسحاق ما يدل على مثل هذا القول، وكذا حكاه القاضي أبو يعلى عن أحمد وروى أحمد في رواية المروزي حديث ابن مسعود هذا، ثم قال أحمد: يقول: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ قال أحمد: لو أن رجلا بعدن أبين هم بقتل رجل في الحرم هذا قول الله تعالى: ﴿نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ هكذا قول ابن مسعود. وقد رد بعضهم هذا إلى ما تقدم من المعاصي التي متعلقها القلب، وقال: الحرم يجب احترامه وتعظيمه بالقلوب، فالعقوبة على ترك هذا الواجب وهذا لا يصح فإن حرمة الحرم ليست بأعظم من حرمة محارمه سبحانه، والعزم على معصية الله عزم على انتهاك محارمه، ولكن لو عزم على فعل معصية بقصد الاستخفاف بحرمة الخالق عز وجل فيكفر بذلك وإنما ينتفي الكفر عنه إذا كان همه بالمعصية لمجرد نيل شهوته وغرض نفسه مع ذهوله عن قصد مخالفة الله والاستخفاف بهيبته وبنظره، ومتى اقترن العمل بالهم فإنه يعاقب عليه سواء كان الفعل متأخرًا أو متقدمًا، فمن فعل محرمًا مرة ثم عزم على فعله متى قدر عليه فهو مصر على المعصية ومعاقب على هذه النية، وإن لم يعد إلى عمله إلا بعد سنين عديدة، وبذلك فسر ابن المبارك وغيره الإصرار على المعصية. اهـ. انظر «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي (ص٣٧٣- ٣٧٤) ط مكتبة الصفا.

(٢٦٤) يشير إلى حديث أبي هريرة أنه قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ إلى النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: **«وقد وجدتموه؟»** قالوا: نعم، قال: **«ذلك صريح الإيمان»**. رواه مسلم (١٣٢)، وأبو داود (٥١١١)، وأحمد (٩٦٥٥)، وابن حبان (١٤٥).

«للفظ»، والمعنى إن إجراء لفظ الكفر ومبناه على اللسان من غير اعتقاد، واللافظ بمعناه مع طواعيته وعدم كراهيته الناشئة عن موجب إكراه ذلك الكلام حال كونه متلبسًا بالغفلة عن ذلك المرام ردٌّ لدين الإسلام، وخروج عن دائرة الأحكام، وهذا ما عليه أئمة الحنفية؛ لما سبق من أن المختار عند بعضهم أن الإيمان هو التصديق والإقرار؛ فبإجراء الكفر على اللسان يتبدل الإقرار بالإنكار(٢٦٥)، وذلك كفرٌ عند العلماء الأبرار.

وقال الشارح الحنفي: يكفر عند عامة العلماء ولا يعذر بالجهل، وقال بعضهم: لا يكفر ويعذر بالجهل، ثم قال: والأصح أنه لا يكفر وعليه الفتوى. انتهى.

والظاهر أن هذا إذا تكلم بكلمة [كفر](٢٦٦) عالمًا أنها كلمة كفر [غير معتقد لمعناها أما من تكلم بكلمة كفر ولم يدر أنها كلمة كفر](٢٦٧)؛ ففي «فتاوى قاضي خان» حكاية خلاف من غير ترجيح؛ حيث قال: قيل: لا يكفر لعذرٍ بالجهل، وقيل: يكفر ولا يعذر.

* وقال العز بن جماعة: اختُلف في التلفظ بالكفر من غير اعتقاد ولا

(٢٦٥) أجمع العلماء على أن من قال كلمة الكفر هازلًا؛ فإنه يكفر، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۝ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]. فنص سبحانه في هذه الآيات على كفر من قال كلمة الكفر هازلًا؛ لأنه استهزاء بالدين، وهذا ولا شك نقض لما سبق من إيمان بالله ورسوله.

قال ابن العربي المالكي في تفسير هذه الآية في أحكام القرآن (٢/ ٩٧٦): ولا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جدًّا أو هزلًا، وهو كيفما كان كفر فإن الهزل بالكفر كفر، لا خلاف فيه بين الأمة.

قلت: وللعلامة السعدي رحمه الله كلام نفيس في تفسير هذه الآية، في «تيسير الكريم الرحمن» فانظره غير مأمور.

(٢٦٦) ليست في (ع).

(٢٦٧) ليست في (ع).

إكراه؛ قيل: يكفر بذلك وقيل: لا[٢٦٨]؛ فلو كان عن إكراه فلا يكفر اتفاقًا. انتهى.

ومفهوم كلامه أنه إن كان عن اعتقادٍ كفر، كما ذكر الشارح القدسي عنه بالمعنى دون المبنى، ويؤيده قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٢٦٩].

ثم في إطلاقه الإكراه نظر لا يخفى؛ ففي «فتاوى قاضي خان» تفصيل حسن، وهو أنه إن أُكره بقيد أو حبس فتلفظ بذلك كفر، ولو بقتل أو إتلاف عضو أو ضرب مؤلم؛ فتلفظ بذلك وقلبه مطمئن بالإيمان لا يكفر استحسانًا؛ يعني وكان القياس أن يكون كفرًا؛ لأنه إنكار مبطل لما سبق من إقرار[٢٧٠].

ثم من فروع الارتداد أنه يبطل أعماله الصالحة، وتقع الفرقة بينه وبين امرأته ولو جدَّد الإيمان بخلاف مذهب الشافعي؛ فإنه لا يبطلها إلا بالموت على الكفر؛ ففي مذهبنا يجب عليه إعادة حجة الإسلام؛ لأن وقت الحج ممتد إلى آخر العمر[٢٧١]، وكذا إذا أسلم في آخر الوقت وقد ارتد في أوله

(٢٦٨) قال العلامة ابن عابدين في حاشيته (٤/٤٠٨) ط دار الفكر: إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمدًا، لكنه لم يعتقد الكفر، قال بعض أصحابنا: لا يكفر لأن الكفر يتعلق بالضمير، ولم يعقد الضمير على الكفر، وقال بعضهم: يكفر، وهو الصحيح عندي؛ لأنه استخف بدينه.

(٢٦٩) [النحل: ١٠٦].

(٢٧٠) وخلاصة القول في هذا المبحث ما ذكره العلامة ابن عابدين في حاشيته (٤/٤٠٨) حيث قال: والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لاعبا كفر عند الكل، ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به في «الخانية» ومن تكلم بها مخطئا أو مكرها لا يكفر عند الكل، ومن تكلم بها عامدًا عالما كفر عند الكل، ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بأنها كفر، ففيه خلاف. اهـ.

(٢٧١) الراجح أنه: لا يجب عليه إعادة شيء؛ قال أبو محمد بن حزم الظاهري في «المحلى» (٩١٧) مسألة: من حج واعتمر، ثم ارتد، ثم هداه الله تعالى واستنقذه من النار، فأسلم فليس عليه أن يُعيد الحج ولا العمرة، وهو قول الشافعي، وأحد قولي الليث.

وقال أبو حنيفة، ومالك، وأبو سليمان: يُعيد الحج والعمرة، واحتجوا لقول الله تعالى:

بعد أداء صلاته؛ فإنه يجب إعادة تلك الصلاة، وأما قضاء الصلاة ونحوها الواقعةِ في أيام الارتداد فلا يجب اتفاقًا.

ولا يحُكم بكفرٍ حال سكر بما يهذي ويلغو بارتجالِ

ش:

«لا» ناهية و«يُحكم» بصيغة المجهول، وقيل: بالمثناة الفوقية خطابًا، وفي

= ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ما نعلم لهم حجة غيرها، ولا حجة لهم فيها؛ لأن الله تعالى لم يقل فيها: «لئن أشركت ليحبطن عملك الذي عملت قبل أن تشرك»، وهذه زيادة على الله تعالى لا تجوز، وإنما أخبر تعالى أنه يحبط عمله بعد الشرك إذا مات أيضًا على شركه، لا إذا أسلم، وهذا حق بلا شك، ولو حج مشرك أو اعتمر، أو صلى، أو صام، أو زكى، لم يجزه شيء من ذلك عن الواجب.

وأيضًا فإن قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ بيان أنَّ المرتد إذا رجع إلى الإسلام لم يحبط ما عمل قبل إسلامه، بل هو مكتوب له، ومجازى عليه بالجنة؛ لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة «لا هم، ولا نحن» في أن المرتد إذا رجع إلى الإسلام ليس من الخاسرين، بل من المربحين المفلحين الفائزين.

فصح أن الذي يحبط عمله هو الميت على كفره مرتدًا أو غير مرتد، وهذا هو من الخاسرين بلا شك.

لا من أسلم بعد كفره أو راجع الإسلام بعد ردته، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾، فصح نص قولنا: من أنه لا يحبط عمله إن ارتد إلا بأن يموت وهو كافر، ووجدنا الله تعالى يقول: ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾﴾، وهذا عموم لا يجوز تخصيصه؛ فصح أن حجه وعمرته إذا راجع الإسلام سيراهما ولا يضيعان له، ورويناه عن عروة بن الزبير: أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله ﷺ: «أي رسول الله، أرأيت أمورًا كنت أتحنث بها في الجاهلية من صدقة، أو عتاقة، أو صلة رحم، أفيها أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أسلمت على ما أسلفت من خير**». [م (١٢٣)].

قال أبو محمد: فصح أن المرتد إذا أسلم، والكافر الذي لم يكن أسلم قط، إذا أسلما؛ فقد أسلما على ما أسلفا من الخير، وقد كان المرتد إذا حج وهو مسلم قد أدى ما أُمِر به، وما كُلِّف كما أُمر به؛ فقد أسلم الآن؛ فهو له كما كان. اهـ.

نسخة بصيغة المتكلم، ونصب «حال» على الظرف و«ما» مصدرية و«يهذي» بفتح المضارعة وكسر ذاله المعجمة من الهذيان وهو الكلام الساقط الاعتبار في ميدان البيان، وفي معناه اللغو؛ فإنه الكلام الباطل. و«الارتجال» بالجيم هو القول بديهةً من غير أن يكون له من قبله تهيئة وروية، و«باؤه» متعلق «بيهذي» أو «يلغو» فاعلهما السكران: فإن المذكور معنى كالمذكور مبني، والمعنى أنه لا يحكم بكفر إنسان بسبب ما يجري على لسانه من كلمة الكفر حال سكره دون تأمل في أمره.

والناظم أطلقه، وفي «فتاوى قاضي خان» تفصيله؛ حيث قال: فإن يعرف الخير من الشر والسماء من الأرض، فيحكم بكفره وإلا فلا، وذهب ابن جماعة وشارح من الحنفية إلى إطلاقه وعدم تكفيره من غير نظر إلى اختلاف حاله؛ قيل: وهو المشهور عن الحنفية بدليل أن الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه على ما ورد في الصحيح، ويؤيده أنه، أنه قرأ بعض الصحابة وهو سكران: ﴿أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ﴾[٢٧٢]، وصار سببًا لتحريم السكر حال الصلاة، ونقل الشارح أيضًا عن أبي حنيفة أن ردَّة السكران ردة؛ لإتيانه بحقيقة الردة.

قال القدسي: وهذا مذهب الشافعي، ونقل الشارح أيضًا أن السكران هو الذي لا يعرف الرجل من المرأة عند أبي حنيفة، ثم قال: واعلم أن السكر على نوعين:

سكر بطريق مباح؛ كشرب الدواء [والسكر][٢٧٣] بالبنج وبما يُتخَّذ من الحبوب والعسل؛ فلا يقع طلاقه ولا عتاقه، ولا تنفذ جميع تصرفاته؛ لأنه

(٢٧٢) يشير إلى ما رواه الترمذي من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعامًا فدعانا، وسقانا من الخمر، فأخذت الخمر منا، وقد حضرت الصلاة، فقدموني، فقرأت ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝﴾ «ونحن نعبد ما تعبدون»، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾. رواه الترمذي (٣٠٢٦)، وصححه.

(٢٧٣) ليست في (ع).

ليس من جنس اللهو؛ فصار من أقسام المرض.

وبطريق محظور كشرب الخمر والنبيذ؛ فيلزم أحكام الشرع وتنفذ تصرفاتُه كلها إلا [الردة] استحسانًا.

وما المعدوم مرئيًا وشيئًا لفقهٍ لاح في يُمن الهلال

ش:

«ما» بمعنى ليس، والمراد بالفقه هنا(٢٧٤) الفهم، ويصلح(٢٧٥) أن يراد به الدليل، واللام فيه للتعليل، وهو متعلق بمقدَّر نحو قلت و«لاح» بمعنى ظَهَرَ و«اليُمن» بضم الياء: البركة، والمعنى: ليس المعدوم مرئيًا لله تعالى ولا شيئًا؛ بمعنى أنه لا يطلق عليه أنه شيء مطلقًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾، وهو لا ينافي كونه مقيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾(٢٧٦).

وقلت ذلك جازمًا لما هنالك لأجل فهم ظهر لي ظهورًا بيّنًا كما في الهلال المبارك [الحال](٢٧٧)، وفي المسألة خلاف المعتزلة مستدلين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾(٢٧٨).

على خلاف أنها يوم القيامة؛ كما قال الحسن والسُّدِّي أو قبل يوم القيامة، وهو من أشراطها؛ كما قال علقمة والشعبي وابن جريج، وقال مقاتل: إنها تكون قبل النفخة الأولى، وأجيب عنه بأن معنى الآية: إن زلزلة الساعة شيء عظيم بكون شيء عظيم عند وجودها؛ ولأنها لما كانت أمرًا متحقق الوقوع في علمه سبحانه، صارت كأنها موجودة في الحال، والله أعلم بالأحوال.

(٢٧٤) ليست في (ع).
(٢٧٥) في (أ) ويصح.
(٢٧٦) [الإنسان: ١].
(٢٧٧) [الحج: ١].
(٢٧٨) ليست في (ع).

قيل: والتحقيق في هذه المسألة ما ذهب إليه المحققون من أن المشيئة(٢٧٩) ترادف الوجود، والعدم يرادف النفي: فالحكم بكون المعدوم ليس بشيء ضروريٌّ، ويؤيده ما حكى شارح «المواقف» من أن أهل اللغة في كل عصر يطلقون لفظ الشيء على الموجود، ولو قيل: ليس بشيء قابلوه بالإنكار. انتهى.

وقيل: النزاع لفظي؛ فإن مرادهم بالمعدوم الشيء الثابت المحقق، ثم اعلم أن هذه المسألة من أشهر مسائل الخلاف بين أهل أهل السنة والمعتزلة إلا أن محل النزاع المعدوم البسيط الممكن الوجود، وأما المعدوم الممتنع الوجود لذاته كاجتماع الضدين، فليس شيئًا ولا يُرى بلا خلاف.

وقال العز بن جماعة: اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: أن الله تعالى هل يرى المعدوم أم لا؟، فمذهب الحنفية الثاني ومذهب المعتزلة الأول.

والثاني: أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟؛ فمذهب أهل السنة الثاني، ومذهب المعتزلة الأول، والله أعلم.

وغيرانِ المكوَّن لا كشيءٍ ... مع التكوين خذه لاكتحال

ش:

«غيران» بكسر النون تثنية غير، و«التكوين» الإيجاد، و«المكون» بفتح الواو الموجد، وهما متغايران؛ إذ السبب غير المسبب والفعل غير المفعول؛ قال ابن جماعة: وهذا عند أهل السنة خلافًا للمعتزلة؛ فإنها شيء واحد عندهم.

ثم الضمير في «خذه» راجع إلى ما قاله من أن المكوَّن والتكوين متغايران، وأكّد ذلك بقوله: لا كشيء أي: متحدان، وجعل هذا القول بمنزلة الكحل

(٢٧٩) في (أ) الشيئية.

لتنوير عين البصيرة من عمى الجهل بهذه المسألة؛ فاعلم أن التكوين أثبته علماؤنا الحنفية صفة لله تعالى زائدة على القدرة والإرادة، وقالوا بقدمه وفسروه بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، والمراد مبدأ الإخراج لا نفسه؛ لأن نفس الإخراج وصفٌ إضافيٌّ في حادثٌ وقديم، ونُسب قول المعتزلة إلى الأشعري أيضًا لكن العلامة التفتازاني ردَّ نسبة ذلك على ظاهره إليه وحمل كلامه على معنى صحيح لديه؛ فقال: «إن التكوين غُير المكوَّن» أراد أن الفاعل إذا فعل شيئًا فليس هنا إلا الفاعل والمفعول، وأما المعنى المعبَّر عنه بالتكوين فهو أمر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل إلى المفعول، وهو ليس أمرًا محققًا مغايرًا للمفعول في الخارج، ولم يُرد أن مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكون، وهذا خلاصة ما في كلامه من شرحي «المقاصد» و«العقائد»، وقد سبق شرح قوله: «وفي الأذهان حق... البيت» [المذكور هنا على ما في بعض النسخ][٢٨٠].

وإن السحت رزق مثل حل وإن يكره مقالي كلُّ قالي

ش:

«السحت» بضم السين وسكون الحاء، ويُضم هو الحرام بل أشده[٢٨١]، و«الحل» بكسر الحاء: الحلال، و«المقال» مصدر ميمي بمعنى القول أو المقول، و«القالي» هو المبغض، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾[٢٨٢]، ومعناه أن الحرام مرزوق مثل الحلال؛ لأن الرزق ما يسوقه الله إلى الحيوان لينتفع به حرامًا كان أو حلالًا.

وفي المسألة خلاف المعتزلة مستدلين بإن الرزق مسند إليه سبحانه وتعالى في الجملة والمسند إليه يقبح أن يكون حرامًا يعاقبون عليه، وأجيب بأنه لا

(٢٨٠) ليست في (ع).
(٢٨١) في (ع) الشدة، وما أثبتناه هو الصحيح.
(٢٨٢) [الضحى: ٣].

قبح بالنسبة إلى الله تعالى، لأنه يفعل ما يشاء في ملكه، ويحكم ما يريد في ملكه وعقابهم على الحرام لسوء مباشرتهم أسباب الأحكام، مع أنه يلزم المعتزلة أن المنتفع بالحرام طول الأيام من عمره لم يرزقه الله أصلًا، وهو مخالف لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[٢٨٣].

ثم اعلم أن هذا البيت في بعض النسخ [موجود] دون غيره.

وفي الأجداث عن توحيد ربي سيبلى كل شخص بالسؤال

ش:

«الأجداث» بالجيم وبالمثلثة: القبر وجمع جدث، و«سيُبلى» صيغة مجهول بفتحتين بمعنى يمتحن، وهو متعلق المجرورات كلها؛ قال ابن جماعة: يشير إلى أن سؤال منكر ونكير حق يجب الإيمان به، وقد أجمع عليه أهل السنة خلافًا للجهمية وبعض المعتزلة. انتهى.

ومعنى البيت أنه سيختبر كل شخص في قبره أو مقره بالسؤال عن ربه ودينه ونبيه، كما ورد في الحديث الصحيح: «**فيقول المؤمن: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيِّي محمد؛ عليه الصلاة والسلام، ويقول الكافر والفاجر: هاه هاه لا أدري**»[٢٨٤].

وفي «الخلاصة» و«فتاوى البزازية» من أئمة الحنفية: أن من جُعل في تابوت أيامًا لينقل ما يُدفن لم يسئل، وهو ظاهر الأحاديث فتأمل، أما لو أكله سبع فالسؤال في بطنه كما صرحا به[٢٨٥].

وأما سؤال الصغير فمنقول عن السيد أبي شجاع من الحنفية، واعتمده

(٢٨٣) [هود: ٦].

(٢٨٤) أخرجه أبو داود (٢/ ٢٨١)، والحاكم (١/ ٣٧/ ٤٠)، وأحمد (٤/ ٢٨٧)، من حديث البراء بن عازب، وسنده صحيح.

(٢٨٥) في (ع) كما جاء به.

صاحب «الخلاصة» والبزازي «في فتاويه»، وجرى عليه النسفي في «العمدة»، لكن جزم صاحب «البحر» بخلافه، وهو مقتضى قول النووي في «الروضة» و«الفتاوى»، وتوقف «الفاكهاني» في سؤال المجنون ونحوه.

وأما الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فالأصح أنهم لا يُسألون، كما جزم به النسفي في «بحره».

وما ورد في «الصحيحين»[٢٨٦] من استعاذة النبي ﷺ من فتنة القبر وعذابه؛ أجاب عنه القاضي عياض في «شرح مسلم» بأن ذلك التزام لحق الله وإعظامه والافتقار إليه ولتقتدي به أمته وليبين لهم صفة الدعاء والمهم منه.

وأما الجن فمال بعض المتأخرين إلى أنهم يُسألون لعموم الأدلة الشاملة لهم ولغيرهم، وأما الملائكة فقال الفاكهاني: الظاهر أنهم لا يُسألون، ومال القرطبي إلى خلافه، والأظهر الأول؛ لما سبق من أن الأنبياء لا يسألون على الأصح.

ثم قال ابن عبد البر: لا يسأل الكافر الصريح، بل يعذب من غير سؤال، وإنما السؤال للمنافق، وخالفه القرطبي وابن القيم فقالا: يُسأل كل منهما.

هذا وقد وردت أحاديث باستثناء [عدة][٢٨٧] لا يُسألون منهم: **الشهيد**[٢٨٨]، **والمرابط**[٢٨٩] **يوما وليلة في سبيل الله، ومن مات يوم**

---

(٢٨٦) رواه البخاري في كتاب «الدعوات» باب «التعوذ من فتنة المحيا والممات» (١١/ ٢٠٥)، حديث (٦٣٦٧)، ومسلم في كتاب «الذكر والدعاء» باب «التعوذ من العجز والكسل وغيره» (٤/ ٥٠/ ٢٠٧٩)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢٨٧) ليست في (ع).

(٢٨٨) أخرجه النسائي (١/ ٢٨٩)، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ: «أن رجلًا قال: يا رسول الله، ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال: **«كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة»**. وسنده صحيح.

(٢٨٩) رواه مسلم (٦/ ٥١)، والنسائي (٢/ ٦٣)، والترمذي (٣/ ١٨)، وأحمد (٥/ ٤٤٠/ ٤٤١)، من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه.

الجمعة وليلتها(٢٩٠)**، ومن قرأ سورة الملك في كل ليلة**(٢٩١)**، والمبطون**(٢٩٢).

والمراد بالبطن الاستسقاء والإسهال؛ قولان للعلماء، كما ذكره القرطبي.

وأما ما ذكره البلقيني من أن سؤال القبر يكون بالسرياني فغير معروف بين المتكلمين ولا بين المحدثين.

وذكر الترمذي وابن عبد البر «أن سؤال القبر من خصائص هذه الأمة»، ولعل الحكمة في ذلك أن يُعجل عذابهم في البرزخ؛ فيوافوا [يوم](٢٩٣) القيامة عن الذنوب ممحَّصة. انتهى.

وللكفار والفساق يُقضى عذاب القبر من سوء الفعال

بصيغة المجهول من القضاء، وفي نسخة صحيحة: «بُغضا» بالغين المعجمة على أنه منصوب بالحالية أي: مبغوضين، أو بالمفعولية أي: بغضًا من الله لهم، وفي [بعض](٢٩٤) النسخ: «بعضٍ» بالعين المهملة مخفوضًا على أنه بدل من الفساق بدل البعض.

«عذاب القبر من سوء الفِعال»: عذاب مرفوع على أنه نائب فاعل بناءً على نسخة الأصل أو على أنه مبتدأ خبره الجار والمجرور السابق عليه؛ للإشارة إلى حصر العذاب المذكور في الكفار وبعض الفجار.

و«الفعال» بكسر الفاء: جمع فعل، وأما بالفتح فمصدر كذهب ذهابًا،

---

(٢٩٠) رواه أحمد (٦٥٨٢- ٦٦٤٦)، والترمذي (١٠٧٤)، من حديث عبد الله بن عمر: أنه ﷺ قال: **«ما من مسلم يموت يوم الجمعة، أو ليلة الجمعة، إلا وقاه الله فتنة القبر»**. وسنده جيد في الشواهد.

(٢٩١) حسن: رواه ابن حبان (٣/ ٦٨) من قول ابن مسعود موقوفًا وله حكم الرفع، وصححه الحاكم (٢/ ٤٩٨) ووافقه الذهبي.

(٢٩٢) رواه مسلم (٦/ ٥١)، وأحمد (٢/ ٥٢٢)، عن أبي هريرة عنه ﷺ أنه قال: **«... ومن مات في البطن فهو شهيد»**.

(٢٩٣) ليست في (ع).

(٢٩٤) ليست في (ع).

وقيل: يستعمل بالكسر للشر وبالفتح للخير، والحاصل أنه يجب اعتقاد أن عذاب القبر حق واقع للكفار وثابت لبعض الفجار ممن أراد الله تعذيبه في تلك الدار؛ لسوء فعالهم، وقبح حالهم، وقد أجمع أهل السنة على ذلك؛ ففي الصحيحين: «عذاب القبر حق»(٢٩٥)، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾(٢٩٦) . . . الآية.

وفي المسألة خلاف المعتزلة والجهمية والرافضة، وزيد هنا بيت في بعض الشروح وهو قوله:

دخول الناس في الجنات فضل   من الرحمن يا أهل الأمالي

ش:

«الأمالي» جمع أمل، ولو قال: «يا أهل المعالي» لخلص من صورة الإيطاء، ولو لم يقع على التوالي، والمعنى أن دخول المؤمن في الجنة ليس بمجرد أعماله الصالحة، بل بفضل الله تعالى وكرمه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته**»(٢٩٧).

وهو لا ينافي قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٢٩٨)، سواء قيل بأن الباء للسببية أو البدلية خلافًا للمعتزلة في هذه المسألة؛ حيث يقولون بإيجاب ثواب المطيع وعقاب العاصي، ونحن نقول: لا يجب على الله سبحانه وتعالى شيء، وإنما أدخلهم الجنة بفضله، كما أن الكفار أدخلوا النار

---

(٢٩٥) أخرجه البخاري (٣/ ٢٨٧)، حديث (١٣٧٢)، ومسلم (١/ ١٢٠٥/ ٤١١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢٩٦) [غافر: ٤٦].

(٢٩٧) صحيح رواه البخاري (٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٦)، وابن ماجه (٤٢١٠)، وأحمد (٧٥٧٧- ١٠٢٧٩).

(٢٩٨) [النحل: ٣٢].

بعدله؛ نعم الدرجات والدركات بحسب اختلاف الحسنات وتفاوت السيئات [والخلود فيهما بواسطة النيات و][٢٩٩] لذا قيل: «النيات بمنزلة الأرواح، والأعمال بمنزلة الأشباح».

حسابُ الناسِ بعد البعث حقٌ فكونوا بالتحرز عن وبالِ

ش:

«الوبال» بالفتح: الإثم الذي كان من قبل العبد كالقتل[٣٠٠] والظلم ونحوهما **والمعنى**: إذا كان حساب جميع الناس حقًّا ثابتًا فكونوا متحرزين احترازًا شديدًا عن حقوق العباد خصوصًا؛ لأن ما كان بينه [سبحانه][٣٠١] وبين خلقه يرجى منه العفو؛ كذا قال بعض الشراح، والأظهر أن المراد بالوبال شدة الأثقال من ذنوب الأعمال أعم من أن تكون من حقوق الله ومن حقوق العباد؛ لما في الصحيحين أنه ﷺ مرَّ بقبرين فقال: «**إنهما ليعذبان...**» الحديث[٣٠٢].

وأشار الناظم إلى حقيقة بعث الخلق من القبور في يوم الحشر والنشور، ثم من الأدلة على ثبوت الحساب قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ⑧﴾[٣٠٣].

وقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾[٣٠٤].

وقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ⑦ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ

---

(٢٩٩) ليست في (ع).

(٣٠٠) في (ع) كالعتل.

(٣٠١) ليست في (ع).

(٣٠٢) أخرجه البخاري (٣/ ٢٨٦)، حديث (١٣٧٨)، ومسلم (١/ ١١١/ ٢٤٠)، من حديث عبد الله بن عباس ﷺ.

(٣٠٣) [الانشقاق: ٨].

(٣٠٤) [الإسراء: ١٤].

ذَرَّةٍ شَـرًّا يَـرَهُۥ ﴿٨﴾﴾(٣٠٥)، إلى غير ذلك من الآيات والأخبار.

ومقتضى ما نقل ابن عبد البر والرازي من تكليف الجن اتفاقًا وأن لهم ثوابًا وعقابًا، وأنهم يحاسبون كالإنس؛ فكأن الناظم ذهب إلى أن الجن في الأحكام تابع للإنس أو مال إلى توقف أبي حنيفة في أمر ثوابهم المرتب على حسابهم، مع أن الإجماع على تحقق عقاب الكفرة منهم، أو تبع بعض اللغويين في أن الجن داخلون في مسمى الناس، وأما الملائكة فقد أخرج ابن أبي حاتم عن عطاء بن السائب أنه قال: أول ما يحاسب جبريل؛ لأنه كان أمين الله في وحيه إلى رسله.

لكن أخرج أبو الشيخ ابن حيَّان عن أبي سنان قال: اللوح المحفوظ معلق بالعرش، فإذا أراد الله بوحي شيء كتب في اللوح المحفوظ، فيجئ اللوح يقرع جبهة إسرافيل فينظر فيه؛ فإن كان إلى أهل «السماء» دفعه إلى ميكائيل، وإن كان إلى أهل الأرض دفعه إلى جبريل؛ فأول من يحاسب يوم القيامة اللوح؛ الله يدعى به وهو ترتعد فرائصه، فيقال: «هل بلغت؟» فيقول: نعم، فيقال: «من يشهد لك»، فيقول: إسرافيل؛ فيدعى إسرافيل ترتعد فرائصه؛ فيقال: «هل بلَّغك اللوح؟» فإذا قال: نعم؛ قال اللوح: الحمد لله الذي نجاني من سوء الحساب. ثم كذلك.

وأخرج أيضًا عن وهيب بن الورد قال: إذا كان يوم القيامة دُعي إسرافيل ترتعد فرائصه؛ فيقال: «ما صنعت فيما أدّى لك اللوح؟» فيقول: بلّغت جبريل؛ فيدعى جبريل ترعد فرائصه؛ فيقال له: «ماذا صنعت فيما بلغك إسرافل؟» فيقول: بلغت الرسل؛ فيؤتى بالرسل، فيقال: «ما صنعتم فيما أدى إليكم جبريل؟» فيقولون بلَّغنا الناس. وهو قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾﴾(٣٠٦).

(٣٠٥) [الزلزلة: ٧، ٨].

(٣٠٦) [الأعراف:٦]، والآثار التي أوردها الشارح إن صحت فهي إلى تابعي أن تابعي التابعي، وعلى كلٍ فلا حجة فيها، والله أعلم.

هذا وروى مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «**لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجماء من الشاة القرناء**»(٣٠٧).

وروى الإمام أحمد أن النبي ﷺ قال: «**يقتص للخلق بعضهم من بعض، حتى للجماء من القرناء، وحتى للذرة من الذرة**»(٣٠٨).

وقال: «**ليختصمن كل شيءٍ يوم القيامة حتى الشاتان فيما انتطحتا**»(٣٠٩).

قال المنذري في الحديث الأول: رواته رواة الصحيح، وفي الثاني: إسناده حسن(٣١٠).

وقال الجلال المحلي: قضية هذه الأحاديث أنه لا يتوقف القصاص يوم القيامة على التكليف والتمييز؛ فيقتص من الطفل لطفلٍ وغيره. قلت: وكذا المجنون، والله أعلم.

وقد حكى الإمام بدر الدين الشبلي الحنفي في كتاب «آكام المرجان في أحكام الجان»: أنه اختلف في دخول الجن على أربعة أقوال:

أحدها: نعم.

والثاني: لا بل يكونون في ربضها.

الثالث: أنهم على الأعراف.

الرابع: الوقف. وحكى القول بدخولهم عن أكثر العلماء، وعن مجاهد أنهم إذا دخلوا الجنة لا يأكلون فيها ولا يشربون ويلهمون من التسبيح والتقديس ما يجده أهل الجنة من لذة الطعام والشراب، والله أعلم

---

(٣٠٧) رواه مسلم (٤/ ٥٩/ ١٩٩٧)، والترمذي (٢٤١٨)، وأحمد (٢/ ٣٠٣)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٣٠٨) رواه أحمد (٢/ ٣٦٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وسنده صحيح.

(٣٠٩) رواه أحمد (٢/ ٢٩٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي سنده دراج أبو السمح وابن لهيعة. قلت: لكنه ثابت بما له من الشواهد، وانظر الصحيحة (ح١٩٦٧).

(٣١٠) في (ع) إسناد صحيح حسن، وما أثبتناه هو الصحيح.

بالصواب(٣١١).

وذهب الحارث المحاسبي إلى أننا نراهم إذ ذاك وهم لا يرونا عكس ما كانوا عليه في الدنيا.

ويُعطى الكتبُ بعضًا نحو يمنى ... وبعضًا نحو ظهر والشمال

ش:

«الكتب» بضمتين جمع كتاب، وخُفف هنا للضرورة، المراد بها صحائف الأعمال التي كتبها الحفظة في أيام حياتهم، وهو مرفوع على نيابة الفاعل، و«بعضًا» نصب على أنه مفعول ثان، وكان الأظهر أن يرفع «بعضًا» وينصب «الكتب»؛ لأن ذوي العقول أولى بأن يكون المفعول الأول؛ وليوافق قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾(٣١٢).

---

(٣١١) حكم مؤمني الجن في الدار الآخرة، أنهم في الجنة، وعلى ذلك جماهير السلف والخلف، إلا ما حكي عن أبي حنيفة رحمه الله، وذلك لأنهم مكلفون بالشرائع؛ فاقتضت حكمته جل وعلا، أن مؤمنهم في الجنة، وكافرهم في النار. قال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾﴾، وقال تعالى أيضًا: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾. وهذا يدل على أن ثواب محسنهم الجنة من وجوه:

أحدها: أن «من» من صيغ العموم؛ فتشمل كل خائف من الإنس والجن.

والثاني: أنه تعالى وصف نسائهم أنهن ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾، وهذا معناه أنه لم يطمث نساء الإنس إنس قبلهم، ولا نساء الجن جن قبلهم، وهذا يدل على أن ثوابهم الجنة، ومما يدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ [الكهف: ٣٠، ٣١]. وقد ثبت أن منهم المؤمنين؛ فيدخلون في هذه العمومات.

وانظر للفائدة «طريق الهجرتين» لابن القيم (ص٥٢٢- ٥٢٥).

(٣١٢) [الانشقاق: ٧-١٢].

وفي آية أخرى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ﴾[٣١٣]، فالجمع بينهما بأن يعطى بشماله من وراء ظهره.

واختُلف في كيفيته:

فقيل: تكون[٣١٤] يده اليسرى من صدره إلى خلف ظهره، ثم يُعطى كتابه.

[وقيل: تنزع يده اليسرى من صدره إلى خلف ظهره، ثم يعطى كتابه][٣١٥]. وقيل غير ذلك، والله أعلم بما هنالك.

وقد أغرب الشارح القدسي فيما أعرب حيث قال: إن «بعضًا» حال، والمفعول الناس مقدر، أي: الناس أو المكلفين ونحو ذلك.

وحـــقٌ وزن أعـــمـــال وجـــريٌ   على متن الصراط بلا اهتبالِ

ش:

أي: وزن الأعمال حق؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾﴾[٣١٦].

والميزان عبارة عما يُعرف به مقادير الأعمال، وما يترتب عليه من العدل والفضل بحسب تفاوت الأحوال، والعقل قاصرٌ عن إدراك كيفيته، وتصور ماهيته؛ لأن الأعمال أعراض يستحيل بقاؤها.

فلا توصف [بالخفة][٣١٧]، والثقل أجزاؤها؛ لكن لما ورد الدليل على ثبوته وجب اعتقاد حقيقته من غير اشتغال بكيفيته؛ فإنه سبحانه وتعالى قادر

(٣١٣) [الحاقة: ٢٥].
(٣١٤) في (أ) تلوي.
(٣١٥) ليست في (ع).
(٣١٦) [الأعراف: ٨، ٩].
(٣١٧) ليست في (ع).

على أن يعرف عبادهُ مقادير أعمالهم بأي طريق أراده، وقد ورد أن الموزون صحائف الأعمال؛ كما يدل عليه حديث البطاقة(٣١٨) التي فيها كلمة التوحيد أو البسملة، وذهب بعضهم إلى أن الأعمال تُجسَّد وتُجسَّم بحسب تفاوت الأعمال ثم توزن ليعرف الخلق مالهم من النوال والوبال.

وذهب كثير من المفسرين إلى أنه ميزان حقيقي له لسان وكفتان، وأسنده «اللالكائي» في كتاب «شرح السنة» إلى كل من سلمان الفارسي والحسن البصري. وروى ابن جرير واللالكائي عن حذيفة موقوفًا: «إن صاحب الميزان يوم القيامة جبريل عليه السلام».

وأشار الناظم بقوله: «وزن أعمال» إلى أن الوزن مختص بالأعمال الظاهرة، كما نقله القرطبي في «تذكرته» عن الحكيم الترمذي، وأن الإيمان لا يوزن؛ إذ لا مُوازن له، وأنه لا ضد له إلا الكفر، ومحال(٣١٩) وزنه، ثم

(٣١٨) **صحيح**، رواه أحمد (٢/ ٢١٣)، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وصححه الحاكم (١/ ٦/ ٥٢٩)، وابن حبان (٢٥٢٤)، من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ. **قلت**: أما لفظ: «ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم»؛ فنص بعض أهل العلم على شذوذه، وأن الثابت: «ولا يثقل مع اسم الله شيء».

(٣١٩) في قول الشارح نظر؛ إذ الأعمال من الإيمان كالصلاة والزكاة وسائر أعمال البر عند عامة أهل السنة، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة، وإخراج العمل من مسمى الإيمان هو قول المرجئة ومن وافقهم، وقد دلت الأحاديث الصحيحة على وزن الأعمال، وهذا دليل على وزن الإيمان، كما في حديث البطاقة عند أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم - رحمهم الله تعالى - ودعوى التفريق بين عمل القلب والجوارح مما لا دليل عليه، بل المعتبر في وزن الأعمال هو الإيمان، وقال تعالى - في شأن الكفار ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الآية: ١٠٥ الكهف].

قال العلامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لأن الوزن فائدته مقابلة الحسنات بالسيئات، والنظر في الراجح منها والمرجوح، وهؤلاء لا حسنات لهم، لعدم شرطها، وهو الإيمان، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ (لكن تعد أعمالهم وتحصى ويقررون بها على رؤس الأشهاد، ثم يعذبون عليها. اهـ من [تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ص٥٢٢].

الصراط جسر ممدود على متن جهنم.

وفي رواية: على ظهر جهنم، أدق من الشعر، وأحدُّ من السيف(٣٢٠)، يمر عليه جميع الخلق؛ فيجوز أهل الجنة وتزول به أقدام أهل النار.

كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾(٣٢١).

وفي «الصحيحين»(٣٢٢): أن المؤمنين يمرون عليه سراعًا كطرفة العين وكالبرق، وكالريح، [وكأجاويد الخيل](٣٢٣) والركاب.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله: و«جري» إلى أن هذا الجري لا يحصل لكلهم؛ فكان الأنسب أن يقول: «ومرٌّ» بمعنى مرور.

وقوله «بلا اهتبال» أي: بلا كذب وافتراء، بلا اعتماد على شيء.

ففي «القاموس» اهتبل أي: كذب كثيرًا [وعلى ولده أشكل](٣٢٤).

وأما ما ذكره القدسي، من أن المراد به ثقل [البدن](٣٢٥)، وما قاله غيره بأنه بمعنى النقص فغير ظاهر في المعنى، كما لا يخفى، ثم هو متعلق «بجرى» أو بخبره، وهو حق المقدر(٣٢٦) أي: بحق [مطلقًا](٣٢٧)، ولا يبعد أن يكون هو خبر «جرى».

---

(٣٢٠) رواه مسلم في كتاب «الإيمان» باب معرفة طريق الرؤية (٤٥٤)، من قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وله حكم الرفع؛ إذ لا يقال من جهة الرأي.

(٣٢١) [مريم: ٧١، ٧٢].

(٣٢٢) رواه البخاري حديث (٧٤٣٩)، ومسلم (١/٣٠٢/١٦٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣٢٣) في (ع) وكالجواد وكالخيل.

(٣٢٤) غير واضح في (ع).

(٣٢٥) ليست في (ع).

(٣٢٦) في (ع) المقدار.

(٣٢٧) ليست في (ع).

وفي الجملة ردٌّ على المعتزلة في إنكارهم كلًّا من الميزان والصراط، مستدلين بأدلة واهية يستحقون به أن يعذبوا في نار حامية.

ومرجوٌّ شفاعة أهل الخير لأصحاب الكبائر كالجبال

ش:

صفة للكبائر أي: الذنوب الثقال أمثال الجبال، والخير كله مجموع في أربعة: النظر والحركة، والنطق، والصمت؛ فكل نظر لا يكون فيه عبرة فهو غفلة، وكل حركة لا تكون في عبادة فهي فترة، وكل نطق لا يكون في ذكر فهو لغو، وكل صمت لا يكون في فكر فهو سهو.

والمعنى: شفاعة أهل الخير من الأنبياء والأولياء لأهل الذنوب الكبائر فضلًا عن الصغائر مرجوة، والمراد بالكبائر هنا ماعدا الشرك؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾(٣٢٨) أي: بالشفاعة وغيرها؛ فروى الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**».

وفيه ردٌّ على المعتزلة؛ حيث لم يقولوا بالشفاعة إلا في علو الدرجة(٣٢٩)،

(٣٢٨) [النساء: ٤٨].

(٣٢٩) **اعلم رحمك الله وإياي أن الشفاعة أنواع:**

الأولى: وهي الشفاعة العظمى، وهي خاصة بالنبي ﷺ، في إراحة الناس من هول الموقف، بأن يأتي الله جل وعلا ليفصل بين العباد.

الثانية والثالثة من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم؛ ليدخلوا الجنة، وفي أقوام أُمر بهم إلى النار لا يدخلونها.

والرابعة: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها، فوق ما كان يقتضيه ثواب عمله.

وقد وافقت المعتزلة على هذه الشفاعة خاصة، وخالفوا فيما عداها من المقامات مع تواتر الأحاديث فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب، كما في حديث عكاشة بن

مع قولهم: إن أهل الكبائر يخلدون في النار.

وفي سنن ابن ماجه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه مرفوعًا: «**يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء**»(٣٣٠).

واعلم أن قوله: «مرجوٌّ» يوهم أنَّ الشفاعة ظنية وليس كذلك، بل هي قطعية؛ لورود أحاديث مشتهرة كادت أن تكون متواترة.

وقال ابن جماعة: «الناس على قسمين:

مؤمن وكافر؛ فالكافر في النار إجماعًا، والمؤمن على قسمين: طائع وعاص.

فالطائع في الجنة إجماعًا.

والعاصي على قسمين: تائب وغيره؛ فالتائب في الجنة، وغير التائب في مشيئة الله تعالى».

= محصن حين دعا له النبي ﷺ: «أن يجعله الله من السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب».

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه كشفاعته في عمه أبي طالب؛ أن يخفف الله عذابه.

ثم قال القرطبي في «التذكرة» بعد ذكر هذا النوع: فإن قيل فقد قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾. قيل له: لا تنفعه في الخروج من النار، كما تنفع عصاة الموحدين الذين يخرجون منها، ويدخلون الجنة.

النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة، وفي الحديث: «**أنا أول شفيع في الجنة**». مسلم (١٩٦).

النوع الثامن: شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته، كما ورد في الحديث «انظر شرح الطحاوية ص١٦٩-١٧٥».

(٣٣٠) موضوع، أخرجه ابن ماجه (٤٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٦٧)، وفي سنده عنبسة بن عبد الرحمن، قال أبو حاتم: كان يضع الحديث.

قلت: ولكن قد يشهد لمعناه، ما ورد عند مسلم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعًا: **فيقول الله تعالى شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون...**».

وللدعوات تأثير بليغ ... وقد ينفيه أصحاب الضلال

ش:

«الدعوات» بفتحتين: جمع دعوة بمعنى الدعاء، والمعنى: أن لدعوات المطيعين تأثيرًا بليغًا في صرف القضاء المعلق دون المُبرَم؛ لقوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾(٣٣١).

ولقوله ﷺ: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء**». رواه الترمذي وقال: حسن غريب، ورواه ابن ماجه والحاكم، ولفظهما: «**لا يرد القدر إلا الدعاء**»(٣٣٢).

ولقوله ﷺ: «**الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل**». رواه البزار(٣٣٣) والطبراني والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وكذا دعاء الأحياء للأموات له تأثير في تخفيف الذنوب ورفع العذاب ورفع الدرجات؛ لقوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾(٣٣٤).

فإنه سبحانه قاضي الحاجات ورافع البليَّات.

وأراد الناظم بقوله: «أصحاب الضلال» المعتزلة؛ حيث خالفوا في هذه المسألة أهل السنة، وأما إجابة دعوة الكافر ففيها الخلاف، خلاف بين المشايخ الحنفية، ونقله الروياني في كتاب «بحر المذهب» عن الشافعية ونفى

---

(٣٣١) [غافر: ٦٠].

(٣٣٢) **حسن**، أخرجه الترمذي (٤١٣٩)، وابن ماجه (٤٠٢٢)، وأحمد (٥/ ٢٧٧- ٢٨٠- ٢٨٢)، والحاكم (١/ ٤٩٣).

(٣٣٣) أخرجه الحاكم (١/ ٤٩٢)، والبزار (١/ ٩٩)، والطبراني في «الأوسط» (٤٤٦ - مجمع البحرين)، وفي سنده زكريا بن منظور ضعيف، وله طريق آخرى عند القضاعي (٨٦٠)، عن عائشة من طريق الحكم بن مروان الضرير، وسنده لا بأس به.

قلت: فالحديث ثابت بطريقيه إن شاء الله، وقد أورده العلامة الألباني في «صحيح الجامع» (٧٧٣٩)، وحسنه.

(٣٣٤) [محمد: ١٩].

الاستجابة فيه، وهو المنقول عن الجمهور، على ما ذكر في «شرح العقائد»، وكان مستندهم ما نقل البغوي في «معالم التنزيل» عن الضحاك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾(٣٣٥).

أما المحققون فقالوا: إن هذا في العقبى، وأما في الدنيا فقد يقبل الله دعاء الكافرين؛ لأنه تعالى حين قال إبليس: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٣٨﴾﴾(٣٣٦).

فأجاب دعاءه في الجملة؛ ولقوله ﷺ: «**اتقوا دعوة المظلوم ولو كان كافرًا؛ فإنه ليس دونها حجاب**»(٣٣٧). رواه أحمد وغيره عن أنس مرفوعًا.

ودنيانا حديثٌ والهيولي عديمُ الكونِ فاسمع باجتذالِ

ش:

«الهيولي» بفتح [الهاء](٣٣٨) وضم الياء والمشددة وقد تخفف كما هنا القطن وشبَّهه الأوائل بطينة العالم، أو هو في اصطلاحهم موصوف بما يصف به أهل التوحيد الله سبحانه وتعالى أنه موجود بلا كمية وكيفية، ولم يقترن به شيء من سمات الحدوث ثم حلت به الصنعة(٣٣٩) واعترضت به الأعراض(٣٤٠) فحدث منه العالم.

كذا في «القاموس»، وقيل: «الهيولي» عند الفلاسفة اسم لما يتخذ منه الأشياء؛ كالخشب يُتَّخذ منه الباب، والحنطة يتخذ منها الدقيق، والتراب

(٣٣٥) [الرعد: ١٤].
(٣٣٦) [الحجر: ٣٦- ٣٨].
(٣٣٧) رواه أحمد (١٢٥٤٩)، وفي سنده أبو عبد الله الأسدي مجهول الحال. وأخرجه ابن معين في «تاريخه» (٢/ ٣٥٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٩٦٠).
(٣٣٨) ليست في (ع).
(٣٣٩) في (ع) الصفة.
(٣٤٠) في (أ) الاعتراض.

يُتَّخذ منه العمارة.

و«الاجتذال» بالذال المعجمة بمعنى الفرح، و«الحديث»: فعيل بمعنى الفاعل، و«العديم» بمعنى المعدوم.

والمراد من الدنيا هنا: المخلوقات بأسرها من جواهرها وأعراضها، والمعنى أن العالم [وهو](٣٤١) كل ما سوى الله بظاهرها وباطنها حادث بإحداث الله تعالى إياها «وإيجادها وإبقائها بأمدادها»، وأن القول: يكون الهيولي، وهو أصل العالم، ومادة بني آدم من العناصر الأربعة وغير قديم في الكون، عديم وغير موجود؛ فإن الأشياء كلها مخلوقة لله سبحانه وتعالى، وكان الله ولم يكن شيء معه.

وهذا هو المذهب الحق الذي عليه [جميع](٣٤٢) أهل الإسلام واليهود والنصارى وغيرهم من أتباع الأنبياء عليهم السلام، وإنما خالفهم الفلاسفة والحكماء المتقدمون من القائلين بقدم العالم، وقد أجمعوا على كفرهم وكفر من تبعهم من الأنام، فاسمع حال كونك متلبسًا بالسرور الذي يوجب النور على ظهور النور؛ فإنه يفيد أن الله تعالى قادر على إيجاد المعدوم وإعدام الموجود. انتهى.

وللجنات والنيران كون ... عليها مرُّ أحوالٍ خوالي

ش:

ضمير «عليها» راجع إلى مجموع الجنات والنيران، و«مرُّ»: مصدر وهو مرفوع بالابتداء مضاف إلى أحوال جمع حال أو حوْل وهو السنة، والخبر «عليها» مقدَّم، و«خوالي» جمع خال أو خالية بمعنى ماض أو جارية، ومعنى البيت: أن للجنات بطبقاتها ودرجاتها وللنيران بطبقاتها ودركاتها وجودًا الآن

---

(٣٤١) ليست في (ع).

(٣٤٢) ليست في (ع).

وثبوتًا فيما قبل ذلك من الأزمان، كما يستفاد من القرآن؛ نحو قوله تعالى في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾(٣٤٣)، وفي النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾(٣٤٤) بصيغة الماضي، وهذا الذي عليه أهل السنة خلافًا لأكثر المعتزلة؛ هذا وفي بعض الشروح ذكروا [هنا قوله](٣٤٥): «ولا يفنى الجحيم» البيت، وفي شرحنا قد تقدم، والله أعلم.

وذو الإيمان لا يبقى مقيمًا بسوء الذنب في دار اشتعال

ش:

حاصل البيت أن مذهب أهل السنة أن صاحب الكبيرة، ولو مات من غير توبة لا يخلد في النار خلافًا للمعتزلة والخوارج بناءً على ما ذهبوا إليه، من خروج العبد بالمعصية عن الإيمان، ولنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾(٣٤٦).

ولقوله ﷺ في «الصحيحين» لأبي ذر: **«ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة»** قلت: وإن زنا وإن سرق؟ قال: **«وإن زنا وإن سرق»**(٣٤٧) الحديث.

ولا يمكن دخول الجنة قبل دخول النار ثم دخول النار؛ لأنه باطل بالإجماع؛ فتعين خروج من شاء تعذيبه من النار في عاقبة الأمر، وقد سبق أن أعمال الأركان غير داخلة في حقيقة الإيمان(٣٤٨)، فلو فعل جميع السيئات ما

---

(٣٤٣) [آل عمران: ١٣٣].

(٣٤٤) [آل عمران: ١٣١].

(٣٤٥) ليست في (ع).

(٣٤٦) [النساء: ٤٨]

(٣٤٧) متفق عليه: خ (٣/١٣٢) (١٢٣٧)، م (١/١٥٣/٩٤)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣٤٨) **في قول الشارح نظر**؛ فالأعمال الصالحة من الإيمان وهذا قول الصحابة والتابعين وجماهير السلف.

عدا الشرك فهو مؤمن، كما أن الكافر لو أتى بجميع الطاعات، ولم يصدق الله ورسوله فهو كافر.

ثم «الاشتعال» بالعين المهملة، هو الصواب، والمراد به اشتعال لهب الجحيم وتعب الحميم، ولقد تصرَّف(٣٤٩) الشارح القدسي فضبطه بالغين المعجمة، ثم تكلَّف فقال: فقيل [لها](٣٥٠) ذلك لاشتغال أهلها بالتضرع والدعاء والندامة؛ ولاشتغالها هي وما فيها من الحيات والعقارب بأبدان أهلها.

وفيه أن الاشتغال أمر مشترك بين أصحاب الجحيم وأرباب النعيم. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَـٰكِهُونَ ۝٥٥ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَـٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ۝٥٦﴾(٣٥١).

لقد ألبست للتوحيد نظمًا بديعَ الشكلِ كالسحرِ الحلالِ

ش:

لام «التوحيد» للتوكيد(٣٥٢)؛ لكونها زائدة داخلة بين الفعل المتعدِّي ومفعوله، و«نظمًا» مفعول به، وفي نسخة أيضًا: وشيًا، والمراد به المنظوم، وهو الكلام المقفي الموزون على سبيل القصد، وشبَّه النظم بالألباس والمنظوم بالملبوس مجازًا، وسماه وشيًا؛ لأنه زينة الكلام، كما أن الألباس زينة(٣٥٣) اللابس على وجه النظام.

و«بديع الشكل» صفة لنظم أو «وشيًا» أي: غريبًا شكله وهيئته مثل السحر يحل محله ويشارك صفته، و«السحر» عند الحكماء: قوة في النفس

(٣٤٩) في (أ) تصحف على.
(٣٥٠) ليست في (ع).
(٣٥١) [يس: ٥٥، ٥٦].
(٣٥٢) في (أ) للتأكيد.
(٣٥٣) في (أ) زينته.

[يتأثر][٣٥٤] عنها الأشياء من غير استعانة بعزيمة ولا غيرها.

قاله ابن جماعة، وقال الرازي في تفسيره: هو في عرف الشرع مختص بكل أمر يخفى سببه ويُتخَّيل على غير حقيقته، ويجري مجرى التمويه والخداع؛ فإذا أطلق أثم فاعله، وقد يستعمل مقيَّدًا فيما يُمدح ويُحمد؛ كقوله ﷺ: «**إن من البيان لسحرًا**»[٣٥٥]، أي: بعض السحر؛ لأن صاحبه يوضح الشيء المشكل ويكشف عن حقيقته بحسن بيانه؛ فيستميل القلوب إليه كما يستميل[٣٥٦] بالسحر؛ فوجهُ تشبيه النظم بالسحر استجلابُ كلٍ منهما القلوب بالمحبة، وفي هذا البيت من صيغ البديع الاحتراس؛ حيث وصف السحر بالحلال؛ فإن الاحتراس عندهم هو أن يأتي المتكلم بمعنى يتوجه عليه فيه دخل[٣٥٧]؛ فيتفطن له، فيأتي بما يخلصه من ذلك؛ لئلا يقع لأحدٍ عليه اعتراض هناك[٣٥٨].

يُسلي القلب كالبشرى بروحٍ ويُحيي الرُّوح كالماء الزلال

ش:

المراد هنا بالقلب الشكل الصنوبري لا اللطيفة القائمة به، وهي البصيرة على ما قاله «ابن جماعة»، ولا يخفى بعده في هذا المحل؛ فإن تسليته تفريجُه عن همٍ نزل به، و«البشرى»: البشارة بالخير السار؛ لأنه تتغيَّر[٣٥٩] البشرة به.

و«الرَّوْح» بفتح الراء: الراحة، وهو مرتبط «بيسلى» والمعنى: لا ينال

(٣٥٤) ليست في (ع).
(٣٥٥) رواه البخاري (٥٧٦٧)، ومسلم (٣/ ٤٢٠/ ٤٧/ ٨٦٩)، من حديث عمار رضي الله عنه.
(٣٥٦) في (أ) يستمال.
(٣٥٧) أي: فساد وريبة.
(٣٥٨) في (أ) هنالك.
(٣٥٩) في (أ) تغيرت.

القلب مشقة وتعب، بل يحصل(٣٦٠) له راحة وطرب؛ لكون مبناه نظمًا باهرًا، ومعناه تامًا ظاهرًا، و«الروح» بالضم: جوهر نوراني له سريانٌ في البدن كسريان ماء الورد في الورد. قاله ابن جماعة وجماعة آخرون.

و«الزلال» بضم الزاي: الماء العذب الصافي(٣٦١) الذي لا يخالطه شيء، والمعنى: ويكون هذا النظم سببًا لحياة الروح، وهو العلم عن موت الجهل كما أن الزلال سبب لبقاء من بقي به رمق في الحال بحكم الملك المتعال.

فخوضوا فيه حفظًا واعتقادًا تنالوا جنس أصناف المنال

ش:

الاعتقاد: جزم القلب وربطه على الشيء، و«المنال»: العطاء، أي أسرعوا في هذا النظم من جهة حفظ المتن واعتقاد المعنى غير مقتصرين على مجرد المطالعة والاكتفاء بالمقابلة تبلغوا أصناف العطايا من الله في الدنيا والعقبى.

وكونوا عونَ هذا العبدِ دهرًا بذكرِ الخيرِ في حالِ ابتهالِ

ش:

«العون» المعين، والمراد، العبدُ نفسه، وهذا يُشار به إلى [الحاضر ومن في حكم الحاضر](٣٦٢).

والمراد «بالدهر» الزمان والعصر، وقد يطلق على قطعةٍ منه، ويشير إليه تنكيرٌ هنا ونصبه على الظرفية و«بذكر» متعلق «بعون» وفي حال يُذكر، والمعنى: أعينوا هذا العبد المصنف(٣٦٣)، وساعدوا هذا الفقير المصنف

(٣٦٠) في (أ) وتحصل.
(٣٦١) في (أ) الصوافي.
(٣٦٢) ليست في (ع).
(٣٦٣) في (أ) المتصف.

بذكر الخير، والدعاء والاستغفار له في حقه حال تضرعكم إلى الله سبحانه [ما تيسر][٣٦٤] من الدهر كلَّه أو بعضه؛ فإن دعوة المؤمن لأخيه بظهر الغيب مستجابة[٣٦٥].

لـعـل الـلـه يـعـفـوه بـفـضـلٍ ويـعـطـيـه الـسـعـادة فـي الـمـآلِ

ش:

يُقرأ «يعفوه» بالإشباع؛ كما هو قراءة ابن كثير من السبعة.

و«لعل» للترجي، والعفو: ترك المؤاخذة، والمعروف تعديته بعن؛ فيكون من باب الحذف والاتصال[٣٦٦].

كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[٣٦٧].

و«المآل» بالهمزة قبل الألف: المرجع والمعاقبة[٣٦٨]، والمراد به الآخرة[٣٦٩]؛ إذ لا سعادة إلا سعادةُ الآخرةِ وسلامة الخاتمة.

كما ورد: «**اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة**»[٣٧٠].

---

(٣٦٤) ليست في (ع).

(٣٦٥) يشير إلى ما رواه مسلم (٢٧٣٣)، من حديث أبي الدرداء، أن رسول الله ﷺ قال: «**دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه ملك موكل، كلما دعا لأخيه بخير، قال الملك الموكَّل به: آمين، ولك بمثل**».

(٣٦٦) في (أ) الإيصال.

(٣٦٧) [الأعراف: ١٥٥].

(٣٦٨) في (أ) العاقبة.

(٣٦٩) في (أ) القيامة.

(٣٧٠) متفق عليه خ (٣٧٩٧)، م (١٨٠٥)، من حديث أنس رضي الله عنه.

والله تعالى أعلى وأعلم، والحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

وكتبه: **أبو عمرو الهلالي/ السعيد بن محمد بن عبد العليم بن محمد آل هلال**

كفر الأطرش – شربين – الدقهلية – مصر حفظها الله» وسائر بلاد المسلمين.

وإني الدهر أدعو كنه وسعي   لمن بالخير يومًا قد دعالي

ش:

أي: وإني في جميع عمري خصوصًا في آخر أمري، أدعو ربي «وهو حسبي» غاية وسعي وطاقتي ونهاية جهدي وطاعتي لكل من دعالي بالخير من الأنام يومًا من الأيام.

فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يرحم الناظم وجميع مشايخنا الكرام، وآبائنا وأسلافنا الفخام، وأن يختم لنا ولأحبابنا بالحسنى، وأن يرزقنا المقام الأسنى، مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

[وكان الفراغُ من كتابةِ هذا الشرح الجليل يوم الخميس المبارك في رابع عشر من صفر الخير، سنة ألفٍ ومائة وأربعٍ وثلاثين، على يد العبد الذليل المفتقر إلى رحمة ربه الجليل، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمدٍ النبيِّ الأميِّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

آمين... آمين... آمين][٣٧١].

❁ ❁ ❁

(٣٧١) كذا جاء في (ع)، وأما في (أ) فقال ناسخه: «قد فرغت من هذه النسخة الشريفة بعد العشاء، في آخر شهر ربيع الآخر سنة خمس ومئةٍ وألف على يد أضعف العباد: محمد بن حاجي حسن، غفر الله لهما ولولديهما... آمين.

فهرس الموضوعات

❋ ❋ ❋

